

تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية

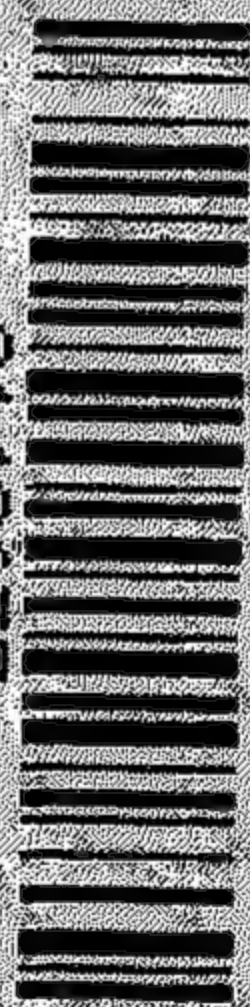
جلال أمين



الهيئة المصرية العامة للكتاب



Bibliotheca Alexandrina



0142635

تنمية .. أم تبعيَّة إقتصادية وثقافية ؟

خرافات شائعة
عن التخلف والتنمية
وعن الرخاء والرفاهية

د. جلال أمين



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٥

المحتويات

صفحة	
٥	مقدمة
	الفصل الأول - خرافات شائعة عن التخلف والتنمية :
١١	تنمية ٠٠ أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ . . .
٤٦	تنمية من أجل الرخاء ٠٠ أم فقر من أجل التنمية ؟
٥٢	مفتاح الرفاهية ليس في يد الاقتصاديين . .
٦٠	مازق التنمية العربية في الثمانينات . . .
٧٤	من يعتمد اقتصاديا على من ؟
٨٣	من صور الغزو الثقافي
٩١	التبعية الفكرية في دراساتنا الاقتصادية . .
١٠٦	هوان اللغة العربية في كتاباتنا الاقتصادية . .
	الفصل الثاني - خرافات شائعة عن الرخاء والرفاهية :
١١٧	سر الساحر الأمريكي
١٢٨	مجتمع المسدسات
١٣٣	خرافة الحاجات الانسانية غير المحدودة . .
١٤٤	خرافة المستهلك الرشيد
١٥٢	طلب الراحة وطلب المتعة
١٦٢	صحية المجتمع الحديث : العامل أم المستهلك ؟

مقدمة

من المؤسف حقا ان نرى الانحسراف الذى حدث فى التيار الأساسى للفكر الاصلاحى فى مصر والعالم العربى . فمنذ رفاعة الطهطاوى ، اى منذ قرن ونصف من الزمان ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، كانت القضية الاساسية التى يدور حولها الجدل بين دعاة الاصلاح هو الموقف من الحضارة الغربية . واذا كان هناك خط أساسى يمكن تمييزه فى مجرى حياتنا الثقافية فقد كان هو هذا السؤال : ما هو سبب ضعفنا وتخاذلنا امام حضارة الغرب ؟ وما هو هذا الذى يملكه الغرب ولا نملكه ؟ وما الذى يمكن ان نأخذه من الغرب دون التضحية بشخصيتنا وتراثنا ؟

على أنه فى وقت ما فى سنوات ما بعد الحرب بدا للأسف وكأن هذا السؤال لم يعد اهم مايشغل بالنا ، وبدا وكأننا حسمنا القضية وتم الاختيار وتحول الحوار فى الخمسينات وما بعدها الى حوار حول الاختيار بين بدائل تنتمى كلها الى معسكر واحد : اشتراكية ام رأسمالية ؟ وتحولت القضية للأسف الى قضية اقتصادية، وصورت المشكلة على أنها « التخلف الاقتصادى » والهدف على أنه « التنمية » . وفى غمار عملية « التنمية » هذه ، وتحت شعار رفع مستوى المعيشة ، تعرضت مصر لموجة جديدة اعنتى من كل ما تعرضت

له من قبل ، من تغريب الثقافة والحياة الاجتماعية • فباسم التقدم أو باسم تغريب الثقافة الى جماهير الشعب زاد تغريب الموسيقى المصرية ، والشعر المصرى ، وانحط التعبير فى الصحف ووسائل الاعلام ، واستشرى التساهل فى الالتزام بقواعد اللغة ، ثم ساعد التهاون فى حماية الصناعة الوطنية أمام تيار السلع المستوردة والتهاون أمام البائع والمستثمر و « الخبير » الاجنبى ، على مزيد من تغريب الحياة الاجتماعية •

منذ أوائل الخمسينات اذن ومشكلة مصر تصور على انها فى الاساس مشكلة اقتصادية ، وارتبط هذا التصوير بخطوات حثيثة نحو تغريب مصر ، اتخذت فى بعض الاحيان تحت شعارات مناقضة تماما لحركة التغريب ، وصادفت درجة غريبة حقا من النجاح •

والارتباط بين التصوير الاقتصادى لمشكلة مصر من ناحية ، وموجة التغريب التى تعرضت لها مصر من ناحية أخرى ، ليس مر الصعب تفسيره • فالاقتصادى مفتون بطبعه بكمية السلع والخدمات، وبما يسميه بالكفاءة وارتفاع الانتاجية • ومعيار النجاح والفشل عنده هو مدى قدرة المجتمع على الانتاج • وأكثر بلاد العالم نجاحا فى زيادة القدرة على انتاج السلع والخدمات هى البلاد الغربية الصناعية ، ومن ثم فالاقتصادى هو من أكثر الناس رغبة فى أن تكرر بلادنا تجربة هذه البلاد • ولهذا لا يكف عن ترديد شعار « سد الفجوة » بيننا وبين الغرب •

على أنه لن يطول بنا الوقت فى الواقع حتى ندرك أننا منذ هجرنا تصوير مشكلة مصر على أنها مشكلة حضارية ، ليست التنمية الا فرعا ثانويا لها ، قد ضللتنا الطريق • وان مشكلتنا الاساسية ليست هى انخفاض متوسط الدخل بل هى أننا أمة مقهورة ومغلوبة على أمرها ، تريد استعادة سيطرتها على مصيرها وتحقيقها لذاتها ، واقتدارها مرة أخرى على تقديم مساهمة خاصة بها لا يمكن أن تقدمها أمة سواها •

والاقتصادى له بالطبع رد جاهز على هذا ، وهو : كيف يمكن
لأمة أن تحقق ذاتها ، وأن تقدم مساهمة خاصة بها ان لم توفر
لأفرادها أولا وقبل كل شيء ، الحد الأدنى من السلع والخدمات ؟
والرد على ذلك أن للتنمية عدة صور لا صورة واحدة ، يؤدى بعضها
الى جعلنا نسخة ممسوخة من غيرنا . وهذه هي التنمية التى
لا ترتبط بأى هدف حضارى ، وتعتبر زيادة السلع منتهى مطلبنا .
ولا يمكن أن نتجنب هذه النتيجة مالم يوضع النمو الاقتصادى
فى موضعه الصحيح ، أى كوسيلة نحو هدف آخر اعظم .

على ان الدعوة الى التنمية التى تطرح امامنا يوميا لا تكتفى
بتجاهل القضية الحضارية بل انها لا تتورع عن اعتبار أعلى مقومات
ثقافتنا من « عوائق التنمية » . فهى لا تكتفى بتحويل الوسيلة الى
هدف ، بل تضحى بالهدف الاسمى فى سبيل مضاعفة السلع
والخدمات . فالإيمان بالله فى نظر اقتصاديى التنمية المحدثين ،
قدريه تضعف الحافز على التغيير واحراز التقدم ، والولاء للعائلة
والارتباط العاطفى والمادى بها يضعف حافز الفرد لاحراز النجاح
المادى لنفسه ، والكرم اسراف ، والقناعة مدعاة للركود ، والقدرة
على التعاطف مع الغير أو على الاستمتاع بالفراغ مضيعة لوقت
ثمين كان يمكن أن ينفق على انتاج المزيد من السلع . الخ .

ان الاقتصادى الحديث على استعداد اذن للتضحية عن طيب
خاطر بشخصية الأمة فى سبيل معدل أعلى للنمو ، ولا تكاد تكون
هناك قيمة واحدة من القيم الاجتماعية أو الدينية السائدة فى البلاد
الفقيرة لا يعتبرها من « معوقات النمو » . والنمو عنده ، وان كان
نموا اقتصاديا ، فانه ينقسم الى مراحل ، كل مرحلة منها لا تنقسم فقط
بسمات اقتصادية بل بمختلف السمات الاجتماعية والعقائدية . ومن
ثم فليست مستويات الدخل وحدها هى التى يرتبها الاقتصادى
واحدة فوق الأخرى ، بل والقيم الاجتماعية أيضا يمكن ترتيبها ، فى
نظره ، بعضها فوق البعض .

على أن أبلغ رد على التصوير الاقتصادي لمشكلة مصر هي
أن التصوير المعاكس ، الذي ندعو إليه ، يتيح فرصة أكبر لحبل
مشكلتنا الاقتصادية نفسها من أى موقف يتخذها الاقتصاديون
« التكنوقراطيون » .

ان المقالات التي يضمها هذا الكتاب كتبت كلها من هذه الوجة
من النظر ، اذ تحاول كل منها ، من زاوية أو أخرى ، إعادة النظر في
تحديد المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمعات الفقيرة المسماة بالمتخلفة
أو النامية ، وتحاول إعادة الجانب الاقتصادي منها الى حجمه الطبيعي
والنظر اليه كجزء من مشكلة أكبر وأخطر ، ومن ثم تثير الشك في
بعض المقولات التي يطرحها علينا اقتصاديو التنمية المحدثون ويميل
الكثيرون منا الى قبولها وكأنها من المسلمات ، وترفض تحديد هدف
البلاد الفقيرة بأنه « اللحاق ، أو سد الفجوة » بينها وبين البلاد
الصناعية المسماة بالمتقدمة . كما تحاول إثارة الشك في الفكرة
الشائعة عن هذه البلاد بأنها « بلاد الرخاء والرفاهية » .

والجزء الأكبر من المقالات التي يضمها الكتاب قد سبق نشره
عبر سبع سنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٣) فنشر معظمها في مجلة
« العربي » الكويتية حينما كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد بهاء
الدين ، الذي أشعر بدين كبير نحوه لما قدمه لي من تشجيع على
الكتابة والنشر لجمهور أوسع ، ولست الوحيد الذي يدين له بهذا
الدين . كما نشر بعضها في مجلة « الاهرام الاقتصادي » الأسبوعية
ومجلة « مصر المعاصرة » التي تصدر عن الجمعية المصرية
للاقتصاد السياسي . على اني وجدت أن خيطا واحدا يجمع بين
هذه المقالات جميعا مما يسمح بنشرها في مجلد واحد .

القاهرة - ابريل ١٩٨٣

جلال أمين

الفصل الأول

خرافات شائعة
عن النخلف والتنمية

تنمية ٠٠ أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟

١ - مقدمة :

منذ نحو مائة عام كتب واحد من دعاة الإصلاح أنه كما أن من غير الجائز أن يكون حكمنا على شخص ما مبنيا على رأى هذا الشخص فى نفسه فإنه لا يجوز أن يكون أساس حكمنا على عصر من العصور ما يسمى به هذا العصر نفسه . وقد عرف الناس عصورا أسمت نفسها عصور الحرية أو الاشتراكية أو غير ذلك من الأسماء ، ثم جاء حكم الأجيال التالية مخالفا تماما لذلك . فعصر الحرية الذى دشنته الثورة الفرنسية مثلا ، تبين فيما بعد أنه عصر إطلاق الحرية للبورجوازية . وبعد أكثر من نصف قرن ساد فيه الظن بأننا دخلنا عصر الاشتراكية بدأنا نرجح ان ما سمي ببناء الاشتراكية لم يكن أكثر من بناء مجتمع صناعي . وأخشى أن تكون نظرتنا الى العصر الذى نعيش فيه على أنه عصر التنمية وعصر كفاح البلاد المسماة بالمتخلفة (١) من أجل تحقيق مستوى معيشة أفضل ، تنطوى على نفس الخطأ ، وان مضمون الدعوة الى اقامة

(١) سوف أستمّر فى استخدام مصطلحات البلاد المتخلفة والمتقدمة والتنمية والأقل نموا على مضمّن حتى أبين الأساس الذى يتعين بناء عليه رفض أمثال هذه المصطلحات .

نظام اقتصادى دولى جديد ، كما تعبر عنه وثائق الأمم المتحدة
ساهم فى تكريس هذا الخطأ وتدعيمه .

ان من المهم جدا فى اعتقادى أن نحاول تجاوز التحليل الجزئى
لجوانب المختلفة لهذه الدعوة ، من دعوة الى اصلاح نظام النقد
الدولى ، الى وقف تدهور معدل التبادل ، الى المطالبة بمزيد من
المعونات الاقتصادية ، الى الدعوة الى سيطرة هذه البلاد على
مواردها الطبيعية . الخ . وأن نحاول التساؤل عما تعنيه هذه
الدعوات كلها بالفعل لمستقبل العالم الثالث . هل تعنى حقا الارتفاع
بمستوى معيشة الغالبية العظمى من سكان هذه البلاد ، وتحقيق
مستوى أعلى من الرفاهية لهم ؟ أم أن هذه الدعوات كلها لاتخرج
فى نهاية الأمر عن أن تكون محاولة جديدة أكثر فعالية
لادماج دول العالم الثالث ادماجا كاملا فى اطار النظام الاقتصادى
السائد وربطها بعجلة النمو للبلاد المتقدمة صناعيا واخضاعها
لنمط جديد من أنماط تقسيم العمل الدولى دون أن يكون فى هذا كله
مصلحة واضحة للجزء الأكبر من سكان العالم الثالث ؟ .

ان هذا بالضبط هو ما سأحاول أن أبينه فى هذا الفصل ،
متناولا أربعة من المبادئ التى يقوم عليها اعلان الأمم المتحدة
الصادر فى أول مايو ١٩٧٤ ، متضمنا الدعوة الى إقامة نظام
اقتصادى دولى جديد . هذه المبادئ الأربعة هى :

أولا : الدعوة الى القضاء على الفجوة المتزايدة الاتساع بين
مستوى الدخل فى البلاد النامية والمتقدمة .

ثانيا : الدعوة الى تقديم مزيد من المعونات الى الدول
النامية .

ثالثا : تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة على
هذه الدول مع اخضاعها للمراقبة والتوجيه .

رابعاً : الدعوة الى تدعيم التعاون الاقتصادى ، بكافة صوره ، بين البلاد المتقدمة والمتخلفة .

وسوف أحاول ان أبين بالنسبة لكل من هذه المبادئ الأربعة ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد المقترح ، ليس جديداً بالدرجة الكافية . بل هو نبىذ قديم وضع فى أو ان جديدة . وأن الرضا به يتضمن نوعاً من الاستسلام للمقادير من جانب دول العالم الثالث ، وان أقصى ما يمكن ان ينتج عن تطبيقه هو اخضاع هذه الدول لمزيد من التغريب Westernization ولمزيد من الغزو الاقتصادى والثقافى .

٢ - الدعوة الى القضاء على « الفجوة » بين مستويات المعيشة :

فلنتناول أولاً دعوة النظام الاقتصادى الجديد الى القضاء على ما يسمى « بالفجوة » بين مستويات المعيشة فى البلاد المتقدمة والمتخلفة ، تلك الفجوة التى يبدو أنها أصبحت جزءاً أصيلاً من الفلسفة المعاصرة فى النمو والتخلف ، والتى أصبح مجرد ذكرها يقض مضجع البلاد المتخلفة وأصحاب الضمائر فى البلاد المتقدمة على السواء ، دون أن يكون لهذا مبرر معقول على الاطلاق . أقول انه لا مبرر على الاطلاق للقلق لوجود هذه الفجوة ، وان من الخطأ تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه محاولة القضاء عليها ، لأسباب أربعة على الأقل :

السبب الاول : هو أن تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه القضاء على الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة فيها وفى البلاد المتقدمة يقوم على مقدمة خاطئة مؤداها ان كلا من البلاد المتقدمة والمتخلفة يقطعان طريقاً واحداً بغية الوصول الى نفس الهدف ، وان ما بينهما من فوارق يمكن رده الى فوارق كمية لا يحتاج القضاء عليها الا انقضاء وقت كاف . ان الذين يرفعون شعار القضاء على الفجوة يفترضون فى الواقع ان للتنمية طريقاً واحداً هو نفس الطريق الذى سلكته الدول الصناعية ، ولا يدور بخلد هم قط ان الدول الفقيرة

يمكن أن تحدد لنفسها أهدافا مختلفة تماما وإن تسلك للوصول إليها طرقا مختلفة .

والسبب الثاني : هو أن تحديد هدف البلاد الفقيرة بانسبه القضاء على الفجوة في مستويات الدخل بينها وبين البلاد المتقدمة ، ينسب الى شعوب البلاد الفقيرة آمالا وأهدافا هي أبعد ماتكسون عن الواقع . أن هدف اللحاق بمستويات المعيشة في البلاد المتقدمة قد يكون هو حقا هدف أقلية صغيرة من سكان المدن في دول العالم الثالث ، تلك الأقلية التي يسمح لها مستوى دخلها واتصالها المستمر بالثقافة الغربية بأن تطمح الى اللحاق بمستوى المعيشة الغربى وتقليد نفس النمط من الحياة . أما الغالبية العظمى من سكان هذه البلاد فإن طموحهم نادرا ما يتجاوز الحصول على ماء نقى للشرب ، وغذاء ومسكن أفضل قليلا مما يتوفر لهم بالفعل . أنهم على الأرجح لم يسمعوا بوجود الفجوة أصلا ، وإن سمعوا بها فإنهم على الأرجح لا يرون في وجودها ما يعنيه كثيرا أو قليلا .

والسبب الثالث : هو أن النجاح في إيهام دول العالم الثالث بأن هدفها يجب أن يكون هو اللحاق بمستويات المعيشة في البلاد المتقدمة من شأنه أن يصرف انتباه راسمى السياسة في تلك الدول عن اتخاذ اجراءات قد تكون شديدة الفعالية في رفع مستوى المعيشة ، دون أن تساهم على الإطلاق في تضيق الفجوة بين العالم الثالث والعالم الصناعى . أن أبسط مثال على ذلك هو اجراءات توزيع الدخل التي من شأنها أن ترفع دخول أقل فئات السكان دخلا دون أن تنعكس على الإطلاق في صورة ارتفاع في متوسط الدخل . وقل مثل ذلك على ما يمكن أن تطبقه دولة من دول العالم الثالث من تغيير في مناهج التعليم مثلا ، تعديلا من شأنه أن يجعله أكثر تمشيا مع حاجاتها الفعلية ، ومع قيمها الخاصة وتقاليدها ، ومن ثم أكثر تحفيقا للرفاهية الاجتماعية ، دون أن ينعكس هذا بالضرورة في ارتفاع الناتج القومى أو متوسط الدخل ، بل وقد يؤدي

الى زيادة الاختلاف بين نمط الحياة فى الدولة الفقيرة وبينه فى الدول الصناعية . فلنقارن هذا الاجراء لتغيير مناهج التعليم باجراء آخر فى ميدان التعليم أيضا لا تزيد محصولته على مجرد مضاعفة عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس مع استمرار مضمون التعليم على ما هو عليه من قلة ملاءمته لحاجات المجتمع الفعلية ، ومع تضاربه الصارخ مع القيم الاجتماعية السائدة . ان هذا التضاعف فى عدد التلاميذ سوف ينعكس على الفور فى ارتفاع الناتج القومى ، لما يتضمنه من زيادة فى الرواتب وتضخم عدد المباني ، كما سينعكس بالضرورة فى ميل الفجوة المشثومة الى التضائل ، دون ان ينطوى ذلك بالضرورة على أى ارتفاع فى مستوى الرفاهية .

وأخيرا : فان ارتباط الدول الفقيرة بهدف اللحاق بمستويات الدخل فى الدول الصناعية يعنى فى الواقع ارتباطها بهدف اما أنه مستحيل التحقيق ، أو هو من الصعوبة والبعد بحيث يكاد يكون من المستحيل التعرف على طريق يضمن لها الوصول اليه .

لبيان ذلك دعنا نجرى عملية حسابية بسيطة نفترض بها أن دول العالم الثالث سوف تستمر فى النمو طبقا لنفس معدلات النمو التى حققتها فى السبع سنوات من ١٩٥٨ الى ١٩٦٥ ، وأن دولة كالولايات المتحدة سوف تستمر فى النمو بمعدل يرتفع بمقتضاه متوسط الدخل فيها ٣٪ سنويا . اذا افترضنا ذلك نجد ان دولة كالهند أو دولة عربية كتونس تحتاج كل منهما الى أكثر من قرنين للوصول الى مستوى المعيشة الأمريكى ، وان دولة كأوغندا أو ماليزيا أو بيرو تحتاج الى أكثر من أربعة قرون للوصول الى نفس المستوى ، بينما تحتاج دولة كالباكستان الى أكثر من سبعة عشر قرنا أو بالضبط الى ١٧٦٠ عاما .

على ان الأمر لا يقتصر على هذا ، ففى كل عام يظهر فيه ان الدول الصناعية قد نجحت فى النمو بمعدل أسرع من العام السابق ،

أو أن الدول المتخلفة قد فشلت لسبب أو آخر في الاحتفاظ بنفس معدل النمو ، فانه يصبح من الضروري أن نعيد الحساب بحيث تصبح الفجوة أكثر اتساعا وتصبح الفترة اللازمة لعبورها أكثر طولا .

ان من الممكن الا نرى في هذا أكثر من نقطة سلبية : ان تحديد الدول الفقيرة لنفسها هدفا كلما قطعت نحوه شوطا أمعن الهدف في الابتعاد . على أن بعض التأمل كفيلا بأن يدلنا على أن رفع شعار الملحق بالدول المتقدمة قد لا ينطوي على كل هذه الدرجة من الحماسة . فعلى الرغم من أن هذا الشعار قد يكون عديم الأثر وخاليا من أي معنى بالنسبة لرفع مستوى الرفاهية لغالبية سكان العالم الثالث ، فإن رفع هذا الشعار يؤدي دورا لا يمكن الاستهانة به في ضم تلك البلاد التي لم يتم تغريبها بعد الى فلك الحضارة الغربية ونمط الحياة في العالم الصناعي . فكما ان تنمية روح التنافس بين المستهلكين في داخل المجتمعات الصناعية تلعب دورا فعالا في جلب مزيد من الضحايا لقيم المجتمع الاستهلاكي ، فإن رفع شعار الملحق بالدول الصناعية من شأنه أيضا أن يغذي الشعور بالحرمان لدى دول العالم الثالث على نحو يسهل انقيادها لنمط الحياة الغربي . ان الذي لا يقتفى أثر خطواتك ويرفض ان يستمر في السير ، قد تفقد تبعيته لك الى الأبد ، وليس أكثر فعالية في ضمان هذه التبعية من أن تحاول اقناعه باستمرار بأنه ليس هناك هدف أكثر جدارة من أن يحاول الملحق بك .

٣ - الدعوة الى مزيد من المعونات الأجنبية :

تتناول أيضا وثيقة الأمم المتحدة الداعية الى اقامة نظام اقتصادي جديد ، الدعوة الى زيادة ما تحصل عليه الدول المتخلفة من معونات ، بحيث تقدم هذه المعونات ، على حد تعبير الوثيقة ، عن طريق « المجتمع الدولي بأسره » ، وبغير شروط سياسية أو عسكرية .

فالوثيقة تتكلم اذن عن ضرورة تحرير المعونات الأجنبية من القيود السياسية والعسكرية ، ولكنها لا تتكلم عن القيود الاقتصادية ، الأمر الذى قد يفسر بأن واضعى الوثيقة لا يرون فى القيود الاقتصادية نفس الخطر ، ونفس التهديد لحرية الدولة المتلقية للمعونة ، الذى يرونها فى الشروط العسكرية أو السياسية . هذا الاغفال للشروط الاقتصادية من الصعب تبريره بالنظر الى ان الجزء الأكبر مما تلقتة دول العالم الثالث من معونات كان مقيدا بشرط انفاقه على سلع الدول المانحة للمعونة ، وأن الجزء المقيد بهذا الشرط كان يميل الى الزيادة بصورة مطردة .

ففى تقدير لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD بلغت نسبة المعونات المقيدة بهذا القيد ٧٥٪ من مجموع المعونات الثنائية التى قدمتها دول المنظمة فى الفترة ١٩٦٨/٦٦ بزيادة ١٠٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٦٤ . وبلغت نسبة ما أنفق من المعونات البريطانية على سلع بريطانية ٦٦٪ ، وما أنفق من المعونات المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية US AID على سلع أمريكية ما لا يقل عن ٩٣٪ بينما بلغت النسبة المقابلة فى حالة اليابان والمانيا الغربية ٨٠٪ .

على اننا لا نريد فى الواقع أن نتسقط لوثيقة الأمم المتحدة اغفالا هنا أو خطأ هناك ، فليس الخطر الأساسى فى الاعتماد على المعونات الأجنبية هو فى تقييدها بالشروط ، اقتصادية كانت أو عسكرية أو سياسية ، ولا هو فى أنها اتسمت بسوء التوزيع بحيث كانت أكثر الدول المتخلفة حظا منها من أقل الدول حاجة اليها . وإنما يكمن اعتراضنا الأساسى فى أن الأمم المتحدة لا زالت تتصور أن مشكلة العالم الثالث يمكن أن تحلها زيادة كمية المعونات الأجنبية أو تحريرها من القيود .

ان اصحاب نظرية التنمية المستقلة ، يرون على العكس أن الاقراط فى الاعتماد على المعونات الأجنبية من شأنه أن يفرض على

الدول المتلقية للمعونة نمطا معيناً من أنماط النمو ليس هو أنسب
الأنماط لها .

ذلك أن الدول الصناعية لم تبذل حتى الآن ولا يمكن أن نتصور
أن تبذل ، جهدا يذكر في جعل السلع التي تحصل عليها الدول المتخلفة
عن طريق المعونات أكثر ملاءمة لظروف هذه الدول الاقتصادية ، ومن
ثم فإن هذه السلع تتميز في أغلب الأحيان بكثافة عنصر رأس المال
وقلة ما تحتاجه من أيد عاملة ، كما تتميز فنون الإنتاج المرتبطة بها
باعتقادها الكبير على الاستيراد ، وبقلة ملاءمتها لاستخدام الموارد
الأولية والوسيلة المتوفرة محليا . فالافراط في الاعتماد على
المعونات الأجنبية لا يساعد على نشوء أو تطوير فنون إنتاج محلية ،
ولا يخلق فرصا كبيرة لتشغيل العمل المتعطل ، ولا يسمح بخلق
طلب واسع على السلع الوطنية .

قد يقال أن التحول من المعونات الثنائية الى المعونات متعددة
الاطراف من شأنه أن يتيح للدول المتلقية للمعونة حرية أكبر في اختيار
نوع السلع الأكثر ملاءمة لظروفها ، من حيث أنه يحررها من قيد
اتفاق ماتحصل عليه من معونة على سلع الدولة المقدمة لها . وقد
يكون هذا هو بعض ما قصدت اليه وثيقة الأمم المتحدة حينما اشارت
الى تقديم المعونات عن طريق « المجتمع الدولي بأسره » . على أن
هذا القدر الأكبر من الحرية الذي تتيحه المعونات متعددة الاطراف
هو في الحقيقة كسب شكلي أكثر منه كسبا فعليا . فقد يكون للدولة
المتلقية للمعونة متعددة الاطراف الحق في اتفاق ما تحصل عليه في
شراء معدات أمريكية أو معدات ألمانية مثلا ولكن لنا أن نتساءل عما
إذا كان هذا يشكل أي تحرير حقيقي للدولة المتخلفة في عالم تزداد
فيه يوما بعد يوم سيطرة الشركات الدولية متعددة الجنسيات بحيث
يكاد يستوى لدى هذه الشركات أن تواجه الطلب على منتجاتها عن
طريق فروعها في الولايات المتحدة أو الشركات التابعة لها في ألمانيا .
كما يستوى لدى الدولة المتخلفة أن تحصل على فنون إنتاج ألمانية

غير ملائمة أو على فنون انتاج أمريكية غير ملائمة أيضا • كما أنه ليس هناك فارق كبير بين أن يتم تغيير اذواق المستهلكين في اتجاه تفضيل السلع المستوردة عن طريق تدريبهم على استهلاك المنتجات البريطانية أو اليابانية •

بل أن من الممكن أن نلمس في بعض صور المعونات متعددة الاطراف خطرا أكبر على الدول المتخلفة يهدد حريتها في اختيار استراتيجيتها في التنمية بأكثر مما تهددها المعونات الثنائية • ويكفى أن نضرب لذلك مثلا بما يتضمنه عادة ما يسمى « بخطاب اعلان النية Letter of Intent » الذي يشترط صندوق النقد الدولي الحصول عليه من حكومة الدولة طالبة المعونة قبل أن يوافق على اعانتها • ففي الغالبية العظمى من الحالات يتطلب صندوق النقد الدولي أن تتخذ هذه الحكومة اجراءات مؤداها تحرير التجارة الخارجية وتحرير نظام الصرف ، حتى ولو تعارضت هذه الاجراءات مع متطلبات حماية الصناعة الوطنية ، أو اعتبارات تحقيق العدالة في توزيع الدخل ، الأمر الذي يزيد من تورط الدولة النامية في فروع من الانتاج لا تتماشى مع أولوياتها وتفضيلاتها كما يورطها في استيراد سلع استهلاكية غير ضرورية تحمل ميزان مدفوعاتها عبئا قد يكون أكبر من حجم ما حصلت عليه من معونة •

وقل مثل ذلك على الجزء الأكبر مما يقدم للدول النامية من معونات فنية • فحقيقة الأمر أن الخبير الأجنبي ، سواء كان مهندسا استشاريا ، أو خبيرا في التخطيط أو في صياغة مشروعات التنمية أو في اعداد دراسات الجدوى ، لا يمكنه أن يقدم للدولة المتخلفة ما ليس في حوزته • فأيا كانت درجة صدق نيته في خدمة الدولة التي يذهب لمساعدتها فإن المعرفة الوحيدة التي يتقنها هي معرفته بفنون الانتاج الغربية ، وليس هناك طائل من أن نطلب منه أن يقدم لنا من المشورة غير ما يطيه عليه هذا النوع من المعرفة • أما

الخبراء الذين ينتمون الى العالم الثالث نفسه فمن المذهل ان نلاحظ كيف يفقد هؤلاء حساسيتهم لمشكلات بلادهم ومتطلباتها بمجرد ان يمارسوا اعمالهم لدى المنظمات الدولية ، فاذا بالخبير الهندي او العربي بمجرد انتسابه لمنظمات هيئة الأمم المتحدة يتكلم عن بلاد العالم الثالث بلسان الغريب الذي لم يعيش قط في هذا النوع من البلاد . والذي يزيد الطين بلة ان هذه المنظمات في توزيعها لهؤلاء الخبراء بين بلاد العالم الثالث تتبع نظاما من شأنه ان يضمن ولاء الخبير لا للبلد الذي يرسل اليه لتقديم المشورة بل لفكر المنظمة وفلسفتها ، فاذا باقتصادي مصري مثلا ترسله الأمم المتحدة لتقديم المشورة لدولة كالهند فيما يجب ان تتضمنه الخطة الخمسية الهندية ، بينما يأتي اقتصادي هندي ليخبر وزير الاقتصاد المصري بما يجب ان تكون عليه سياسة مصر الاقتصادية وما يجب ان يتضمنه « خطاب اعلان النية » .

على ان من أسوأ آثار الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية هو ما يؤدي اليه ، اذا استمر فترة طويلة من الزمن ، من اضعاف قدرة الدولة المتلقية للمعونة على تعبئة مواردها المحلية ، واستغلال كل امكانياتها الذاتية للنمو . ومن اقرب الأمثلة الدالة على ذلك تجربة مصر وما أدى اليه اعتمادها الكبير على المعونات الأجنبية طوال العشرين عاما الماضية من انخفاض مستمر في معدل الادخار . ان يبدو ان الحكومة المصرية قد تصورت ان اعتمادها على تدفق المعونات الخارجية لن يمس قدرتها على تعبئة المدخرات ، ومن ثم تصورت انه اذا حدث وانقطعت عنها المعونات فما عليها الا ان تلجأ مرة اخرى الى الاعتماد على مواردها الذاتية . وكان موارد الادخار المحلية هي كمورد الماء الذي يمكن فتحه واغلاقه حسب الحاجة . ولكن الذي حدث هو انه عندما فوجئت الحكومة المصرية في منتصف الستينات بأن المعونات الأجنبية لن يستمر تدفقها بنفس المعدل السابق ، وإن العيب الذي حملته القروض الأجنبية لميزان

المدفوعات لا يمكن الاستمرار في تجاهله ، اذا بها تفاجأ ايضا بان سنوات الاعتماد على المعونات الأجنبية كانت قد خلقت جوا سياسيا واجتماعيا تمتعت خلاله بعض الفئات بامتيازات لم يعد من الممكن استئصالها دون تهديد لنظام الحكم نفسه ، وان الاعتماد المفرط على المعونات قد صاحبه تعود النظر الى قضية التنمية وكأن مفتاحها هو في سياسة الدولة الخارجية ، واذا بقضية التنمية بدلا من أن تطرح كقضية شعبية يشتغل لها حماس الناس ويساهم فيها الشعب بأكمله ، اذا بها تتحول الى واحدة من الموضوعات السرية للدولة التي لا يعرف خباياها الا مكتب رئيس الجمهورية . وهكذا لم تجد مصر امامها الا أن تخفض معدل الاستثمار حتى يتساوى مع معدل الادخار الذي سمح له بالتدهور .

خلاصة القول ان الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية لابد أن يؤدي بالدولة المتخلفة الى تبعية اقتصادية وتكنولوجية للدول المتقدمة صناعيا ، وانه ، بما يهيئه من سلع استهلاكية و انتاجية لا تتناسب مع متوسط الدخل فيها ، يزيد من حدة التفاوت في الدخل كما أنه ، بما يؤدي اليه من تراخي جهود الدولة في استخدام طاقاتها المحلية ، يهدد قدرتها على التنمية في المستقبل بالاعتماد على جهودها الذاتية .

وهكذا نرى بالنسبة للمعونات الأجنبية نفس ما رأيناه بالنسبة لرفع شعار اللحاق بالدول المتقدمة . وهي ان الوظيفة الحقيقية التي يؤديها كل منهما ليست هي تحقيق التنمية ، بل تحقيق نوع معين منها من شأنه أن يضمن اندماج دول العالم الثالث في فلك النظام الاقتصادي العالمي السائد ، ويضمن اشراك هذه البلاد في تقسيم العمل الدولي الذي تمليه متطلبات النمو في البلاد الصناعية نفسها .

اننا اذا رفضنا هذا التشخيص للوظيفة الحقيقية للمعونات الأجنبية يصبح من المستحيل علينا أن نفهم لماذا تحجم الدول الصناعية ، بكل ما يتوفر لديها من ثروات مادية وعلمية ، عن تقديم أنواع أخرى من المساعدات كان يمكن أن تساهم مساهمة أكبر فى رفع مستوى المعيشة فى بلاد العالم الثالث بينما تشكل عبئا أقل على دافعى الضرائب فى الدول الصناعية نفسها . لماذا لم تقدم تلك الدول مثلا مساعدة تذكر لدول العالم الثالث من أجل تخفيض معدل المواليد ، أو لتشجيع التكامل الاقتصادى فيما بين دول العالم الثالث نفسه ، أو لتخفيف حدة التوتر والعداء بين الدول المتخلفة المتجاورة ، وتخفيض عبء الانفاق الحرسى على اقتصادياتها بدلا من بيع السلاح للدولة وعدوتها ، أو لماذا لم تبذل تلك الدول أى جهد لمنع تسرب العقول من دول العالم الثالث ، بل وحتى من أجل التخفيف من قبضة حكومات ثبت عجزها عن معالجة مشكلة التخلف والتنمية ؟

ان دعاة التنمية المستقلة اذ يرفضون التصور الذى تقوم عليه الدعوة الى مزيد من المعونات الخارجية كحل لمشكلة التخلف والتنمية يرون أن هذا التصور لا يختلف كثيرا عن تصور ان علاج مريض لا تقوى ساقاه على حمله هو فى مده بسنادة خشبية اكثر كفاءة . فمثل هذا العلاج لا يمكن تبريره فى أى من الحالتين الا اذا كانت استعادة الجسم المريض ، أو الاقتصاد المريض لقوته الطبيعية هى أمر ميئوس منه تماما ، أو اذا كانت الاستعانة بالوسائل الصناعية هى مجرد أداة مؤقتة يستغنى عنها المريض بعد فترة . فدعاة التنمية المستقلة لا يرفضون اذن المعونات الأجنبية أيا كان حجمها وأيا كانت الصورة التى تقدم بها ، بل يرفضون أن ترسم الدولة المتلقية للمعونات استراتيجيتها فى التنمية على أساس حجم المعونات الخارجية المتوقعة بدلا من أن ينظر الى هذه المعونات على أنها مجرد وسيلة لسد بعض الثغرات فى خطة تم وضعها بصرف النظر عن المعونات الخارجية المنتظرة . وهم

يرفضون على الأخص أن تضع الدولة الفقيرة استراتيجيتها للتنمية على أساس تصور استمرار المعونات الخارجية بدلا من أن يكون أهم عناصر هذه الاستراتيجية أن تتمكن الدولة الفقيرة في أقرب وقت ممكن من الاستغناء عن هذه المعونات استغناء تاما .

٤ - الشركات الدولية واستراتيجية التنمية :

على أنه من الصعب أن نجد مثالا لقلب الأمور رأسا على عقب وتصوير مالا يزيد عن كونه تكريسا للتبعية الاقتصادية والثقافية على أنه تنمية ، أوضح من دعوة البلاد الفقيرة الى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الخاصة التي تقوم بها الشركات الدولية أو متعددة الجنسيات .

لقد أصبح من نافلة القول أن هذه الشركات تشكل اليوم القوة الاقتصادية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وإن انتاجها يزيد سعدة يبلغ نحو ضعف معدل نمو الاقتصاد الداخلى لكل من هاتين الدولتين ، وإن من المتوقع أن يكون لنحو ٤٠٠ أو ٥٠٠ شركة من هذه الشركات ، قبل نهاية القرن الحالى ، ملكية ما لا يقل عن ثلثى مجموع الأصول الثابتة فى العالم بأسره وأن تقوم بإنتاج أكثر من نصف الانتاج العالمى . فإذا استمر نموها على هذا النحو فإنه سيأتى اليوم الذى تصبح فيه التجارة الدولية هى التجارة الداخلية بين هذه الشركات وفروعها ، وتصبح فيه الحركات الدولية لرؤوس الأموال مجرد انتقال لرؤوس الأموال بين واحدة وأخرى من هذه الشركات .

من المهم إذن أن نحاول معرفة ما هى تلك الاستراتيجية من استراتيجيات تنمية العالم الثالث التى تحقق مصلحة هذه الشركات ، ومن ثم نحاول هذه الشركات فرضها على حكومات هذه الدول ؟ ومن المهم أيضا أن نعرف ما مدى قدرة هذه الشركات على فرض

متطلبات مصالحها الخاصة على هذه الحكومات ، وان نقرر على ضوء هذا ما اذا كان من الممكن حقا ان نضع موضع التطبيق ما تدعو اليه وثيقة الأمم المتحدة من اخضاع هذه الشركات الدولية للرقابة والتوجيه .

دعنا نقرر ابتداء ان اتباع الدول الفقيرة لاستراتيجية للتنمية المستقلة تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس ليس من شأنه ان يحقق مصلحة الشركات الدولية . فمثل هذه الاستراتيجية تتخذ نقطة بداية لها محاولة اشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان . ولكن السلع المطلوبة لتحقيق هذه الغاية هي في اغلب الأحوال سلع لا تتطلب تطبيق تكنولوجيا متقدمة ، ولا مستويات مرتفعة من المهارات والقدرات التنظيمية ، ولا تعتمد أساسا على وسائل الانتاج والمواد الأولية المستوردة ، وهذه بالضبط هي الجوانب التي تتمتع فيها للشركات الدولية بميزة نسبية .

كذلك لا تجد هذه الشركات مصلحة واضحة لها في استراتيجية للتنمية تقوم على سياسة استبدال الواردات بهدف انتاج سلع انتاجية كثيفة رأس المال ، اذ ان هذه هي فروع الانتاج التي تجدها الشركة الدولية مناسبة لأن تقوم بانتاجها في داخل الدول الصناعية ، بالنظر الى اتفاقها مع نسب عناصر الانتاج المتوفرة لدى هذه الدول .

وانما تجد الشركات الدولية المتجهة الى ميدان التصنيع في البلاد المتخلفة اكبر مصلحة لها في اقامة تلك الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية الأقل تعقيدا والتي ، وان كانت تحتاج الى استيراد المعرفة الفنية والكفاءات التنظيمية من الخارج ، فانها تتميز ايضا بدرجة عالية من كثافة عنصر العمل والموارد الطبيعية ، تكفي لأن تجعل القيام بانتاجها في داخل البلاد المتخلفة اكبر عائدا من اقامتها في البلاد الصناعية .

ولكن هذا النوع من السلع ، وهذه هي النقطة التي أريد
تأكيدا ، يأتي الجزء الأكبر من الطلب عليه من فئات الدخل المرتفع
والمتوسط ، وهي فئات لا تشكل عادة أكثر من نحو ٢٠٪ من سكان
الدولة المتخلفة . فإذا تبين للشركة الدولية أن الدولة المضيفة هي
أصغر من أن تسمح سوقها بالفادة من مزايا الانتاج الكبير ،
وضعت الشركة كجزء من استراتيجيتها ، تصدير جزء من منتجاتها
لدول أخرى ؛ تسمح ظروف الطلب والانتاج فيها بأن تؤسس فيها
فروعاً محلية للانتاج . وهكذا نجد الشركات الدولية تشجع الدول
المتخلفة المرشحة لاستقبالها على تطبيق استراتيجيات التصنيع تقوم
على تشجيع الصادرات ، وفتح أبواب الاستيراد وإطلاق حرية
نظام الصرف حتى يتسنى لهذه الشركات الحصول على مستلزمات
الانتاج من الخارج بأقل نفقة ممكنة ، وتصدير فائض منتجاتها ،
وتحويل أرباحها ورأس مالها .

وأول ملاحظة نريد أن نوردها على أثر هذه السياسة
الاقتصادية على مستقبل دول العالم الثالث هي أن هذا التحول
في نمط تقسيم العمل الدولي ، من نمط تخصص بمقتضاه هذه
الدول في انتاج المواد الأولية وتصديرها ، الى نمط تقوم بمقتضاه
بتصدير منتجات صناعية استهلاكية تقوم بانتاجها الشركات الدولية ،
هذا التحول من المشكوك فيه أن يؤدي الى وقف اتجاه معدل التبادل
الدولي لغير صالح هذه الدول . ذلك أن ظاهرة اتجاه معدل التبادل
الدولي في غير صالح البلاد المتخلفة ليس أساسها في الواقع
صفات طبيعية أو كيميائية في السلع الزراعية أو المواد الأولية وإنما
أساسه أمران :

الأول هو العلاقة النسبية بين انتاجية العامل ومستوى
الأجور في الفروع التي تخصص فيها الدول المتخلفة ، وبين
انتاجية العامل ومستوى الأجور في الفروع التي تقوم بانتاجها
الدول الصناعية .

والأمر الثاني هو العلاقة النسبية بين معدلات نمو الطلب على كل نوع من أنواع السلع التي تخصص فيها الدول المتخلفة والدول الصناعية .

فإذا صح ذلك فإن تحول البلاد المتخلفة الى انتاج وتصدير سلع استهلاكية تتميز بكثافة عنصر العمل وانخفاض مستوى المعرفة الفنية اللازمة بالمقارنة بما تخصص الدول الصناعية في انتاجه وتصديره ، واستمرار اعتماد البلاد المتخلفة على استيراد المعرفة الفنية ووسائل الانتاج من الدول الصناعية سيكفل استمرار التدهور في اسعار صادرات البلاد المتخلفة بالنسبة لاسعار وارداتها .

والملاحظة الثانية هي انه وان كان دخول الشركات الدولية الى الدولة المتخلفة يصحبه في البداية تحسن في ميزان مدفوعاتها فانه لا يمكن القطع بان هذا الاثر الموجب سوف يستمر في المدى الطويل . فبعد انقضاء السنوات الاولى التي تتدفق فيها رؤوس الاموال الأجنبية المستثمرة في الدولة المضيفة تميل مبالغ الأرباح والفوائد التي تحولها هذه الشركات الى الخارج الى تجاوز ما تأتي به الى الدولة من رأس مال . اما عن زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن صادرات الشركات الدولية فانه يجب التحفظ عليها من ناحيتين . فاولا ، يجب أن نطرح من هذه الحصيلة مقدار الزيادة المصطنعة في اسعار ما تستورده هذه الشركات من مستلزمات الانتاج من فروعها في الخارج رغبة منها في تجنب الضرائب العالية التي قد تفرضها بعض الدول المضيفة دون أخرى . وثانيا يجب أن نطرح ما تجلبه هذه الشركات من عملات أجنبية ما بددته الدولة المضيفة من عملات على استيراد سلع كمالية ما كانت لتستوردها لولا التزامها بسياسة الحرية الاقتصادية ، هذه السياسة التي ما كانت لتلتزم الدولة بها لولا خضوعها لضغط

الشركات الدولية أو على الأقل لولا رغبتها في اجتذاب هذه الشركات .

كذلك فإن من المهم أن نميز بين حصول الدولة المضيفة للشركات الدولية على عملات أجنبية مقابل زيادة صادراتنا نتيجة لنمو قدراتها الانتاجية ، وبين حصولها على هذه العملات عن طريق التصرف في أصولها . أن من أسهل الأمور على الفرد أو على الدولة أن تزيد حصيلتها من العملات الأجنبية عن طريق التصرف فيما يستحيل عليها تعويضه . ولا يدخل في هذا الباب فقط الحصول على العملات الأجنبية عن طريق بيع الأراضي والمباني والمواد الأولية القابلة للنضوب ، بل يدخل فيه أيضا بيع أصول غير مادية قد لا يكون من اللائق ذكرها .

أن هذه التحفظات على مساهمة الشركات الدولية في زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية يمكن أن يضاف إليها تحفظات مماثلة على مساهمة هذه الشركات في رفع معدل النمو في الدولة المضيفة . فجزء مما يبدو وكأنه إضافة الى أصول هذه الدولة نتيجة لاستثمارات هذه الشركات ليس في الحقيقة الا احلالا لأصول أجنبية محل أصول وطنية قائمة بالفعل ، وأجبرت على الزوال تحت ضغط المنافسة الأجنبية ، أو محل استثمارات وطنية كان يمكن أن تتحقق لولا منافسة الشركات الأجنبية لها في جذب المدخرات الوطنية أو في اجتذاب العمال والفنيين الوطنيين .

أما الحديث الشائع عما تقدمه الشركات الدولية من خدمة في نقل المعرفة الفنية المتقدمة الى الدول المضيفة ، وفي تنمية الكفاءات الوطنية في الإدارة والتنظيم ، فإننا نتحفظ عليه أيضا بأن هذه المعرفة الفنية التي تنقلها الشركات الدولية لا تتجاوز قط طريقة استخدام وسائل الانتاج الحديثة وتطبيقها ، ولا تصل أبدا الى تنمية قدرة الدولة المضيفة على ابتداع وسائل انتاج جديدة .

قد تفتح الشركات الدولية ابوابها حقا لاستخدام وتدريب الفنيين والمهنيين الوطنيين ولكنها لا تدرهم قط على جوهر فن الادارة وهو اتخاذ القرارات العليا الذى تحتفظ به الشركات الدولية لنفسها حيث تصدر هذه القرارات من مركز ادارتها الرئيسى .

على انه ايا كانت أهمية هذه التحفظات فان الأرجح ان أثر الشركات الدولية على معدل النمو فى الدولة المضيفة سوف يكون فى معظم الأحوال ايجابيا ، ولا يمكن فى اعتقادنا أن نؤسس رفضنا لنشاط هذه الشركات فى الدول المتخلفة على أساس القول بأنها لن تساهم فى زيادة الناتج القومى ، بل يكمن اعتراضنا الأساسى على نشاط هذه الشركات فيما يودى اليه من زيادة حدة التفاوت فى الدخل وتنمية الازدواجية والانتفصام الاقتصادى والثقافى فى الدول المستقبلية لها ، وان الزيادة التى تحققها فى الناتج لا تودى بالضرورة الى زيادة الرفاهية الاجتماعية .

لقد رأينا ان هذه الشركات لن تمارس نشاطها فى الغالبية العظمى من الأحوال الا فى تلك الفروع التى تتمتع فيها بميزة نسبية والتى تتطلب تطبيق فنون الانتاج التى فى حوزتها ، ومن ثم فهى لن تطرق تلك الفروع التى يعتمد عليها غالبية السكان سواء لتزويدهم بفرص العمل أو لتلبية حاجاتهم الأساسية . فهى اذن لن تطرق باب الزراعة التقليدية ، ولا تجارة التجزئة الا استثناء ، ولا الصناعات الحرفية والصغيرة أو الصناعات التى تعتمد أساسا على تصنيع مواد أولية محلية .

وعلى الرغم من أن الصناعات التى سوف تفضلها الشركات الدولية هى صناعات تتميز بكثافة نسبية فى استخدام عنصر العمل اذا ما قورنت بما تقوم هذه الشركات بانتاجه فى الدول المتقدمة ، فان تلك الصناعات تتميز بكثافة عالية فى استخدام رأس المال اذا نظر اليها بمعيار حاجة الاقتصاد الوطنى للدولة المضيفة . ذلك

أن هذه الشركات تحرص بطبيعة الحال على تطبيق أساليب الانتاج التى تتمتع فيها بميزة احتكارية والتى تستمدّها عن طريق علاقاتها الخاصة بالشركة الأم ، وهى أساليب كثيفة الاستخدام لرأس المال بحكم البيئة الاقتصادية التى نشأت فيها . وهى تحرص من ناحية أخرى ، على أن يقلل بقدر الامكان من المخاطر السياسية المرتبطة بتشغيل قوة عاملة وطنية كبيرة ، كما أنها تحاول الافادة مما تمنحه الدولة المضيئة من مزايا واعفاءات ضريبية على حجم استثماراتها الثابتة . كل هذا من شأنه أن يؤدى الى انخفاض حجم المساهمة التى تقدمها الشركات الدولية فى خلق فرص جديدة للعمالة ، بحيث نجد أنها فى الوقت الذى قد تنجح فيه فى رفع معدل النمو فى الناتج القومى الى ٧٪ او ٨٪ سنويا قد لا يصاحب ذلك نمو فى العمالة بأكبر من ٢٪ او ٢.٥٪ . فإذا كان معدل الزيادة فى السكان ، كما هو الحال فى معظم البلاد المتخلفة يزيد عن ذلك ، رأينا الارتفاع فى معدل النمو يصحبه ارتفاع فى نسبة البطالة الى مجموع السكان . وليس هذا فرضا نظريا بل تؤيده تجارب كثيرة من البلاد التى فتحت أبوابها للشركات الدولية كالبرازيل وبورتوريكو وكينيا . الخ .

فإذا نحن استثنينا تلك القلة المحظوظة من العمال والفنيين والمهنيين الذين تهىء لهم هذه الشركات فرصا للعمل ، فإن الغالبية الباقية من السكان لن تكون لها فى نظر هذه الشركات أهمية تذكر لهم الا بقدر ما لهم من قدرة على استهلاك منتجاتها . على أن الفئة المستهلكة لمثل هذه المنتجات لن تزيد بدورها على نسبة ضئيلة قد تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من مجموع السكان . ان هذه النسبة التى قد تبدو للبعض من الضآلة بحيث لا تكفى لتفسير اهتمام الشركات الدولية بالاستثمار فى البلاد المتخلفة ، هذه النسبة لا يجب أن يستهان بها كمصدر للطلب ، إذ أن من المألوف فى هذه البلاد أن تستأثر هذه النسبة بما لا يقل عن ٣٠٪ او ٤٠٪ من مجموع

الدخل القومي ، وفي البلاد المتخلفة كبيرة السكان كالهند أو البرازيل أو مصر أو المكسيك قد يكفي هذا لخلق طلب يستحق الاهتمام .

وعلى أى حال فإن جزءا أساسيا من استراتيجيات الشركات الدولية فى البلاد المتخلفة ، هو أن تنشر فى تلك البلاد على أسرع نحو ممكن عادات الاستهلاك الغربية من أجل أن تضمن أن كل زيادة فى دخول فئات الدخل العليا والمتوسطة سوف ينفق الجزء الأكبر منها على منتجاتها . ان هذا يفسر لنا أيضا كيف أن هذه الشركات لا بد أن تستفيد من أى اتجاه نحو زيادة التفاوت فى الدخل فى داخل البلد المضيف ، وكيف أن الدول التى كانت أكثر حرصا من غيرها على جذب هذه الشركات الى أراضيها هى نفسها الدول التى تعاني من أكبر قدر من الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية .

وأود هنا على الأخص أن أؤكد على جانب يتعلق بأثر الشركات الدولية على توزيع الدخل ربما لم يحظ بما يستحقه من اهتمام . فقد جرت عادة الاقتصاديين وهم بصدد مناقشة العلاقة بين توزيع الدخل من ناحية والنتائج القومية من ناحية أخرى على الاهتمام بما لنمط توزيع الدخل من أثر موجب أو سالب على معدل النمو فى الناتج القومى وعلى طبيعة السلع التى يقوم المجتمع بإنتاجها . ان العلاقة العكسية هى فى اعتقادنا الأجدر بالاهتمام فى ظل الظروف السائدة فى البلاد المتخلفة اليوم ، بل وعلى الأخص ونحن بصدد بحث أثر الشركات الدولية على اقتصادياتها . وأقصد بهذه العلاقة العكسية أثر طبيعة المنتجات التى تقوم هذه الشركات بإنتاجها على نمط توزيع الدخل . واعتقد أنه من المستحيل أن نفهم لماذا يستمر التفاوت فى توزيع الدخل فى البلاد المتخلفة بل ويزداد حدة على الرغم من كل ما يقال من ضرورة القضاء عليه ، الا اذا فهمنا كيف تستخدم الشركات الدولية نفوذها الاقتصادى والسياسى والثقافى للعمل على استمرار هذا التفاوت .

ان المثال المحبب لدى الاقتصاديين حينما يتكلمون عن العلاقة بين زيادة الناتج وتوزيع الدخل هو مثال الكعكة حيث يدعوننا الى التركيز على زيادة حجمها ، تاركين أمر توزيعها لوقت لاحق ، ويفترضون افتراضا خاطئا اننا متى نجحنا فى زيادة حجم الكعكة فقد ضمنا أن يزداد حجم جميع الأنصبة . والملاحظة التى أريد أنؤكدها هنا هى أن قرار التوزيع هو جزء لا يتجزأ من قرار الانتاج ، وان توزيع الكعكة مرتبط ارتباطا لا ينفصم بنوع الكعكة التى قمنا بطهيها ابتداء .

ولنأخذ مثلا بسيطا على ذلك ، وليكن قرار انشاء طريق جديد فى العاصمة . ان هذا القرار المتعلق بالانتاج يتضمن فى نفس الوقت قرارا بالتوزيع ، اذ أن هذا القرار يستبعد من استخدام الطريق كافة سكان الريف الذين لا تطلأ أقدامهم أرض العاصمة قط . نفس الملاحظة تطبق على أى قرار يتعلق بتقديم خدمات كالطب أو الاسكان أو الخدمات الترفيحية التى تشترط بطبيعتها أن يقيم المستهلكون على قرب من مكان تقديمها . فاذا اتخذت قرارات باقامة هذه الخدمات فى العاصمة فقد استبعدت أيضا من استهلاكها الجزء الأكبر من السكان .

أضف الى ذلك نوعا آخر من السلع التى تتطلب لاستهلاكها توفر سلع أخرى مكملة لها ، أو مستوى معين من التعليم أو سيادة نوع معين من القيم لدى المستهلكين . فالسلع الكهربائية مثلا هى منتجات عديمة القيمة لذلك الجزء من السكان الذى لم يصل الى مساكنهم بعد التيار الكهربائى ، كما أن الأفلام الامريكية لا يمكن أن يوزع استهلاكها بالتساوى بين المتعلمين والأميين .

كذلك فان قيام دولة متخلفة بتدريب اخصائى فى الأمراض النفسية الناشئة عن سكنى المدن أو اقتصادى متخصص فى التاريخ الاقتصادى للولايات المتحدة أو مهندس متخصص فى أجهزة تكييف

الهواء ، هذه كلها ليست مجرد قرارات تتعلق بالانتاج وحده بل تضمن في نفس الوقت تحيزاً في التوزيع ضد غالبية السكان الذين لا حاجة بهم الى هذه الخدمات .

على أن أهم نوع من أنواع التحيز في التوزيع المتضمن في العملية الانتاجية نفسها ينشأ من انتاج سلع يتطلب استهلاكها حداً أدنى من الدخل لا يتوفر للجزء الأعظم من السكان . فالدولة التي تتكلم عن ضرورة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتسمح في نفس الوقت للشركات الدولية باقامة مصنع للسيارات الخاصة ، وباقامة فنادق للسياح وانتاج التليفزيونات الملونة لا يمكن أن يؤخذ حديثها عن إعادة التوزيع مأخذ الجد . إذ أنه متى تم انتاج مثل هذه السلع بالفعل فإن نمط توزيع الدخل لابد أن يخضع للتغيير اللازم لتوليد الدخول الكافية لاستهلاكها . فإذا كان التوزيع القائم لا يسمح بخلق سوق كافية ، فعين على المهتمين باستمرار الانتاج اما أن يخفضوا أسعارها بالدرجة اللازمة ، أو أن يعملوا على إعادة التوزيع لصالح مستهلكين جدد .

ان البعض قد يسلم بأن الشركات الدولية قد ينتج عن نشاطها بالفعل زيادة حدة التفاوت في حجم توزيع الدخل ومع هذا يرى أن هذا ليس الا ثمناً زهيداً علينا أن نقبل دفعه راضين ، في مقابل ما تؤدي اليه هذه الشركات من زيادة حجم الناتج القومي . على أننا قد نرى العكس ، وقد نرى أن الاختبار الحقيقي لسلامة التنمية ليس هو مدى نجاحنا في رفع مستوى الدخل بل في تحقيق التكامل بين أجزاء المجتمع وفئاته وإقاليمه المختلفة . اننا قد نرفض مثلاً ، وبحق في رأيي ، أن نساير اقتصادي التنمية الحديثة في اعتبار الحدود الجغرافية أو السياسية للدولة هي الحدود المميزة للمجتمع الذي نرسم من أجله استراتيجية التنمية ، ونصر على أن يكون محور اهتمامنا مجتمعات حقيقية لا وهمية . فإذا سلمنا بنقطة البداية هذه لم يعد بوسعنا أن نتجاهل أنه في

داخل كل دولة من الدول المسماة بالمتخلفة يوجد أكثر من مجتمع ، وأكثر من متوسط واحد للدخل ، وأكثر من مجموعة واحدة من الآمال . ومن ثم يحق لنا أن نرفض أن نستمر في انتهاج استراتيجية للتنمية مؤداها أن تزيد درجة تكامل الدولة المتخلفة مع النظام الاقتصادي الدولي قبل أن يتم تحقيق التكامل الاقتصادي والثقافي للدولة الواحدة . بل اننا قد نذهب الى الحصد الذي نشعر فيه لا بالرضا بل بالجزع لدى رؤية نسبة صغيرة من سكان الدولة المتخلفة تزيد من استمتاعها بثمرات الحضارة الغربية ، بل ولدى رؤية هذه النسبة تزداد حجما وثقلا ، ان قد لا نرى في نمو هذه الفئة مزيدا من التنمية بل مجرد مزيد من الاستسلام لحضارة غربية تمثل الشركات الدولية في الوقت الحاضر أقوى عملائها .

فلنقرأ الآن. ، على ضوء هذه الملاحظات ، ما تقوله وثيقة الأمم المتحدة الداعية لنظام اقتصادي جديد ، عن الشركات الدولية . فهذه الوثيقة لا تدعو بالطبع الى رفض السماح لهذه الشركات بممارسة نشاطها في البلاد الفقيرة بل تقول أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب أن يقوم على أساس « تنظيم ومراقبة نشاط هذه الشركات . . انطلاقا من احترام السيادة الكاملة للدولة التي يمارس فيها هذا النشاط » .

ولنا أن نتساءل الى أي حد يمكن للمرء أن يأخذ مأخذ الجد هذه الدعوة الى « تنظيم ومراقبة » نشاط الشركات الدولية ، في ضوء ما ذكرناه ، وفي ضوء ما نعرفه عن قوة هذه الشركات وعن امتداد نفوذها الى الحصد الذي يسمح لها بالتغلغل في اقتصاديات الدولة المضيفة وقوانينها وسياساتها وثقافتها ، وعن ضعف الحكومات المستقبلية لها ، بل وعن التنافس بين هذه الحكومات لاجتذاب هذه الشركات الى أراضيها . ان هذه الشركات قد أثبتت قدرتها على أن تتجنب الى حد كبير آثار

السياسات النقدية أو الضريبية التي قد تفكر الدولة المضيفة في فرضها عليها . فهي تستطيع أن تتجنب آثار السياسة النقدية بالالتجاء الى مصادرها المالية الخاصة سنوياً بالسحب من أرباحها المتراكمة أو من موارد الشركة الأم ، وتستطيع أن تقلل من عبء الضرائب المفروضة عليها عن طريق تلاعبها بأسعار منتجاتها وأسعار مستلزمات الانتاج حيث تمكنها من ذلك علاقاتها بفروع الشركة في الخارج .

أما الدعوة الى احترام الشركات الدولية « للسيادة الكاملة » للدول المضيفة فهو يدخل على أحسن تقدير في باب التمنيات الطيبة ، إذ لا يعقل أن نتصور أن تحترم هذه الشركات الخطة القومية للدولة المضيفة إذا تعارضت هذه الخطة مع ما تضعه هذه الشركات من مخططات تشمل العالم بأسره ، كما لا يتصور أن يكون بمقدور الدولة المتخلفة إجبارها على ذلك في الوقت التي تملك هذه الشركات من القوة ما يسمح لها ليس فقط بالضغط على هذه الحكومات لتغيير موقفها بل بالإطاحة بهذه الحكومات نفسها .

على أن أهم اعراض يجب أن يوجه الى هذا الموقف التوفيقى لوثيقة الأمم المتحدة من الشركات الدولية هو أن الخطر الأساسي من دور هذه الشركات في البلاد المتخلفة لا يكمن في الواقع في طريقة ممارسة هذه الشركات لنشاطها في هذه البلاد وإنما يكمن في طبيعة هذا النشاط نفسه . لقد رأينا مثلاً أن أهم أثر سلبي للشركات الدولية على نمط توزيع الدخل لا يكمن في الطريقة التي تتبعها في الانتاج بقدر ما يكمن في طبيعة هذا الانتاج نفسه . ومن العبث أن نتصور أن بمقدور الدولة المتخلفة أن « تراقب وتوجه » نوع السلع التي تقوم هذه الشركات بإنتاجها ، وإنما ينحصر الاختيار المتاح للدولة المتخلفة في امرين لا ثالث لهما : إما أن تقبل أن تفتح بابها على مصراعيه أمام الشركات

الدولية ، أو أن تغلقه بإحكام • فإذا شك أحد في هذا الحكم فليحاول أن يشير الى مثال واحد لدولة « متخلفة » نجحت في تجنب أحد هذين الحلين •

٥ - الرفاهية الاجتماعية وتغريب العالم الثالث :

يمكن أن أوجز ما حاولت أن أقوله حتى الآن في نقطتين أساسيتين :

الأولى : هي أن تبني الدولة المتخلفة لهدف اللحاق بمستويات المعيشة السائدة في الدول المتقدمة صناعيا ، واعتمادها المفرط على المعونات الأجنبية المقدمة من هذه الدول ، وفتح أبوابها أمام نشاط الشركات الدولية للقيام باستثماراتها فيها ، يحكم على هذه الدولة باستمرار تبعيتها الاقتصادية والثقافية للدول الصناعية ، ويزيد من حدة التفاوت في الدخول داخل الدول المتخلفة •

والنقطة الثانية : هي أن الوظيفة التاريخية الحقيقية لهذه الصور الثلاث من صور التفاعل بين العالم الثالث والعالم الغربي ، بشقيه المسميين بالراسمالي والاشتراكي ، ليست هي تحقيق التنمية الاقتصادية في بلاد العالم الثالث بل ربط هذه البلاد بفلك النظام الاقتصادي الغربي ونمط الثقافة الغربية •

والذي أريد أن أضيفه الآن هو أن من المشكوك فيه الى حد كبير أن دخول بلاد العالم الثالث في فلك النظام الاقتصادي والثقافي الغربي سوف يؤدي الى تقدم يذكر في مستوى الرفاهية لهذه البلاد ، أو حتى في مستوى الرفاهية لذلك الجزء من السكان الأكثر دخلا والأكثر اتصالا بحضارة الغرب •

ذلك أنه كلما زادت القدرة الانتاجية للدول المتقدمة صناعيا كلما اتجهت هذه الدول أكثر فأكثر الى انتاج سلع تافهة الأثر

فى رفع مستوى الرفاهية • فالقطار والدراجة تتبعهما السيارة الخاصة ، وهذه تملوها سيارة خاصة اكثر فاكثر سرعة واكبر فاكثر حجما • وآلة الحلاقة البسيطة تملوها آلة الحلاقة الكهربائية ، والصحيفة الصباحية تملوها صحيفة اخرى عند الظهر واخرى مساءية ، والآلة الفوتوغرافية تصبح عديمة القيمة ما لم تجلب لصاحبها الصورة فى الحال ، ومشروب القهوة يجب ايضا أن يصبح مشروبا أنيا ، وأعياد الميلاد تصبح قليلة البهجة ما لم تنفق مبالغ طائلة على بطاقات المعايدة الملونة وعلى تبادل الهدايا كبيرة الحجم وقليلة الجدوى • ان كل هذه السلع قد يبدو الاقدام على انتاجها فى الدولة المتقدمة صناعيا وكأنه مجرد تبديد للموارد فيما لا طائل تحته ، أما القيام بانتاجها أو استهلاكها فى دولة لم تنجح بعد فى تلبية حاجات السكان الأساسية فهو أمر قد يبعث على الضحك أو على البكاء حسب المزاج الشخصى لكل منا •

هناك نوع آخر من السلع الذى قد يؤدى وظيفه حقيقية فى الدولة المتقدمة صناعيا ولكنه لا يحقق أية وظيفة على الاطلاق فى الدولة المتخلفة • فمئذ نحو مائة عام اضطر الخديو المصرى تحت ضغط شركة بريطانية كانت تبحث عن أسواق لتصريف معدات السكك الحديدية الى التعاقد مع هذه الشركة لمد خط للسكك الحديدية بين القاهرة والسويس لم يكن الاقتصناد المصرى فى حاجة اليه • واليوم تقدم الدول المتخلفة على اقتناء آلات حاسبة الكترونية قبل أن تتوافر لديها كمية كافية من البيانات الدقيقة ، بل ودون أن تكون لديها حاجة الى مستوى رفيع من الدقة فى المعلومات • وهكذا أيضا تصر الدولة المتخلفة متأثرة بنصائح الخبراء الأجانب على أن تنفق مبالغ طائلة على اعداد دراسات جدوى لا جدوى لها فى الوقت الذى لا يحتاج الأمر الى أكثر من حبس سليم لادراك أن المشروع محل الدراسة اما لا غنى عنه ، أو لا طائل على الاطلاق من ورائه ، أو تتعاقد الدولة المتخلفة تحت

ضئط بائعى الأسلحة على تزويد جيشها بأحدث الأسلحة استعدادا
لحرب لا يمكن أن تقوم .

ان جزءا كبيرا من المنتجات الجديدة التى تخرج من مصانع
الغرب اليوم لا تقوم فى الواقع بأشباع حاجات انسانية جديدة بل
ليست أكثر من وسائل جديدة لأشباع حاجات قديمة ، ومن المشكوك
فيه أن كفاءتها فى اشباع هذه الحاجات هى أكبر مما حلت محله
من سلع الا اذا صدقنا الاقتصادى الغربى الذى يسوى بين وجود
طلب على السلعة ووجود اشباع حقيقى . كذلك فان كثيرا مما
يقدمه الغرب الى بلاد العالم الثالث على انه اضافة الى ما تحويه
سلتهم من سلع وخدمات ليس فى الواقع أكثر من احوال سلة من
السلع والخدمات محل سلة أخرى . فوسائل الرياضة الغربية
الحديثة مثلا ، التى كثيرا ما تتطلب ادوات باهظة الثمن ، ليست
الا بديلا للنشاط الطبيعى الذى يقوم به أغلب الناس فى مجتمع
فقير دون أن يتحملوا فى سبيله اية نفقة ، وبرامج التليفزيون ليست
الا بديلا عن الاتصال الانسانى المباشر بين أفراد العائلة ، أو بين
الأصدقاء ، والتيار الذى لا ينقطع من المعلومات التى لا جدوى
منها تعويض عن فراغ روحى ، والكوكا كولا بديل سيئ عن
الماء ، والطب النفسى بديل سيئ عن الصلات الاجتماعية
الوثيقة . . الخ .

كذلك فان كثيرا من السلع الغربية لا يمكن أن يتم الاستمتاع
بها الا فى ظل انتشار نمط من انماط القيم الاجتماعية هو النمط
السائد فى المجتمع الغربى الذى قام بابتداع هذه السلع . فما لم
تسد فى المجتمع الذى يتلقى هذه السلع نفس القيم الغربية من
سيادة النزعة الفردية أو الاباحية أو روح التنافس على الاستهلاك
فان هذا المجتمع قد لا يجد فى سلع الغرب أى مصدر للرفاهية .
فما لم يقبل المجتمع مثلا أن يستقل الابن أو البنت لدى بلوغها سنا
معينة بسكن خاص ، وما لم يقبل أن تتفكك العائلة على النحو

السائد في الغرب لما ظهرت الحاجة الى تزويد الشباب بمساكن مستقلة والى الاف من السلع الأخرى التي ليس لها من وظيفة الا التخفيف من شعور الفرد بالوحدة . وما لم يقبل المجتمع كقيمة من القيم ضرورة تلبية أية نزعة أو رغبة قد تخطر ببال أحد أفرادها ، وما لم يقبل المجتمع أن يعتبر الأكبر والأكثر مرادفا للفضل لما ظهرت الحاجة الى هذا التنوع الهائل في مختلف السلع التي تنتج استجابة لهذه النزعات . كذلك فانه في مجتمع لا يعلق نفس الدرجة من الأهمية على التغيير المستمر بل على العكس يمثل في نظره عنصر الاستقرار والاستمرار مرتبة عالية في سلم القيم ، لا يصبح التغيير المستمر في أنماط السلع الاستهلاكية ولا تصبح وسائل المواصلات المفروطة في السرعة مصدرا من مصادر الرفاهية .

ان نفس القول ينطبق أيضا على مجتمع تختلف فيه قيمه عن قيم المجتمع الغربي فيما يتعلق بما يعتبر أساس ما يتمتع به الفرد من احترام وتبجيل من المحيطين به ، وما يعتبر مصدرا للتأمين ضد الشيخوخة أو المرض ، أو ما يعتبره الفضل السبل لتربية الأطفال ، أو فيما يعلقه من أهمية على اشباع الحاجات الحاضرة بالنسبة للحاجات المستقبلية أو على التقليل من الجهد العضلي بالنسبة لتخفيف التوتر النفسى الناتج عن الحضارة الآلية . الخ . نعمتي تختلف المجتمعان في أى وجه من هذه الوجوه فان السلع والخدمات التي تولد مزيدا من الرفاهية لأحدهما قد لا تولد أى قدر من الرفاهية للمجتمع الآخر .

خلاصة القول ان القدرة على التمتع بالسلع والخدمات التي يبتدعها مجتمع معين تفترض ان يغير المجتمع قيمه وعاداته بحيث تتفق مع قيم وعادات المجتمع الذى ابتدعها ، كما ان اخضاع المجتمع الفقير لاستهلاك هذه السلع قبل ان تتغير قيمه وتقاليده هو أقصر طريق لاجباره على التخلي عن ثقافته وقيمته الخاصة .

ان من الطريف حقا ان نلاحظ التناقض الذى يقع فيه الاقتصادى الغربى الحديث ، اذ نجد من ناحية ، وهو يناقش موضوع الرفاهية يرفض القطع بان تحقيق مزيد من المساواة فى توزيع الدخل لابد ان يودى الى زيادة الرفاهية ، على اساس انه من المستحيل ان لقارن بين النفع العائد على الفقير والضرر الواقع على الغنى ، فكلاهما فى نظره عالم مستقل بذاته من القيم والميول والرغبات . بينما نجد وهو يتناول موضوع التنمية يفترض وكان من قبيل المسلمات ان ادخال السلع الغربية الى البلاد الفقيرة لابد ان يودى الى ارتفاع مستوى الرفاهية فى هذه البلاد متجاهلا ان دخول هذه السلع من شأنه تعزيق النسيج الاجتماعى والثقافى لهذه البلاد ويحل محل القيم السائدة فيها قيما وتقاليد غريبة تماما عليها .

ان هذا الغزو الغربى لاقتصاديات وثقافة بلاد العالم الثالث هو بالضبط ما يحدث منذ ان رفع شعار تنمية هذه البلاد ، واطلاق اسم التنمية على هذا الغزو وتسمية الدول الخاضعة له باسم الدول النامية هو مثال من اسوأ ما يمكن ان يقدم من امثلة على الاستعمال الفاسد للغة وعلى تسمية الاشياء بغير اسمائها . ولكن ان نذهب الى حد وصف تلك المجتمعات الراضية او المقاومة لهذا الغزو او التى لا ترضخ له بالسرعة الواجبة بوصف الدول المتخلفة ، فهذا من قبيل عدم الاكتفاء بايقاع الاذى بل وازضافة الاهانة اليه .

ان التصور الغربى للتنمية فيه من الضلال وضيق الأفق ما فى التصور الغربى لفكرة الكفاءة efficiency . فتصور التنمية على انها مجرد الزيادة فى الناتج يتضمن تجاهلا لحقيقة أساسية وهى ان الزيادة فى الناتج لابد ان تصاحبها تغيرات فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية بحيث يستحيل القطع بناء على ما يحدث للناتج القومى وحده بان النتيجة لابد ان تكون دائما نتيجة مرغوبا فيها . فاذا كان هذا صحيحا ايا كان المجتمع الذى تحدث فيه

زيادة الناتج فهو صحيح على الأخص اذ كانت هذه الزيادة
ووسائلها تأتي الى المجتمع من مجتمع غريب عنه .

اذن فتقديم النصيح الى بلد فقير بأن يمضى قدما بزيادة انتاجه
على النمط الغربى بصرف النظر عما ينتج عن ذلك من آثار على
حياته الاجتماعية والثقافية له من الخطر ما لتقديم علاج الى مريض
وان كان يشفيه من المرض الذى يراد علاجه فانه يترك فى الجسم
امراضا أخرى . ان من الممكن أن نصف العلاج فى الحالىين
« بالكفاءة » طالما التزمنا بتعريف ضيق للكفاءة مؤداه النجاح
فى تحقيق الغرض . الخاص الذى يوجه اليه العلاج دون اعتبار
لأى آثار أخرى قد تنتج عنه . بنفس المنطق اذن توصف الطائرة
بأنها أكثر كفاءة طالما انها تسير بسرعة أكبر ، ويوصف نظام
المصنع بأنه أصبح أكثر كفاءة اذا أصبح قادرا على انتاج المزيد
بنفقة أقل ، بصرف النظر عن الآثار النفسية والاجتماعية التى قد
تصاحب هذا « التقدم » فى الحالىين .

ان الخطأ المتضمن فى النظر الى التنمية وكأنها مرادفة للزيادة
فى الانتاج قد بدأ وقوعه فيما يبدو مع اختراع تلك الفكرة الغربية
المسماة « بالرفاهية الاقتصادية » هذه الفكرة التى تحولت تدريجيا
على يد الاقتصاديين حتى أصبحت تستخدم بديلا للرفاهية الانسانية
بوجه عام . ان فكرة « الرفاهية الاقتصادية » هذه قد لا يعادلها
فى درجة القبح والتضليل الا عبارة مثل « الصحة البروتينية »
التي كان من حسن الحظ أنها لم تخطر بعد ببال أحد من علماء
التغذية . فكما تفترض عبارة « الصحة البروتينية » أن صحة
الانسان قابلة للتجزئة وان من الممكن قياسها بوحدات من عامل
واحد من عواملها ، وهو كمية ما يستهلكه الانسان من بروتينات ،
كذلك « الرفاهية الاقتصادية » فانها تفترض أن رفاهية الانسان
قابلة أيضا للتجزئة وأن من الممكن قياسها بوحدات من أحد
مسيباتها وهو مقدار ما يستهلكه الانسان من سلع وخدمات .

ان اصطلاحاً « كالتنمية » من حيث انه يتضمن الاشارة الى هدف يستحق السعى من أجله ، فانه يجب انن أن يعرف على نحو من شأنه أن يدل على تقدم لا شك فيه في رفاهية المجتمع ككل ، وليس على مجرد الزيادة في السلع والخدمات ولا على ارتفاع في مستوى المعيشة المادية لفئة ضئيلة من هذا المجتمع . فاذا كان الذى يحدث بالفعل ليس أكثر من زيادة في الانتاج المادى تستأثر بها الصفوة ، وخلق شعور بالسخط لدى بقية فئات المجتمع ، بل وتغذية شعور مستمر بالحرمان حتى لدى أفراد هذه الصفوة نفسها ، واغراق المجتمع في كميات من السلع التى لا حاجة به اليها ، ودفع المجتمع الى التخلي عن قيمه الخاصة وتقاليده ، وافتقاد افراده أدنى شعور بالثقة بالنفس واحترام الذات ، واذا كان هذا هو الذى يحدث بالفعل في بلاد العالم فانه يجب قطعاً أن يطلق عليه اسم آخر غير التنمية .

بل وحتى تسمية هذا الذى يجرى في العالم الثالث باسم التحديث modernization يجب أيضاً أن نرفضه ، فهو يتضمن تنازلاً من جانبنا بالاعتراف لتجربة الغرب الخاصة بعالمية وعمومية لا تستحقهما ، فليس تكرار التجربة الغربية في النمو هو الطريق الوحيد لتحديث المجتمع وتطويره ، والاعتراف بذلك ليس أقل من إعلان بالافلاس التام .

ان الذى يحدث في دول العالم الثالث ، برغم كل ما تقوله وثائق الأمم المتحدة ، ليس تنمية ولا تحديثاً ، وانما هو لا أكثر ولا أقل من مواجهة درامية بين حضارة الغرب وحضارات مغايرة ، هذه المواجهة التى تدفع الحضارات الأضعف بسببها ثمناً فادحاً . ان من غير المستغرب أن نرى الكتاب الذين ينتمون الى الحضارة الغالبة ، يطلقون على هذه المواجهة أسماء تعكس تعصبهم لثقافتهم ، كما تعكس شعورهم بالتفوق ، فيسمونها بالتنمية والتحديث ، مهما كانت نتائجها بائسة بالنسبة لدول العالم الثالث ، ولكن أن ترسخ

دول العالم الثالث نفسها لهذا الاستعمال ، وتقبل أن تسمى محنتها بهذه الأسماء فهذا هو الاستسلام والتخاذل الكامل .

اننا لكي ندلل على أن الانضواء في فلك التجربة الغربية في النمو ليس هدفا يستحق العمل من أجله لا نحتاج الى أن نبين انه ليس في هذه التجربة شيء على الاطلاق مما يستحق الاقتباس والتطبيق . ولو كانت التجربة الغربية فقيرة حقا الى هذا الحد لكان الأمر مدعاة لدهشة لا حد لها . وانما الذي يستحق التساؤل حقا هو : هل من أجل أن تحقق دول العالم الثالث لنفسها مستوى لائقا من الغذاء والكساء والسكن ومن أجل أن تكتسب معرفة كافية بالعالم ، هل يتعين على هذه الدول حقا أن تذهب الى الحد الذي ذهبت اليه الدول الصناعية في تنمية المدن وتلويثها وفي تنمية البيروقراطية ووسائل الحرب ، وفي التنكر لله ومعاداة الطبيعة وتمزيق العائلة بل وفي اكتساب ما لا طائل تحته من معلومات ؟

ان اثاره العالم الثالث لهذا النوع من التساؤلات اليوم لا يجب أن يعتبر محض صدفة ، فالعالم الغربي يمر اليوم بمرحلة من الحساب العسير للنفس ، ومن الشك فيما اعتبره سنوات طويلة من قبيل البديهييات . وانه ليصبح من دواعي الاشفاق حقا ، الا نقتنص نحن أبناء العالم الثالث هذه الفرصة لنقوم بعملية مماثلة من مراجعة لحساباتنا ، على أمل أن نكتسب من جديد ثقة لم يكن هناك أي مبرر لفقدانها .

٦ - خاتمة :

منذ نحو مائة وخمسين عاما قام الاقتصادى الالماني فردريك ليست ، ليحتج على الاقتصاديين الكلاسيك الانجليز وليدعو المانيا الى رفض دعوة هؤلاء الاقتصاديين الى فتح أبواب التجارة والتعاون الاقتصادى بين الدول بصرف النظر عن درجة نضجها

الاقتصادى • وقد بين ليست كما بين غيره ، بما لم يعد مجالا للشك ، ان اى تحرير للتبادل الاقتصادى بين اطراف غير متكافئة لابد ان يكون على حساب الطرف الأضعف • ان هذا التحرير للتبادل قد يكون حقا فى مصلحة شىء مجرد يسمى بالاقتصاد العالى ، ولكنه لا يمكن ان يحقق مصلحة الدول الأقل دخلا •

والآن تاتى وثيقة الأمم المتحدة الداعية الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد متضمنة العبارة الفصيحة التالية :

« ان مصالح البلاد المتقدمة والبلاد النامية لا يمكن عزلها بعضها عن بعض ، ان هناك علاقة تبادلية وثيقة بين رخاء الدول المتقدمة وبين تنمية البلاد النامية ، وان تحقيق الرخاء للمجتمع الدولى ككل يتوقف على تحقيق الرخاء لكل جزء من أجزائه ، ان التعاون الدولى من اجل التنمية هو الهدف والواجب المشترك لكل الدول » •

ها نحن اذن نواجه بمثال جديد تلقن فيه دول العالم الثالث درسا لم يحن الوقت بعد لتعلمه • فكما تعلمت دول العالم الثالث مزايا تطبيق وسائل الانتاج كثيفة رأس المال قبل ان تعاني من ندرة العمل ، وكما تعلمت كيف تخفض من معدل الوفيات قبل ان تعرف كيف تخفض معدل المواليد ، تلقن هذه الدول اليوم درسا فى مزايا التعاون والانفتاح والتكامل مع بقية اجزاء العالم ، قبل ان تحقق التكامل الاقتصادى والاجتماعى داخل اراضيها •

لقد كان الأجدر بواضعى وثيقة الأمم المتحدة ، بدلا من ان يتغنوا بمزايا التعاون والانفتاح ان يلقتوا دول العالم الثالث مزايا الانغلاق الاقتصادى والثقافى لفترة قد تطول أو تقصر ، ولكنها يجب ان تستمر حتى تتمكن هذه الدول من الوقوف على قدميها وتقوى على مواجهة التيارات الخارجية •

ان اقتصاديى العالم الثالث ليحسنون صنعا لو استمعوا
الى قرن كاتب سياسى من كتاب القرن الماضى (١) :-

« انه ما من أمة عظيمة بنت نفسها الا سرا ، وفى خلوة عن
العالم (٢) » وهو قول تؤيده تجربة المانيا والولايات المتحدة فى
القرن الماضى ، وتجربة اليابان قبل ان تفتتح على العالم الثالث
فى الثلث الأخير من نفس القرن ، كما تؤيده تجربة روسيا والصين
فى القرن الحالى . بل ان بعض البلاد المسماة بالمتخلفة فى أمريكا
اللاتينية ، كالارجنتين والبرازيل والمكسيك وشيلي ، وفى العالم
العربى كمصر وسوريا والعراق ، قد شهدت تجارب من أنجح
تجاربها فى التصنيع خلال فترات انغلاق جبرى فرض عليها فرضا
بسبب ظروف الحرب ، او انغلاق اختيارى ، كما حدث فى مصر
فى اوائل الستينات .

ان دعاة التنمية المستقلة حين يدعون الى الانغلاق ، لا يذهبون
بالطبع الى حد مقاطعة التجارة الخارجية ، كما انهم لا يذهبون
الى حد مقاطعة المعونات الأجنبية ، وانما هم فقط يرفضون أن تكون
التجارة الخارجية أو المعونة هى المحدد لاستراتيجية التنمية ،
ويدعون الى أن تنعكس الآية ، فترسم سياسة التجارة الخارجية
والمعونة الأجنبية على ضوء ما تحدده استراتيجية التنمية من
أولويات ، هذه الأولويات التى يجب أن تستلهم من حاجات المجتمع
الفعلى وليس مما تحتاج الدول الخارجية الى بيعه أو تصريفه .

ان وثيقة الأمم المتحدة الداعية الى اقامة نظام اقتصادى
جديد تدعو ، فيما تدعو اليه ، الى اقرار ما تسميه بعلاقات عادلة

1. Walter Bagehot.

2. «All the great nations have been prepared in
privacy and in secret. They have been composed away
from all distractions».

بين أسعار صادرات الدول النامية وأسعار وارداتها ، بغية تحقيق
تحسن مستمر في معدلات التبادل الدولي لصالح دول العالم
الثالث .

والوثيقة بهذا تدعو الى مجرد ادخال التحسينات على
شروط الصفقة التي تجرى بين الدول الصناعية ودول العالم
الثالث ، ومن ثم تدعو الى الانتقال من البيع بغبن الى البيع
بدونه ، اما اصحاب التنمية المستقلة فانهم يرفضون ابرام الصفقة
أصلاً .

ان الفارق الاساسى بين النظام الاقتصادى الدولى القديم
والنظام الاقتصادى الجديد المقترح لا يزيد عن الفارق بين سباقين ،
كل منهما سباق بين طرفين غير متكافئين ، فى أحدهما يبدأ
المتسابقان من نقطة واحدة ، وهذا هو الغبن ، وفى الآخر يسمح
للمتسابق الأضعف بميزة البدء من نقطة اقرب الى الهدف ببضع
خطوات ، ونحن نميل الى رفض الاشتراك فى السباق برمته .

تنمية من أجل الرخاء .. أم فقر من أجل التنمية ؟

ليس من المستغرب أن نجد الاقتصاديين المهتمين بقضية التنمية والتخلف لا يحاولون الا نادرا اثارة السؤال الآتى : لماذا نريد التنمية ؟ فالعادة الا يحاول اثارة هذا السؤال والاجابة عليه الا أصحاب النفوس التى تتمتع ببعض الحساسية ، وهم نادرون فى هذا العصر بصفة عامة ، وبين الاقتصاديين بوجه خاص . فاذا اثاره بعضهم فهم عادة من هؤلاء الاقتصاديين الذين لا يعتبرون من قبيل اضاءة الوقت قراءة مقال فى الفلسفة أو كتاب فى التاريخ قبل النوم .

على كل حال ، فان واحدا من هؤلاء الاقتصاديين النادرين هو الأستاذ آرثر لويس ، والذي كتب ما اعتبره بعضا من أفضل ما كتب عن البلاد الفقيرة (المتخلفة) على الاطلاق ، وهو ينتمى الى احدى هذه البلاد وان كان يحمل الجنسية البريطانية ، كما

انه واحد ممن يمكن أن تقرأ أى شيء يحمل اسمه وأنت مطمئن الى أنه سيقول لك شيئاً جديداً .

فالفصل الأخير من كتابه « نظرية النمو الاقتصادى » الذى نشر منذ ثلاثين عاماً ، يحمل هذا العنوان بالضبط (لماذا نريد التنمية ؟) . ولا يزال هذا الفصل ، بسبب جودته ، فضلاً عن قلة عدد المشتركين فى الجدل ، يعتبره الاقتصاديون اجابة كافية على من قد تسول له نفسه التساؤل عما اذا كان من المجدى حقاً السعى الى التنمية اصلاً .

يقول الاستاذ لويس فى هذا الفصل : ان من العبث الادعاء بأن مبرر التنمية انها تجعل الناس أكثر سعادة ، فالسعادة ، كما يعرف الجميع ، تتوقف على أكثر من مجرد زيادة الدخل ، فهناك مثلاً الشعور بالاطمئنان على المستقبل ، وهناك الحرية ، وهناك نوع العلاقات الاجتماعية السائدة ، بل وحتى مجرد الرضا بالنصيب ، وكلها قد لا تتغير بزيادة الدخل بل وقد تؤثر فيها زيادة الدخل تأثيراً سلبياً . وانما تستمد التنمية الاقتصادية (أو زيادة الدخل) تبريرها ، فى رأيه ، من انها تزيد من حرية الاختيار . فهى من حيث انها تؤدي الى انتاج سلع جديدة لم تكن تنتج من قبل ، واصناف جديدة من السلع القديمة ، تتيح للفرد حرية أكبر للاختيار بين عدد أكبر من السلع ، كما انها بما تؤدي اليه من اشباع الحاجات الأساسية ، وما ترتبط به من احلال الآلة محل العمل الانسانى ، تسمح للفرد باختيار أوسع بين العمل والفراغ ، اذ لا يغدو الفرد مضطراً الى العمل ، أو على الأقل الى العمل نفس العدد الكبير من الساعات . بل أن الفراغ نفسه يحمل فى طياته معنى اتاحة مزيد من الحرية فى اختيار ما يرغب المرء حقيقة فى صنعه . وينطبق هذا على الأخص على المرأة ، التى يحررها مزيد من ميكنة الأعمال المنزلية من الاضطرار الى البقاء داخل المنزل ، فتكون لها حرية الاختيار بين البقاء فيه أو العمل

خارجة ، بل ان من الممكن القول ان التنمية ، بما تؤدي اليه من تخفيض معدل الوفيات تتيح حرية اكبر للفرد في أن يختار بين الحياة والموت ، ان يصبح (الاضطراب الى الموت) أقل شيوعا مع التنمية .

ويحق لنا ان نتساءل هل أصبحنا أكثر حرية مع ارتفاع معدل النمو وزيادة السلع والخدمات وتعدد أصنافها ؟

فانتاج هذا العدد اللامتناهي من السلع الجديدة لا ينطوي دائما على اضافة الى السلع القديمة ، بل هو في كثير من الأحوال مجرد احلال لسلع محل أخرى ، فبعض السلع لم تعد تنتج على الإطلاق ، أو أصبح افتاجها من الضالة واثمائها من الارتفاع بحيث أصبحت في عداد « الأثریات » وخرجت عن متناول أيدي الغالبية .

فليس لمعظم الناس اليوم حرية الاختيار مثلا بين تأثيث مساكنهم وفقا للطراز الاوربي أو الامريكي الحديث أو الطراز العربي القديم ، أو بين بناء مساكنهم طبقا لهذا الطراز أو ذاك . وليس امامهم مع الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي في المدن حرية الاختيار بين أن يكون منازلهم حديقة واسعة أو عددا اكبر من الحجرات ، أو بين مسكن مستقل وشقة في عمارة ضخمة . ومع التغير السريع في الموضات ، ليس فقط في الملابس بل وفي سلع الاستهلاك المعمرة ، كالسيارات والثلاجات .. الخ كثيرا ما يكون من المستحيل أن يتمسك الفرد باستهلاك الطراز القديم ، مهما كانت مزاياه الذاتية ، ليس فقط بسبب ضغط الرأي العام الخاضع لمصالح المنتجين والذي يعتبر التمسك بالقديم دليلا اما على الرجعية أو عدم العصرية أو فساد الذوق أو قلة الدخل ، بل أيضا بسبب صعوبة العثور على هذا « القديم » أصلا أو على قطع الغيار اللازمة له أو على من يقبل إصلاحه .

لقد أعطتنا التنمية السيارة ، ولكن السيارة أعطتنا المدن الكبيرة ، كما حتمت المدن الكبيرة اقتناءها ، فلم يعد لمساكن المدينة الكبيرة حرية الاختيار بين أن يقطع عشرات الأميال بالسيارة أو بالسير على الأقدام .

وهناك من السلع الجديدة ما أحدث انقلابا خطيرا فى عادات الناس الاجتماعية بحيث أصبح الامتناع عن استهلاكها يعد ضربا من الشذوذ يحتاج الى ارادة حديدية أو الى انفصال شبه تام عن المجتمع . ففى نفس الوقت الذى اقتحم فيه التليفزيون مساكننا تغيرت طريقة الناس فى قضاء اوقات الفراغ بحيث أصبح حديث الزوج الى زوجته أو الى اولاده من الأحداث النادرة ، اذ من أين للأب نفس الاغراء الذى يجده أطفاله فى الرسوم المتحركة الملونة ؟ قد يقال ان هذا التحول من العلاقات الانسانية المباشرة الى الاتصال بالعالم ، كل على انفراد ، عن طريق شاشة التليفزيون ، قد تم عن طريق اختيار حر اتخذه الناس بأنفسهم ، والا فما كان عليهم الا أن يستمروا فى ممارسة عاداتهم القديمة ، فيتحدثون اذا شاءوا أو يذهبون الى المسرح أو يطالعون الكتب . ولكن الواقع ان هذا الاختيار لم يكن حرا . فالتليفزيون وكثير غيره من السلع الاستهلاكية الجديدة ، تتميز بأن استهلاكها سرعان ما يولد ما يشبه الادمان ، بحيث يصبح من الصعب الأمور التخلي عنها حتى مع التيقن من ضررها . فكما أن البدء فى مشاهدة فيلم من الأفلام البوليسية قد يجرك دون أن تشعر الى مشاهدته حتى النهاية شاعرا مع ذلك بالأسف على ضياع الوقت فيما لا نفع فيه ، فان الجلوس أمام التليفزيون أو ركوب السيارة أو حتى مطالعة الجريدة اليومية سرعان ما يتحول كفنجان القهوة فى الصباح ، الى عادة يصعب التخلص منها .

وقد أصبح المنتجون وحلفاؤهم فى صناعة الاعلان ، يتفنون فى ابتداع الوسائل التى من شأنها أن تحول حرية المستهلك فى

الاختيار بين سلع متعددة الى علاقة ارغام من ناحية وخضوع من ناحية أخرى ، ليس من السهل الفكك منها . فالرجل لا تكتمل رجولته الا اذا ارتدى ثيابا من نوع معين ، والعطش لا يرويه الا الكوكا كولا ، والسيجارة لا يمكن اشعالها الا بولاعة ، والنوم لا يمكن الحصول عليه الا بالحبوب المهدئة .

لقد مر بنا عصر كنا نفهم العملية الاقتصادية فيه على انها عملية استخدام موارد محدودة في اشباع حاجات غير محدودة ، وان الهدف النهائي من العملية الانتاجية هو « الاشباع » او « خلق الشعور بالرضا » . ولا يزال اساتذة الاقتصاد يعرفون علم الاقتصاد على هذا النحو . ولكن الأمر يبدو الآن وكأنه انقلب راسا على عقب ، واذا بالمشكلة التي تواجه المنتجين أصبحت هي ان الحاجات تبدو وكأنها للأسف « محدودة » والموارد وكأنها هي التي لا تنفذ ، واذا بالعملية الانتاجية تتحول الى محاولة خلق شعور مستمر بعدم الاشباع وعدم الرضا . انهم يقولون لنا ان التنمية الاقتصادية (او زيادة الانتاج) تستهدف اشباع الحاجات ولكن العكس ، فيما يبدو هو الآن الأقرب الى الحقيقة ، فالذى يحدث اليوم ليس الا محاولة تعميق شعور الناس بالاحتياج في سبيل التنمية الاقتصادية .

وهناك سبب آخر لفقدان الحرية الحقيقية في الاختيار ، على الرغم من زيادة عدد السلع والخدمات المعروضة علينا ، يرجع الى الطبيعة الخاصة للحضارة الصناعية الحديثة . فهذه الحضارة تقوم على الآلة ، والانتاج الكبير والوحدات الانتاجية الضخمة . وقد أدى هذا الى ازدياد درجة التماثل بين وحدات السلع المعروضة ، وانتشار نمط واحد من أنماط الاستهلاك ، ليس في الدولة الواحدة فحسب ، بل وبين الدول . فالمنتج الكبير قد التهم الصغير وقضى عليه ، وطريقة الانتاج الأقل نفقة قضت على كل طرق الانتاج الأخرى ، فاذا بالأصناف المتعددة من السلعة الواحدة تخفى

وراءها فى الحقيقة صنفا واحدا لا يختلف عن غيره الا فى الاسم
أو فى لون الورقة المغلف بها ، وإذا بالفوارق تزول بين مدينة
وأخرى ، مهما تعددت القارات . فإذا كانت التنمية قد أتاحت لنا
حق التنقل بين عاصمة وأخرى بسهولة وسرعة أكبر ، ووسعت
دائرة الاختيار أمامنا بين المدن التى يمكن أن نقضى فيها عطلاتنا ،
فإنها قد قضت فى نفس الوقت على مظاهر التفرد والاختلاف بين
المدن ، ففى الوقت الذى أعطتنا فيه حرية الاختيار أفقدت هذه
الحرية معظم قيمتها . صحيح أن لون السماء لا يزال مختلفا فى
بلد عنه فى أخرى ، ولكن الفنادق المتماثلة والمساكن الضخمة قد
حجبت عنا رؤية السماء أصلا .

قد يقال أن العيب ليس فى التنمية ، ولا فى نمط الحضارة
الحديثة بل فى الانفجار الرهيب فى السكان . إذ كيف يمكن أن
تلبى حاجات هذه الأعداد الغفيرة من الناس الا عن طريق الامعان
فى التصنيع وفى الميكنة ، وإذا كان للتصنيع وللميكنة ثمنهما الذى
يتمثل فى تفكك الروابط العائلية ، ومزيد من الفردية ، ومزيد من
التماثل ، ومزيد من الملل ، فهو ثمن يتعين علينا دفعه راضين من
أجل أن نضمن وصول السلع الضرورية الى عدد أكبر من السكان ،
ولكن الرد على هذا يسير . فمن المستحيل أن يقبل المرء أن اشباع
الحاجات الحقيقية للناس يتطلب انتاج هذا العدد الهائل من السلع
عديمة القيمة ، وأن انتاج الكميات اللازمة من السلع الضرورية
يتطلب حقا هذه الدرجة من التركيز فى الانتاج فى مصانع ومدن
محدودة العدد ، وهذه الدرجة من التماثل والتشابه بين السلع ،
كما ان من المستحيل أن يقبل المرء أن الطريقة الوحيدة لاتاحة رؤية
بلاد جديدة لعدد أكبر من الناس هو أن يحشروا فى طائرات تقدم
نفس الطعام ويردد فيها قائد الطائرة نفس عبارات الترحيب المحفوظة
وترتسم فيها على وجوه المضيفات نفس الابتسامات المصطنعة التى
لا يكمن وراءها الا شعور دفين بتفاهة ما يقمن به .

مفتاح الرفاهية ليس فى يد الاقتصاديين

نحن نعيش فى عصر يتمتع فيه الاقتصاديون ، للأسف ، بأعلى درجات التبجيل . فليس هناك من لجنة تشكّل لبحث مشكلة اجتماعية لا يدعى إليها اقتصادى ، وعدد الوزارات التى يتولاها الاقتصاديون يتزايد مع الزمن ، والصحف اليومية تخشى أن يتعثر توزيعها أن لم تخصص صفحة ثابتة لمشاكل الاقتصاد والمال ، ورجال السفارات الذين كانوا فيما مضى يبحثون التحالفات السياسية أو العسكرية أصبح شغلهم الشاغل اليوم هو تدعيم العلاقات الاقتصادية .

وبينما يسمح الاقتصاديون لأنفسهم بالتعرض لأيّة مشكلة اجتماعية أو سياسية ، يشعر زملاؤهم المشتغلون بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، كعلم الاجتماع أو السياسة أو علم النفس ، بالوجل والاضطراب إذا خرجوا عن فروع تخصصهم . ويكفى الاقتصادى ، إذا أراد إسكاتهم ، أن يلقي إليهم بمصطلحات تبدو معقدة وإن كانت

فى الحقيقة تشير إلى معان غاية فى البساطة ، كاصطلاح التكوين أو التراكم الرأسمالى (بدلا من استعمال الكلمة الدارجة : الاستثمار) وبدلا من الاشارة الى الاتفاق على السياحة والنقل وسائر الخدمات يفضل الاقتصادى تخويف غير الاقتصاديين بالصادرات « غير المنظورة » .

ويبدو أن رؤساء الدول ، هم أيضا ، قد خدعتهم أبهة الاقتصاديين الفارغة ، فأصبحت خطبهم مملوءة بالاحصاءات والمصطلحات الاقتصادية ، وقبلوا أن يكون المعيار الأساسى لنجاحهم وفشلهم معيارا اقتصاديا . فلا شىء يستحق منهم الاعتذار أكثر من فشلهم فى رفع معدل نمو الناتج القومى ، ولا شىء يستحق الفخر أكثر من تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات حتى ولو كان هذا الفائض نتيجة لتصدير الناس أنفسهم . وأصبح من المقبول ، بل من دواعى المباهاة ، أن يتكلم السياسيون عن العمال المهرة أو حتى خريجي الجامعات « كسلعة تصديرية » .

ولقد ألفنا لفترة طويلة أن ننسب الى الماركسيين التاكيد على أهمية العامل الاقتصادى على حساب غيره من العوامل ، ولكن الحقيقة أن ما يتمتع به الاقتصاد والاقتصاديون من احترام لم يعد حكرا على الماركسيين (وهى ظاهرة تحتاج فى حد ذاتها الى الانتباه) . فالمشتغلون بأى نوع من المشكلات الاجتماعية ، أيا كان موقفهم من الماركسية ، أصبحوا يعلقون أكبر قدر من الأهمية على العامل الاقتصادى ، وأصبح التفسير الاقتصادى هو أقرب تفسير الى أذهانهم .

هذه الظاهرة لم تكن موجودة دائما ، بل أن بدء انتشارها لا يرجع الى أكثر من قرنين على أكثر تقدير . فالجزء الأكبر من تاريخ البشرية برىء منها . فطالما سادت النزعة الدينية فى قلوب الناس كان الهدف الأسمى يعتبر أنه إرضاء الرب . وفى عصر

النهضة الاوربية كان الهدف الاسمى هو تحقيق الفرد لكافة قدراته وملكاته . وفى العصر الذى سمي بعصر التجاريين ، الذى ساء اوربا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، كان التفوق الاقتصادى للدولة على الدول المنافسة لها ينظر اليه على انه مجرد وسيلة لتحقيق قوة الدولة وليس هدفا يطلب لذاته . وفى القرن الثامن عشر كان اسمى الشعارات هو شعار الحرية وليس زيادة الدخل او الثروة .

وانما بدا التحول الحقيقى نحو اعتبار زيادة ثروة الأمة ودخلها هدفا اهم من غيره ، بقيام الثورة الصناعية فى انجلترا اولاً ثم فى غيرها ، فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وليس من قبيل المصادفة أن اعتبر كتاب « ثروة الأمم » لآدم سميث (١٧٧٦) ليس مجرد كتاب اقتصادى عادى ، وانما علامة من علامات العصر ، فبه بدأ شيوع فكرة أن رفاهية الأمم تقاس بما تنتجه وتستهلكه من سلع وخدمات .

صحيح ان آدم سميث كان واعيا تماما للحقيقة الآتية : وهى أن سعادة الناس لا تستمد من السلع والخدمات وحدها ، فهو على كل حال كان استاذا للفلسفة والأخلاق قبل أن يكون اقتصاديا ، كما أنه لم يدع هذا اقتصادى واحد فى أى عصر . ولكن المهم ليس هو ما يضيفه المفكر الى فكرته الأساسية من تحفظات بل ما يؤكد عليه ، كما ان المهم ليس هو ما يقوله المرء عما يعتقد انه اذا دخل فى حوار ، بل ما يتصرف على أساسه . وهكذا نجد انه منذ آدم سميث (ولا نقول بالضرورة بسببه ، فليست الكتب هى التى تصنع العصر بل العصر هو ، فى الأساس ، الذى يصنعها) أخذ الاعتقاد بأهمية زيادة الثروة والدخل يزداد قوة مع الزمن ، وكلما زادت قدرة الدولة على الانتاج وارتفع مستوى الاستهلاك وبدأ الاستهلاك العالى يمتد الى الطبقات الدنيا ، أمعن هذا الاعتقاد فى الرسوخ ، حتى وصلنا الى حد اعتبار أن الدولة « المتقدمة » هى

الدولة صاحبة الدخل الأعلى ، أيا كانت درجة انحطاط قيمها وأخلاقياتها والدولة « المتخلفة » هي صاحبة الدخل المنخفض .

ان مجرد تذكرنا أن هذه النظرة لم تكن دائما هي النظرة السائدة كفى بعد ذاته أن يدعونا الى الشك فيها والتردد فى قبولها وكأنها من المسلمات . وليس هدفى من اثاره الشك فى صحتها هو ترديد ما يقوله البعض من أن الفقر قد يكون نعمة ، أو احياء فكرة روسو عن « البدائى النبيل » ، أو الانضمام الى من يحاول تهدئة مشاعر الفقراء بالقول بأن المال لا يجلب الا الشقاء . وانما أريد فقط أن اتساءل عما اذا كنا ، بقبولنا الساذج لهدف التنمية الاقتصادية وكأنه أسمى أهدافنا قد أخطانا فاعتبرنا الوسيلة غاية والغاية وسيلة ، وان انهماك الدول الفقيرة فى تحقيق زيادة متوسط الدخل ، بصرف النظر عن أى اعتبار آخر ، كثيرا ما يؤدي بها الى التضحية بأعلى ما لديها دون مقابل يذكر ، بل وأكثر من ذلك ، أنه طالما استمرت الدول الفقيرة فى التركيز على الهدف الاقتصادى على حساب غيره فان الأرجح انها سوف تفشل حتى فى تحقيق أهدافها الاقتصادية .

ذلك ان من أفدح الأخطاء التى وقع فيها علماء الاجتماع المحدثون (ومنهم الاقتصاديون) تصورهم أن رفاهية الانسان من الممكن تجزئتها ، وان من الممكن بحث اثر اجراء اجتماعى ما أو سياسة اقتصادية معينة « مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها » . ورغم أن الاقتصادى يحرص فى معظم الأحوال على تأكيد أنه لا يقصد اطلاقا ان يزعم أن السياسة التى يوصى بها سوف تزيد من رفاهية الناس ، « ان أن الأشياء الأخرى قد لا تبقى على حالها » ، فانه يجد عادة الجرأة الكافية لأن يتصور أن للاجراء الذى يبحثه أو السياسة التى يدعو اليها أهمية خاصة ، وانه يبحثها انما يساهم بشكل أو بآخر فى ترشيد سياسة الدولة ورفع مستوى الرفاهية .

فالاقتصادى وهو يبحث مثلا أثر الاستثمارات الأجنبية على الدولة الفقيرة كثيرا ما يسمح لنفسه بأن يتجاهل أثر هذه الاستثمارات على توزيع الدخل فى الدولة المستقبلية لهذه الاستثمارات ، وعلى استقلال الدولة الاقتصادى والسياسى ، وعلى حالة البيئة ، وعلى أخلاقيات المجتمع الفقير ، وعلى قدرة هذا المجتمع على الاحتفاظ بقيمه الخاصة وتقاليده . ويعتذر الاقتصادى عن عدم مناقشته لهذه الأمور اما بأنها لا تدخل فى دائرة اختصاصه أو بأن هذه المسائل تثير اعتبارات سياسية أو أخلاقية لا تصلح موضوعا للتحليل العلمى . فإذا كان الواقع هو أن فتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية سوف يترتب عليه بالفعل تدهور فى توزيع الدخل أو فى البيئة أو فقدان الدولة لاستقلالها ، ومن ثم انخفاض مستوى الرفاهية ، فإن الاقتصادى الداعى الى فتح الباب أمام هذه الاستثمارات بناء على اعتبارات زيادة الدخل وحدها يكون فى الواقع ، عن طريق مساهمته فى خلق مناخ فكرى مؤيد لهذه السياسة ، قد أضر بالرفاهية الاجتماعية بدلا من أن ينفعها .

أن الرد الشائع على هذا النقد هو أن الخطأ فى هذه الحالة ليس خطأ الاقتصادى ، الذى يجبره اتساع المعرفة وتعقدتها الى التخصص ، وإنما هو خطأ واضعئ السياسة الذين لم يحيطوا بالمشكلة من كافة جوانبها ، أو تجاهلوا جانباً أساسياً منها . ولكن الرد على هذا القول ليس عسيراً ، فالاقتصادى الحديث الذى لا يعطى اهتماماً كافياً للجوانب الاجتماعية والسياسية لما يبحثه من مشكلات ، يدخل فى الواقع فى منافسة غير متكافئة مع أولئك الذين يعلقون أهمية خاصة على الآثار غير الاقتصادية . فالاقتصادى ، إذ يتناول عادة الظواهر القابلة للقياس أقدر من غيره من علماء الاجتماع على « اثبات » صحة ما يقول ، دون أن يعنى هذا على الإطلاق أن الظواهر التى يتناولها هى أكثر أهمية من التى يتناولها غيره لجرد أن من الممكن التعبير عنها بالأرقام ، ومن

ثم فهو يتذرع بقدرته على الاثبات بالأرقام للايحاء بأن الجوانب التي يتناولها بالبحث هي الجوانب الأولى بالاهتمام . وإذا بالاقتصادي في الواقع ، يستخدم حيلة غير شريفة : ان بينما يتظاهر بالتواضع ، ويأنه لا يقصد أبدا الادلاء بنصيحة نهائية « ان الموضوع معقد ومتعدد الجوانب » ، يوهم قارئه في طيات حديثه بأنه حسم الموضوع وأنهى الأمر . بل وحتى اذا استطاع كل اقتصادي على حدة أن يبريء نفسه من تهمة محاولة حسم قضية لا يمكن أن يحسمها الاقتصادي وحده ، فان محصلة أعمال الاقتصاديين في مجموعهم ، لا يمكن أن تبرا ، فهم باصرارهم المستمر على تناول جوانب جزئية قابلة للمقياس ولكنها قليلة الأهمية ، لابد أن يحرفوا الانتباه عن قضايا أساسية .

خلاصة القول ان الاقتصادي اعتبر رفاهية الانسان قابلة للتجزئة ، وسمى جزءا منها « رفاهية اقتصادية » ، تقاس في نظره بكمية السلع والخدمات المنتجة أو المستهلكة وراح يبحث عن وسائل زيادتها ، متجاهلا أن زيادة ما أسماه بالرفاهية الاقتصادية قد لا يعنى على الإطلاق زيادة الرفاهية الحقيقية ، بل قد يضطر المجتمع الى التضحية برفاهيته بسبب زيادة أنواع معينة من السلع والخدمات . فاذا توجه الاقتصادي بهذا الاحتجاج اعتذر بأنه انما كان يركز « لأغراض التحليل » ، على جانب واحد هو الذي يدخل في اختصاصه ، ناسيا أنه في عصر سيادة الاقتصاديين والأرقام ، سوف تقبل نتائج الجزئية على أنها نتائج عامة ، وتتحول النتائج العامة الى سياسات تطبق في الواقع .

على أن الأخطر من هذا أن السير وراء الاقتصادي في اعتبار أن هدف زيادة الدخل هو أولى الأهداف بالاعتبار ، كثيرا ما يؤدي ، وعلى الأخص في ظروف البلاد الفقيرة اليوم ، الى الفشل في تحقيق هذا الهدف نفسه .

فلست بحاجة الى تذكير القارئ بأن الانسان كائن غاية في التعقيد ، قد يدفعه الى اتخاذ مسلك اقتصادى معين (كزيادة الادخار مثلا او شراء سلعة دون اخرى) دوافع لا يمكن وصفها بأنها دوافع اقتصادية ، ولا انا بحاجة الى تذكير القارئ أيضا بأن الانسان كثيرا ما يقوم بتصرفات اقتصادية هي أبعد ما تكون عن العقلانية ، فيشتري من السلع ما ليس بحاجة اليه ، ويتأثر بسلوك جيرانه وأقرانه حين لا تسمع ظروفه الخاصة بمثل سلوكهم ، ويقبل المخاطرة حين يكون النجاح فيها قليل الاحتمال . . الخ .

يترتب على ذلك أن المجتمع قد ينجح فى تحقيق أهداف اقتصادية لأسباب ليست اقتصادية على الاطلاق بل ولا هي بالضرورة عقلانية ، وقد يفشل فى تحقيقها ، على الرغم من كل ما يوفره من أسباب اقتصادية ، لأسباب لا علاقة لها بالاقتصاد . بل انى سوف اذهب الى أبعد من ذلك بالقول بأن نجاح التنمية أو رفع مستوى الدخل لا يتوقف أساسا على ظروف اقتصادية . ولهذا تفسيره . فالتنمية التى تستهدفها البلاد الفقيرة ، لا تتعلق بفرد أو فئة أو قطاع ، بل بالمجتمع بأسره ، وفيها ، كما يقول لنا علماء الاجتماع والمؤرخون ، ينقلب المجتمع رأسا على عقب . فى غمار هذا يرتفع حقا معدل الادخار والاستثمار وتتطور فنون الانتاج وتنمو طبقة جديدة من المديرين والمنظمين ، ولكن هذه التغيرات الاقتصادية لا تنمو بمعزل عن تطور عقلية الناس بل من خلالها ، تتأثر بها وتؤثر فيها . ان « انقلابا » من هذا النوع من الصعب أن يتصور أن يكون حدوثه نتيجة لتغيرات ميكانيكية صغيرة منعزلة كتلك التى يمكن أن تحدثها سياسات اقتصادية ، بل يحتاج الى قوة دافقة قادرة على أن تمتد الى كافة جوانب الحياة الاجتماعية ، هذه « القوة الدافقة » لابد ، فى اعتقادنا ، أن يكون مصدرها غير مادي ، بل والأرجح أن يكون

محركها الأول لا يمت للاقتصاد ولا حتى للعلم بصفة • ان المهم
أن يشتعل حماس الناس لقضية يعتقدون بعدالتها أو سموها أو •
الحاحها أو كل هذا معا ، فتتهون التضحية ، ولا يفكر الفرد في
نفسه بل فيمن حوله ، وتتعلق الأبصار كلها بالمستقبل ، وتعود
للناس ثقتهم بإمكانية التجديد والابداع •

ان مثل هذا « الانقلاب » لا يمكن أن يحدث نتيجة لفرض
ضريبة جديدة أو رسم جمركي • كما أن مثل هذا الحماس لا يمكن
أن يولده مجرد التطلع الى هدف هو من التدنى كهدف رفع
« متوسط الدخل » أو الوصول الى « ريع أو عشر متوسط الدخل
في الولايات المتحدة الأمريكية » بل لابد لتوليده من التطلع الى
هدف غير اقتصادي •

مأزق التنمية العربية فى الثمانينات

منذ عام ١٩٧٣ ساد الكثير من المناقشات والتعليقات الجارية حول مستقبل الاقتصاد العربى نوع من التفاؤل الذى كان غائبا فى النصف الثانى من الستينات ، وعلى الأخص بعد ما أصاب العرب من وجوم فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . وفى أعقاب هذه الهزيمة لم تكن هناك أية دلائل على أن دولة عربية واحدة قد أوشكت على الدخول فيما يسمى بمرحلة « الانطلاق » ، وهى التى يقول عنها الاقتصاديون انها تتميز بارتفاع معدلات الادخار والاستثمار والنمو ، ووجود ما ينبىء باستمرار هذه المعدلات عند هذا المستوى العالى دون الحاجة الى اتخاذ اجراءات استثنائية او الى الاعتماد المبالغ فيه على الخارج ، وعدم وجود ما يدعو الى الخوف من عودة معدل النمو الى الانخفاض ما لم يحدث ما يشبه الكارثة .

فى مصر وسوريا كان الاتفاق العسكرى فى النصف الثانى من الستينات يستنفذ نسبة بالغة الارتفاع من الموارد ، وكان معدل

النمو فى كل منهما قد انخفض الى ما يقارب معدل نمو السكان فلم تعد أيهما تحقق تقدما يذكر فى مستوى المعيشة . وفى السودان ، وعلى الرغم من امكانياتها الزراعية الضخمة وغياب مشكلة الضغط السكانى ، كان معدل النمو من أقل المعدلات فى افريقيا وفى العالم الثالث بوجه عام . كانت دول الخليج النفطية وكذلك المملكة العربية السعودية وليبيا ، تحقق بالطبع معدلات عالية للنمو ، ولكن هيكلها الاقتصادى المفرط فى اعتماده على سلعة واحدة لم يكن يسمح بالحديث عن دخول مرحلة الانطلاق أو عن تحقيق « نمو اقتصادى تلقائى ومنظم » .

وعلى الرغم من زيادة إيرادات الجزائر من صادرات البترول بأكثر من سبعة أمثالها بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ فقد أدى تدهور انتاجها الزراعى الى تحقيق معدل للنمو متواضع للغاية خلال الستينات . وفى تونس والمغرب لم يزد متوسط النمو السنوى للنتاج القومى الحقيقى على نحو ٥ر٤٪ ، وهو معدل لا يتجاوز الا قليلا معدل النمو فى السكان ، كما عانت كلاهما من ارتفاع كبير فى معدل البطالة .

وفى اواخر الستينات لم تكن اليمن الشمالية قد اتفقت بعد من آثار الحرب الأهلية . وكانت اليمن الجنوبية تبذل محاولات يائسة للعثور على مصادر بديلة لما كانت تحصل عليه من دخل من ميناء عدن ، الذى فقدت معظمه باغلاق قناة السويس فى عام ١٩٦٧ ولدخلها من القاعدة العسكرية البريطانية الذى فقدته باغلاق هذه القاعدة فى نفس السنة .

صحيح أن كلا من العراق والأردن ولبنان حققت معدلات عالية للنمو فى معظم سنوات الستينات ، على أن كلا منها قد استمرت تعاني من اختلالات هيكلية أساسية جعلت من استمرار

نموها بهذه المعدلات أمرا لا يمكن الاطمئنان اليه ، فلبنان كان نموها يعتمد اعتمادا مفرطا على تدفق الودائع قصيرة الأجل من دول البترول وعلى السياحة ، والأردن كان اعتمادها مفرطا على المعونات الأجنبية ، كما أن العراق لم يفعل شيئا يذكر خلال الستينات لتخفيض درجة اعتماده على البترول أو لرفع مستوى الانتاجية في الزراعة .

وقد استمرت المتاعب الاقتصادية في بعض الدول العربية بعد حرب ١٩٧٣ ، وأصاب بعضها متاعب جديدة . ففي لبنان قامت الحرب الأهلية التي وصفت بحق بأنها أكبر كارثة اقتصادية عرفها تاريخ لبنان ، وقدرت خسائرها الاقتصادية بنحو ٣ مرات ونصف قدر الناتج القومي الحقيقي لسنة ١٩٧٤ . وفي مصر زاد عجز ميزان المدفوعات بصورة مذهلة سنة بعد أخرى . وعانت السودان ، مثل مصر ، من تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، وفي الميزانية ، ومن الإفراط في الاعتماد على الديون الخارجية .

ومع كل هذا فالتفائلون بمستقبل الاقتصاد العربي كثيرون ، في داخل العالم العربي ، وعلى الأخص في خارجه . بل هناك الكثيرون ، بما في ذلك كثير من المنظمات الدولية ، ممن كانوا يتكلمون عن الاقتصاد العربي في الستينات بلهجة اليأس أو بنقد شديد ، وأصبحوا بعد حرب أكتوبر أكثر تفاؤلا بكثير ، وأخذوا يشيدون بالمكاسب الاقتصادية الكبيرة التي حققها أو ينتظر أن يحققها العرب . فإذا استعرضنا ما يمكن أن يستند إليه هؤلاء المتفائلون من حجج ، صادفنا أولا ، وبطبيعة الحال ، الزيادة الكبيرة في عوائد النفط التي كثيرا ما يقال عادة أنها وضعت العرب فجأة في مكان الصدارة من اهتمام العالم ، بل ويقول البعض انها جلبت العرب احترام العالم أيضا . وفي بلاد البترول أيضا ، ارتفع معدل التصنيع ، واكتظت موانئ الخليج ليس فقط بالسلع الاستهلاكية ، بل وأيضا بالآلات ومواد البناء . ودشنت المملكة العربية السعودية

خطة للتنمية بالغة الطموح . ومنذ عام ١٩٧٣ ، حققت كل من سوريا والاردن معدلات مرتفعة للنمو . ففي سوريا تجاوز معدل النمو السنوي خلال السنتين القاليتين لحرب أكتوبر ١٣٪ ، وتشير احصاءاتها الرسمية الى أن الناتج المحلي الاجمالي (بأسعار ١٩٦٣) قد تضاعف تقريبا فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، كما شهدت صادرات سوريا من البترول والفوسفات نموا ملحوظا .

كذلك عاد الاقتصاد الأردني الى نموه السريع بعد ما أصابه من تراجع بسبب احتلال الضفة الغربية في ١٩٦٧ ، والحرب الاهلية في ١٩٧٠ ، والاضطراب الناتج عن حرب ١٩٧٣ . ففي السنوات الثلاث (٧٤ - ١٩٧٦) لم يقل معدل النمو للناتج القومي الاجمالي للاردن (باستثناء الضفة الغربية) عن ٧٪ ، ويرجع هذا بصفة اساسية الى الزيادة الكبيرة في انتاج الفوسفات والازدهار الكبير في حركة البناء .

كذلك تحسن معدل النمو في المغرب والجزائر في أواخر الستينات واولئل السبعينات ، وحققت تونس خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ معدلا للنمو بلغ ضعف ما حققته في الستينات .

بل حتى فيما يتعلق ببلد تعاني الكثير من المتاعب ، مثل مصر ، يذهب الكثيرون ، بما في ذلك خبراء البنك الدولي ، الى انه مع اوائل الثمانينات سوف تتمكن مصر على الأرجح من السيطرة على الأمور وكبح التدهور ، بسبب الزيادة الكبيرة المتوقعة، في إيرادات قناة السويس ، وفي صادرات البترول ، وفي تحويلات المصريين العاملين في الخارج ، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة . وبالنسبة للسودان ، يشير تقرير حديث للبنك الدولي الى تقديرات حكومة السودان بأن معدل النمو الحقيقي في الدخل خلال السنوات الثلاث الاخيرة من السبعينات لم ينخفض عن ٥٪ سنويا (بالمقارنة بـ ٣ - ٥٪ خلال الستينات) ، ويعلق

التقرير الامل فى مستقبل التنمية فى السودان ، كما فى مصر ،
على تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة .

كذلك شاعت ايضا الاشادة بالخطوات التى اتخذت فى
السبعينات فى ميدان التكامل الاقتصادى العربى ، مع التأكيد على
ما بدا يظهره العرب اخيرا من « تعقل » فى هذا المجال ، ونبذ
الرومانسية التى تميزت بها دعوات التكامل فى الخمسينات
والستينات . واثنى المعلقون على العرب لأنهم بدأوا يدركون قلة
جدوى التمسك بالوحدة الاقتصادية الكاملة ، ويقنعون بصور أكثر
تواضعا وإن كانت ، فى نظر هؤلاء ، أكثر فعالية ، مشيرين على
الأخص الى ازدياد تدفق رؤوس الأموال الخاصة بين الدول العربية ،
والى زيادة الاهتمام بإنشاء المشروعات العربية المشتركة ، كما
حدث فى صناعات البترول والنقل البحرى وبالذات فى ميدان
الاستثمار العقارى والمالى . ومن هذا القبيل تقرير صدر
عن منظمة الانكباد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)
فى عام ١٩٧٦ عن « المشروعات المشتركة بين الدول العربية »
يشير فيه الى « واقعية » هذا الاتجاه الجديد بقوله « ان وصول
مجموعة من الدول الى اتفاق على إنشاء مشروع مشترك يمكن
تقدير نفقاته ومنافعه سلفا بدرجة معقولة من الدقة ، هو قطاعا سهلا
بكثير من وصولهم الى الاتفاق على اجراءات مشحونة بالاعتبارات
السياسية ، كتوحيد السياسات التجارية أو التنسيق بين الخطط
الاقتصادية . فليس من الواقعى إذن ان يعلق إنشاء مشروعات
مشتركة عربية جديدة على نجاح الدول العربية فى الاتفاق على
اتخاذ سياسات تجارية موحدة منسقة » .

وكما اننا بدأنا نرى بعض المعلقين السياسيين الاجانب
يعبرون عن ابتهاجهم بقرب الوصول الى تسوية سلمية نهائية بين
العرب واسرائيل ، فان اتجاهها مماثلا بدأ يظهر ايضا بين
الاقتصاديين . فالاقتصادي السويدي « بنت هانسن » المعروف
جيدا لدى العرب منذ ان نشر كتابه الجيد عن الاقتصاد المصرى

فى منتصف الستينات ، بدأ مؤخرا يعبر عن هذه الروح المتفائلة بتعديده للمزايا الاقتصادية التى يمكن لكل من العرب واسرائيل تحقيقها لو حدث وحل السلام محل الحرب . فهو يقول انه بينما ستفيد الصناعات الاسرائيلية من انفتاح الاسواق العربية الواسعة امام منتجاتها ، ومن امكانية استغلال فائض مياه النيل فى مصر ونهر الليطانى فى لبنان ! يمكن للعرب أن يفيدوا بدورهم ، على حد قول الاستاذ « هانسن » ، من « ازدياد حجم التجارة ، ومن بيع فائض المياه للاسرائيليين ، هذا الفائض الذى يعتبره هانسن مصدرا للعملة الاجنبية لا يقل نفعا عن البترول ، بل هو افضل منه لانه لا يمكن ان يجف او ينفذ » .

ان البعض قد يشكو بالطبع من أن التقدم الذى احرزه العرب فى هذه الميادين كلها ، سواء فى رفع معدل النمو او معدل التصنيع او فى تكوين المشروعات المشتركة ، او فى تقدمهم نحو تسوية لنزاعهم مع اسرائيل هو تقدم بطيء للغاية ، كما قد يشكو البعض من أن تحقيق الانفتاح الاقتصادى لا يزال يواجه عقبات من كل نوع ، من احجام البيروقراطية عن التنازل عما اكتسبته من سلطات ، وعن التخفيف من مركزية اتخاذ القرارات ، الى الاهمال الطويل لبناء واصلاح المرافق والخدمات . وقد يشكو البعض من ان تأخر الوصول الى تسوية مشكلة اسرائيل يعطل بالضرورة تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى مصر وسوريا والاردن ، ومن انه ما لم تتم هذه التسوية سيظل مصير الاقتصاد اللبناني والاردنى فى علم الغيب . ولكن مثل هذه الانتقادات لا تمس السياسات الاقتصادية المتبعة ، بل لا تطلب الا المزيد مما يجرى عمله .

وليس من الصعب ان نرى وراء هذا التفاؤل فى كل هذه المجالات خطا واحدا هو التفاؤل « بانفتاح العرب على العالم » ، والاهتمام بمجرد النمو دون الاهتمام بطبيعته ، وبزيادة الثروة دون الاهتمام بمصدرها او الاستفادة منها .

كما انه ليس من الصعب ان نلاحظ ان وراء معظم امثلة « النجاح » التي يقتطفها المتفائلون مزيدا من الارتباط بين الاقتصاد العربى واقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، ارتباطا يزيد من تبعية الاقتصاد العربى للخارج . فمعدلات النمو العالية التي تحققت فى السبعينات تكاد ترجع جميعها الى نمو الصادرات من المواد الخام (كمية او سعرا او كلاهما) ، كالبتروول والفوسفات ، او الى النمو فى صادرات الخدمات كالسياحة وقناة السويس ، او الى النمو فى نشاط البناء غير المنتج ، كما فى الاردن ومصر .

ليس غريبا اذن ان اكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا فى العالم العربى اليوم هو اصطلاح « الانفتاح الاقتصادى » ، الذى لن يغيب على احد ان اختياره قد تم بعناية لاليحاء بتطور محمود فى السياسة الاقتصادية . اذ ان الشئ المفتوح ، هو بصفة عامة افضل من المغلق ، والمعنى الفعلى لهذه السياسة كما تطبق فى الواقع ، لا كما يمكن ان تعرفها القواميس او كما يمكن ان يسبغ عليها انصارها من معان ، ليس الا ازالة القيود القائمة فى وجه رؤوس الاموال الاجنبية وفى وجه الاستثمارات المحلية الخاصة المدفوعة بدافع الربح وحده ، والتخلى التدريجى عن الملكية العامة فى الصناعة وعن تدخل الدولة فى الاقتصاد ، بل والتخلى التدريجى عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية لمواجهة المنافسة الاجنبية .

فى ظل هذه السياسة تعطى الأولوية لزيادة الصادرات وزيادة حصيلة البلاد من العملات الاجنبية ولو على حساب اشباع حاجات الاستهلاك الاساسية ، ويجرى هدم مبان اثرية ثمينة قادرة على البقاء لعشرات قادمة من السنين ، اذا لم يكن عائدها الاقتصادى

مرتفعاً بالدرجة الكافية . وتترك الحدائق القليلة الباقية مكانها للفنادق العالمية الفاخرة . وترحل فتيات بعض هذه البلاد الى خارج بلادها باحثات عن الأجور المرتفعة ، مهما كان العمل متدنياً ، في لهفة على استحواذ آخر منتجات الغرب ، ويعدن وقد كسبن العالم وفقدن أنفسهن . ويمنح الطلبة العرب حرية السفر في أرجاء العالم واكتساب عقود العمل لتحصيل المزيد من العملات الصعبة واكتساب عادات استهلاكية لم يتبنوها قد اكتسبوها بعد . ويرحل المهنيون والفنيون والفنانات باحثين عن الدخل المرتفع في بلاد النفط حيث يقومون في الحقيقة بوليفة تاريخية قد تثبت مع الزمن انها اكثر اهمية بكثير وايعد اثراً من الزيادة في عوائد النفط في ذاتها . فاذ يأتي هؤلاء من بلاد عربية ، فإلى ركنها تعرضت لفترة أطول وبدرجة أعمق لتأثير عادات الغرب ، وقيمته ، وترسخت بذلك فيهم « العصرية » بدرجة اكبر . فانهم يساعدون الدول العربية التي لم تقطع نفس الشوط في طريق التحديث ، على الاسراع بالسير في هذا الطريق . ومن ثم يقومون بعمل لا يمكن لاشد خبراء المنظمات الدولية حماساً ان يؤديه بهذا الكمال . فهم يتكلمون العربية حيث لا يتكلمها الخبراء الاجانب ، وهم على كل حال اقرب بكثير في عاداتهم وميولهم لأهل البلاد التي يرحلون اليها من أى خبير قادم من الغرب . فاذا تراكمت قوائم دخولهم انفقوها على شراء السلع الاستهلاكية المعصرة التي يعودون بها او يرسلونها الى بلادهم ريثما يعودون ، مثيرين بذلك شهية من منعهم حظهم العاثر من السفر . وهكذا تتضخم ارقام الصادرات والواردات ويجرى بنشاط توسيع وتحديث المطارات ، وتزدهر السياحة والفنادق ، وتروج سوق المكاتب الاستشارية ومكاتب الاستيراد والتصدير ، ويبدأ « تمدين » آخر معقل للعرب .

ان ضخمة كل هذا ليس هو بالطبع معدل النمو ، اذ ما الذي يمكن ان نتصوره افضل من هذا المعدل النمو بل والمعدل المقيدين في المدارس ومعدل الزيادة في سكان الحضر بالنسبة لمجموع السكان ؟

بل وقد يؤدي هذا بعض النفع أيضا في تخفيف حدة الضغط السكاني على الموارد في بعض البلاد العربية .

فإذا كان معنا هو معدل النمو فإن لدينا الف سبب للتقاعل بمستقبل الاقتصاد العربي . وإذا طلب الينا الرأى للاسراع بمعدل هذا التطور فليس هناك أسهل من ذلك . بل يكساد يكون الرأى هو ما قاله اقتصادى أوربى كبير ، فى القصة المشهورة ، بعد زيارته للبنان وسؤاله عما لديه من توصيات لاصلاح النظام الاقتصادى اللبنانى ، ان قال « انى لا افهم كيف يسير الاقتصاد اللبنانى ، فنصيحتى اذن أن يستعملوا بالضبط فيما تفعلونه ، » . لا تتعدى النصيحة فى هذه الحالة أكثر من ان نعمل على خلق المزيد من الحوافز لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة ، بما فى ذلك تخفيض الضرائب ومنحها التسهيلات الكافية لتحويل الأرباح ورأس المال الى الخارج ، وكبح جماح المطالبات العمالية بأجور أعلى ، وتخفيض قيمة عملات بعض البلاد . وعلينا أيضا ان نضاعف جهودنا لتحسين خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ، خاصة فيما بين العاصمة والمدن الغربية الرئيسية ، وان نزيد من عدد المشروعات المعدة اعدادا جيدا والتي اجريت لها دراسات الجدوى اللازمة من قبل مستشارين اجانب معترف بهم ، وان نصلح الجهاز الادارى بحيث يصبح قادرا على الاسراع فى التصديق على اتفاقيات الاقتراض من الخارج وعلى الاسراع باصدار التسهيلات اللازمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة . فإذا فعلنا كل هذا ضمننا الارتفاع بمعدل النمو ، وارتفاع معدل النمو له مزايا كثيرة معروفة من أهمها ظهور الدولة المعنية بمظهر محترم فى الجداول الاحصائية التى تنشرها الامم المتحدة ، وانه على كل حال سهل القياس . اما الثمن الذى يمكن ان ندفعه مقابل ارتفاع معدل النمو عن هذا الطريق فقياسه اصعب بكثير . ولكن ماهو ؟

ان اكثر الانتقادات الموجهة لهذا النمط من التنمية شيوعا هو ذلك الذى يثيره عادة اشخاص على قدر عال من الصدق ومن

التعاطف مع قضية الفقراء ، فيعبرون عن خشيتهم من أن يؤدي هذا النمط من التنمية الى ازدياد توزيع الدخل سوءا . وعلى الرغم من ان هذا النقد صحيح والخوف من هذه النتيجة مبرر تماما فان تأسيس نقد سياسة الاقتصاد المفتوح على اعتبارات توزيع الدخل بصفة اساسية من شأنه في رأى ان يضعف موقف الناقدين الى حد كبير . فالتاريخ الاقتصادي لا يقدم لنا مثالا واحدا ، فيما اعلم ، لتجربة ناجحة في التنمية اقتفت اثر التجربة الغربية في النمو ، سواء اعتمدت على الملكية الفردية او ملكية الدولة ، نجحت في نفس الوقت في تجنب ظهور اختلالات اجتماعية كبيرة وفي تجنب بعض المظاهر المزعجة لسوء توزيع الدخل . اما التجربة الصينية ، التي تذكر عادة كمثال فريد للنجاح في التخفيف من سوء توزيع الدخل ، فانها مثال يدعم هذا الرأى ولا يدحضه ، اذ ان الجانب الفريد في التجربة الصينية ليس هو فقط ميلها الواضح الى عدالة التوزيع ، بل وايضا ، وعلى الأخص ، انها تجربة صينية مائة في المائة . فتبنى النموذج الغربى في التنمية من جانب دولة غير غربية لا يتفق اذن مع الشكوى من اثر التنمية السيئ على توزيع الدخل . واذا نظر المرء بعين العطف والرضا الى عملية تغريب المجتمع العربى (التى كثيرا ما تسمى خطأ بالتمدين او التحديث أو بناء مجتمع عصرى) فانه لا يصبح من حقه ، فى رأينا ، أن يشكو من ازدياد سوء توزيع الدخل ، ويصبح معرضا للاتهام بأنه ليس الا شخصا نافذ الصبر . فاية درجة من التدهور فى توزيع الدخل قد يمكن تداركها فى وقت ما فى المستقبل . فرأس المال الأجنبى يمكن فى يوم ما تأميمه ، والضرائب يمكن فى المستقبل جعلها أكثر تصاعدية ، والأراضى يمكن أن يعاد توزيعها . الخ . أما الذى لا يمكن تداركه اذا سمحنا له أن يستمر لفترة طويلة من الزمن فهو التحلل الحضارى ، وتشويه شخصية الأمة . ومن ثم فأى نقد للسياسات الاقتصادية العربية الجديدة لابد أن يقوم أساسا من منطلق حضارى وليس اقتصاديا .

وكما أن الحجج الاقتصادية لا تكفى وحدها لدحض سياسة الانفتاح الاقتصادى فانها لا تكفى أيضا فى نظرنا كأساس لرفض ما يدعو اليه بعض الاقتصاديين الأجانب من اقامة تعاون اقتصادى بين العرب واسرائيل . فكلاهما يجب أن يرفض بناء على اعتبارات حضارية وثقافية وليس بناء على الاعتبارات الاقتصادية فى الأساس . فاسرائيل فى نظر الاقتصادى ، ليست أكثر من دولة صغيرة ، قليلة السكان بالنسبة لمعظم البلاد العربية ولكنها حققت تقدما تكنولوجيا أكبر ، ومستوى أعلى من الدخل . ومن ثم قد يصعب على الاقتصادى أن يجد للتعاون الاقتصادى بين الدول العربية واسرائيل أضرارا أكبر من تلك المترتبة على فتح أبواب التجارة والاستثمار على مصراعيه بين الاقتصاد العربى وبين الاقتصاد الأوربى أو الأمريكى . فإذا عبر أحد عن مخاوفه من أن بعض الصناعات العربية قد لا تقوى على منافسة بعض الصناعات الاسرائيلية الأكثر كفاءة فقد يحتج بعض الاقتصاديين باثارة كل ما يقال عن مزايا التخصص والمنافسة وتقسيم العمل . وإذا قلنا أن اسرائيل يمكن أن تصبح مجرد معبر تغزو عن طريقه رؤوس الأموال الامريكية المنطقة العربية ، قد يرد بعض الاقتصاديين ، كما قال مؤخرا بنت هانسن بأنه « ليس هناك ما يخطر العرب إذا قاموا بفتح أبواب التبادل بينهم وبين اسرائيل الى الغاء القيود الحالية المفروضة على استيراد رأس المال الأجنبى ، وعلى اقامة المشروعات الاقتصادية المملوكة للأجانب ، » .

ولكن الحقيقة أن الاقتصادى بوصفه اقتصاديا هو من أسوأ من يمكن أن يقدم النصيحة حول قضية من هذا النوع ، إذ أنه ليس فيما تحتويه جعبته من أدوات ما يمكنه من المقارنة بين سلعة أو خدمة ينتجها العامل الوطنى أو العامل الأجنبى ، أو بين سلعة تنتج باستخدام المدخرات الوطنية أو الأجنبية ، إذا تساوت النفقات والأسعار ، أو بين سلع تستجيب للذواق الحالية للمستهلكين

وسلع تكاد تنحصر وظيفتها في تغيير هذه الأذواق . كما انه ، بوصفه اقتصاديا ، غير قادر على مناقشة ما اذا كانت القدرة السياسية على منع تدفق المشروعات والسلع الأجنبية على المنطقة العربية ، تزيد أو تنقص بإبرام صلح مع اسرائيل . فهو لا يستطيع مثلا أن يدرك ، أو لا يريد أن يناقش ، ما اذا كان موقف سياسى معين فى قضية اسرائيل لابد أن يؤدى الى اضعاف قدرة العرب على انتهاز سياسة اقتصادية عربية مستقلة تحمى بها الدول العربية أسواقها وصناعاتها . بل ان الاقتصادى ، رغم كل ما يزعم من اهتمامه بالرفاهية ، ليس فى الحقيقة مؤهلا للحكم على ما اذا كانت سلعة أو خدمة ما تزيد من الرفاهية الحقيقية للناس أو لا تزيدها ، جديرة حقا بالافتناء أو غير جديرة به . ومن ثم فهو غير قادر على ادراك الخسارة المتضمنة فى تحول اذواق المستهلكين مثلا الى تفضيل زجاجة السفن أب على مشروب وطنى ، أو فى بناء الكازينوهات السياحية حول الهرم الأكبر ، أو على ادراك المذلة المتضمنة فى تفضيل المستهلك لسلعة اسرائيلية على سلعة عربية مجرد أن الأولى اقل سعرا أو أكثر جودة .

بمنطق مماثل يمكن لنا أيضا الرد على القائلين بأن صيغة انشاء المشروعات العربية المشتركة هى صيغة أصلح من الوحدة الاقتصادية الكاملة لتحقيق تعاون عربى فعال . فهذه المشروعات المشتركة قد تمثل حقا جرعات قوية من الاستثمار وترفع بالفعل من معدل النمو ، ولكنها قد لا تساهم مساهمة تذكر فى تحقيق تكامل اقتصادى حقيقى بين الدول العربية ، أو فى التخفيف من درجة التبعية لرؤوس الأموال أو الأسواق الأجنبية ، بل وقد لا تؤدى بذاتها حتى الى تجنب تكرار نفس الصناعة فى أكثر من دولة عربية . فاقامة مشروع عربى مشترك فى السودان مثلا لاستغلال امكانيات السودان الزراعية بالاستعانة بفائض رأس المال العربى والتكنولوجيا الغربية ، ولانتاج سلعة للتصدير الى خارج المنطقة العربية ، قد يكون من شأنها حقا تحسين ميزان المدفوعات

السودانى ، ورفع معدل التنمية فى السودان ، واطاحة فرصة مجزية لاستثمار فائض الأموال العربية لدول النفط ، ولكنها قد لا تساهم مساهمة تذكر فى تخفيض درجة اعتماد الدول العربية على الخارج فى استيراد المواد الغذائية ، أو فى تنويع الاقتصاد العربى . وقد يتصور قيام مشروع مناقس له فى سوريا أو مصر ، يعتمد أيضا على الخارج فى التكنولوجيا المطبقة وفى تسويق منتجاته . ومن ثم قد يتصور أن يؤدى المشروع الى مزيد من التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة أكثر مما يؤدى الى تدعيم التكامل الاقتصادى بين الدول العربية نفسها . فتحقيق هذا الهدف الأخير لا يمكن تصوره الا عن طريق التنسيق الجدى بين السياسات التجارية والاستثمارية للدول العربية ، الأمر الذى يحتاج الى تدخل من غير الاقتصاديين .

ان اثارنا فيما تقدم للشكوك حول صلاحية بعض السياسات الاقتصادية العربية الجارية تجد تأييدا لها فى بعض ما كتبه المؤرخ البريطانى الشهير ارنولد توينبى ، وهو بصدد تقييم التجارب التاريخية فى تلاقى حضارات الغرب بالحضارات الأخرى . فتوينبى يقتطف التجربة اليابانية كمثال من أكثر الأمثلة نجاحا ، أو أقلها فشلا ، لمواجهة الغزو الاقتصادى الغربى . فاذ اعترف اليابانيون بتفوق الغرب عليهم راحوا يعلمون أنفسهم كيفية مواجهة هذا الغزو باستخدام نفس الأسلحة الغربية . وهنا تبدو اليابان كما لو كانت قد نجحت حيث فشلت تجارب مشابهة قام بها أمثال محمد على وجمال عبد الناصر فى مصر ، وكمال أتاتورك فى تركيا . ولكن توينبى يعتبر أن استجابة اليابان للتحدى قد فشلت فى جانبين أساسيين . فهو يصفها أولا بأنها كانت أساسا « مقلدة » وليست خلاقة ، بحيث لم يكن يقدر لها ، حتى بفرض نجاحها ، أكثر من أن تؤدى فى النهاية الى مضاعفة كمية المنتجات المصنعة آليا والتي ابتدعها المجتمع المنقول عنه ، بدلا من أن تطلق عقلا طاقات خلاقة جديدة من أعماق الناس . « ووجه الضعف الآخر

فى التجربة اليابانية ، ، فى نظر توينبى ، هو « أن هذا النوع من الاستجابة لا يمكن بطبيعته أن يحقق الخلاص ، حتى مجرد الخلاص فى هذا العالم الدنيوى ، الا لأقلية صغيرة من أفراد المجتمع . أما الغالبية فانهم ، فى مثل هذه التجربة ، لا يمكن أن يطمحوا ولا حتى الى أن يصبحوا أعضاء سلبيين فى داخل الطبقة المسيطرة فى الحضارة المنقول عنها . فمصيرهم لن يزيد على أن ينضموا الى صفوف البروليتاريا فى داخل هذه الحضارة . »

أن هذين الخطرين هما بالضبط ما يتعين التحذير منه ونحن بصدد مناقشة السياسات الاقتصادية العربية الراهنة ومستقبل التنمية العربية . فإذا نحن سمحنا لأنفسنا بالتمادى فى التقليد الأعمى وفتح باب التبادل على مصراعيه ، فمصيرنا التحلل الحضارى . وإذا تمادينا فى تشجيع استهلاك السلع التى لا تتناسب نفقتها بأى وجه من الوجوه مع متوسط الدخل فى البلاد العربية ، فإن الرخاء المادى لا يمكن أن يعود الا الى القلة .

من يعتمد اقتصاديا على من؟

اصارح القارىء بأننى رغم تعاطفى الشديد مع دعوة
الاعتماد على الذات ، التى يحمل لواءها عدد من الاقتصاديين
المصريين وعدد كبير من اقتصاديى العالم الثالث • فاننى أحيانا
أتساءل : من هو الجدير حقا بأن توجه هذه الدعوة اليه : دول
العالم الثالث ، بما فيها مصر ، أم الدول الصناعية نفسها ؟

وتجول بذهنى حينئذ صورة لا أشك فى أن كثيرا من القراء
قد صادفها فى يوم من الأيام : وهى صورة خادمة نحيلة صغيرة
السن تحمل طفلا لمخدومها ، ضخمة الجثة بالنسبة لسنه ، يكاد
يفوق فى حجمه ووزنه الخادمة التى تحمله ، ويكاد المرء أن يسأل
نفسه : من هو الأجدر بأن يحمل الآخر ؟

هذه الخادمة الصغيرة النحيلة قد تقوم بأعمال لمخدوميتها
لا يتصور أحد أن بإمكانها القيام بها • فهى بالاضافة الى السهر

على راحة « البية الصغير » قد تطهر الطعام وتغسل الثياب وتنظف البيت . وتستمر هذه العلاقة الغريبة بين الخادمة ومخدوميهـا استنادا الى افتراض يتخذ كمسلمة من المسلمات ولكنه خاطيء من أساسه ، وهى أن هذه الخادمة « تعتمد اقتصاديا ، على مخدوميهـا ، وقد يكون الأقرب الى الحقيقة أنهم « يعتمدون اقتصاديا ، عليها . فهى قد تكون قادرة على كسب قوتها من مصدر آخر يدر عليها أجرا أكبر ويعمل أقل ، ولا يمنعها من ذلك الا استقرار هذا الاعتقاد الخاطيء فى وعيها : انها لا تستطيع الاستغناء عن الخدمة فى هذا البيت والا ماتت جوعا . ولا يدخر مخدومها من ناحية أخرى ، أى جهد فى ترسيخ هذا الاعتقاد لديها : فهى غبية شقية لا تصلح لشيء ، وهم يتحملونها على علاقتها ، بدافع الانسانية وحدها . ولو قدر للفتاة المسكينة أن تسمع حديثهم الذى يجرى من وراء ظهرها وأن تفهمه لتركت خدمتهم لتوها .

لا تختلف هذه العلاقة كثيرا ، فى رأى ، عن علاقة كثير من الدول الفقيرة ، المسماة بالنامية ، بالدول الصناعية الغنية ، المسماة بالتقدمة .

ليس هناك شك فى أن « المعونات ، الاقتصادية لا تكف عن التدفق من الدول الغنية الى الدول الفقيرة ، سواء اتخذت صورة القروض أو المنح ، وهى تعطى دائما مقرونة بالزعم بأن الدافع اليها هو فى الأساس « دافع انسانى » ، أو على أقل تقدير بدافع « وحدة المصلحة » بين الدولة المانحة والدول المتلقية للمعونة ، حتى انطلقت هذه الخدعة على قطاع عريض من الرأى العام فى كلا الدولتين ، وحتى رأينا من يقف مدافعا عن قيام دولة فقيرة كمصر بأخط الأعمال ، من الناحيتين السياسية والأخلاقية ، واحجامها عن القيام بأشرفها ، بدعوى أننا ان لم نفعل ذلك فأننا سوف نموت جوعا ، وذلك بسبب أننا « نعلم اقتصاديا » على الولايات المتحدة .

ان من المعروف ان جزءا كبيرا من غذائنا أصبح يأتي في صورة منج أو قروض من الولايات المتحدة ، وأن بعضا من مشروعاتنا الحيوية ، كاصلاح نظام المصرف الصحي والتوسع في مشروعات الكهرباء أو المواصلات ، أصبح يمول بالمعونات الأجنبية . ولكن من المستحيل أن نتصور أن كل هذه المعونات لا تحصل الدول المتقدمة لها على مقابل يزيد قيمته في نظرها على ما تقدمه . أقول أن هذا مستحيل لأكثر من سبب . فهذه دول تقوم حضارتها كلها على حساب النفع والخسارة . ولم يقدم لنا تاريخها أى سبب للاعتقاد بغلبة الدوافع الانسانية على تصرفاتها . وقارن المعونات الاقتصادية نفسها هو تاريخ تطور مصالح الدول التي تقوم بتقديمها ، فبدايتها هي بداية الحرب الباردة ، وهي تمنح وتمنع حسب حجم « التسهيلات » التي تقدمها الدول المتلقية للمعونة ، ورضا الدول المقدمة لها عن تصرفاتها . وتوزيع المعونات الاقتصادية في العالم لا يتفق مع درجة الحاجة بل مع درجة المصلحة ، وتوقيت منح المعونة وحجبتها يتفق اتفاقا مدهشا مع درجة « المرونة » أو « العناد » التي تبديها الدولة الفقيرة . والسلع المقدمة في صورة معونة غالبا ما تتكون من سلع تجد الدول الغنية صعوبة في تصريفها ، وغالبا ما تقتزن المعونة بشروط تعود بالنفع الواضح على الدولة المقدمة لها ، كإتاحة فرص العمل لخبرائها أو مكاتبها الاستشارية أو سفنها أو كل هذا معا .

بل انه حتى في بعض المشروعات التي تقوم الدول الغنية بتمويلها ، وتتسم الحاجة اليها بطابع انساني واضح ، كمشروع القضاء على مرض « عمى النهر » الذي يسبب اصابة ملايين من سكان دول غربي افريقيا بفقدان البصر ، راجعى ، عندما أتيحت لى فرصة التعرف عليه عن قرب ، أن أجد اصرار كل دولة من الدول الصناعية الكبيرة المساهمة في تمويله على أن تحظى

شركاتها بعقود تزويد المشروع بالمبيدات أو الطائرات أو السيارات اللازمة لتنفيذه .

فاذا أضفنا الى ذلك المصالح العسكرية والسياسية يصبح الأمر أوضح من أن يحتاج الى نقاش ، ولا يبقى الا أن نرد على الذين يتساءلون : « وهل أمامنا بديل آخر ؟ انهم بالطبع يرغبون تحقيق مصالحهم ، ولكن لماذا لا تكون مصالحنا ومصالحهم مشتركة ومتطابقة ؟ » .

والرد على هذا التساؤل قدمه كثير من اقتصاديي العالم الثالث ، بما في ذلك الاقتصاديون المصريون ، مرارا وتكرارا ، ولا مجال هنا للافلاحة فيه ، وهو أن البديل موجود ويمكن لو تحررت الإرادة السياسية . فالعمال عمالنا ، وما يقدمونه إلينا من رأس مال هو في الجزء الأكبر منه « بضاعتنا ردت إلينا » ، وجزء كبير مما يسمى بالمعونات الفنية أو عنصر الإدارة ، التي يزعم افتقارنا إليها ، يمكننا تدبيره وتنميته من مواردنا البشرية ، وجزء آخر منه لا حاجة لنا به أصلا ، والجزء الباقي ، الذي لا يتوافر لدينا ونحتاج حقيقة إليه ، يمكننا الحصول عليه بشروط أفضل لو استعدنا حريتنا في المساومة ، أو بعبارة أخرى لو أدركنا مدى اعتمادهم هم علينا . أما الخراب الذي يعيروننا به ويقولون أنهم جاءوا لانتشالنا منه ، فهو في الأساس من صنعهم ، مما لا أريد الآن الخوض فيه .

يل أنه قد لا يكون من المبالغة القول بأن السبب الأساسي وراء نجاح إسرائيل في تحقيق أهدافها حيث نفشل في تحقيق أهدافنا ، واستمرارها في العريضة حيث نقنع باطلاق عبارات الشجب ، إنما يكمن في ادراك الاسرائيليين لهذه الحقيقة : « اعتماد الغير عليهم » وحاجته اليهم ، واستغلال الاسرائيليين لهذه الحقيقة الى آخر دولار وآخر طلقة مدفع .

أما نحن فقد استقر في وعينا ، كما استقر في وعى الخادمة الصغيرة النحيلة ، انه لا بديل أمامنا الا الاشتغال في خدمتهم ، نقدم لهم « التسهيلات » الحربية ، بل ونحارب بالنيابة عنهم ، ونصادق أصدقاءهم ، ونتنكر لأشقائنا وقضايانا . فاذا حاول بعضنا التذكير بأن هذا ليس هو المصير الوحيد الممكن ، هبوا صارخين في وجوهنا : « انما أنتم عبيد احساننا » وقبلنا نحن هذا الوصف الظالم ورددناه حتى أعيانا تردده ، فأنهنا على أنفسنا بالتحقير وتصغير الشأن . فنحن كسالى لا نعمل ، بينما تشيد فنادقهم ومساكنهم سواعد عمالنا ، ونحن بطبيعتنا لا نميل الى التجديد والابداع ، ولا نقدر على الاختراع ، ولا نجيد الادارة ، حتى لو تعلق الأمر بتنظيف مطار أو ادارة كافيتريا أو تسيير قطار ، في الوقت الذي تمتلئ مكاتب المنظمات الدولية ، وهيئات المعونة نفسها بخبرائنا وفنييننا ، وشركاتهم بمهندسينا ومحاسبينا ، ومستشفياتهم بأطبائنا ، وجامعاتهم بأساتذتنا . ونحن عاجزون عن الادخار وتعبئة رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار ، وفروع بنوكهم لا تعمل الا بأموالنا ، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يدوران بأموال أشقائنا .

وباختصار اننا لا نكف عن سماع وترديد القول بأننا « نعتمد اقتصاديا عليهم » ، في الوقت الذي لا يعكس صفو حياتنا الا جثوهم على ظهورنا .

فلنقرأ في ضوء هذا كله ، ذلك الخبر الصغير الذي نشرته صحيفة « انترناشونال هيرالد تريبيون » في ٦ أكتوبر ١٩٨٢ ، تحت العنوان التالي : « الولايات المتحدة تحت السعودية على مساعدة القاهرة في انتاج الطائرات النفاثة » يقول الخبر بالنص : « تقوم الحكومة الامريكية في الوقت الحاضر بحث المملكة السعودية على اقراض مصر مبلغ ٢ بليون دولار (ألفى مليون) لصنع طائرات حربية امريكية في أرضها وتزود بها الدول الصديقة

في الشرق الأوسط والخليج . كما أفصحت عن ذلك تصريحات موظفين رسميين في الحكومة الامريكية . وتشمل الخطة دعوة الدول الصديقة في الخليج كالبحرين الى قبول طائرات نورثروب الحربية من طراز (اف - ٥ ج) على سبيل المثال ، على أن يقوم بانتاجها مصنع يقام في مصر ، وتقوم الولايات المتحدة بتقديم التصنيمات والآلات المحركة والخدمات الهندسية ، مع احتفاظ الولايات المتحدة بأساليب الانتاج شديدة السرية دون البوح بها ، بينما تحصل مصر على الخبرة اللازمة لصناعة الطائرات الحربية الحديثة ، .

ثم يضيف الخبر : « ان قيام الحكومة الامريكية باعطاء الاذن ببيع أسلحة للبلاد العربية تبلغ قيمتها آلاف الملايين من الدولارات قد جعل مقاولي السلاح الامريكيين يتدافعون للحصول على العقود . فمثلا يقوم تنافس شديد بين شركة نورثروب مع شركة جنرال دايناميكس للحصول على عقود توريد طائرات (اف - ٥ اكس) لدول الخليج . كذلك تعرض شركة نورثروب طائراتها من طراز (اف - ٥ ج) المسمى (القرش - النمر) tiger-shark بينما تحاول شركة جنرال دايناميكس أن تباع طرازها معدلا ، صنف على أنه من مستوى أدنى ، من طائراتها من طراز (اف - ١٦) المسمى (اف - ١٦ ج - ٧٩) ، وتبدو فرص البيع للدول العربية الغنية بالنفط ، كالبحرين والكويت وقطر ، فرصا جذابة بشكل خاص ، في نظر الشركات الامريكية المنتجة للطائرات . وقد وافقت البحرين بالفعل على شراء أربع طائرات من طراز (اف - ٥ اكس) كجزء من صفقة سلاح مع الولايات المتحدة قيمتها ١٨٠ مليون دولار . وقد بررت وزارة الدفاع الامريكية الصفقة المقترحة لبيع طائرات من طراز (اف - ٥ ج) للبحرين ، بأن البحرين عضو في مجلس التعاون الخليجي المنشأ حديثا ، ومن ثم فهي تسعى للحصول على بعض وسائل الدفاع المتواضعة في هذا الاطار ، .

ومعنى الخبر أن المملكة السعودية يجرى « حثها » على التنازل عن ألفى مليون من الدولارات لشركات السلاح الأمريكية ، فى مقابل أن تزود هذه الشركات مصر بالمعدات والتصميمات اللازمة لانتاج بعض الطائرات الحربية ، على أن يعتبر هذا المبلغ قرضاً لمصر تسدده وتدفع فوائده للسعودية ، ثم تقوم مصر ببيع هذه الطائرات لدول كالبحرين والكويت وقطر وتسدد من ثمنها قيمة ما تستورده من هذه الشركات الأمريكية من مستلزمات الانتاج أو المعرفة الفنية .

وللمرء أن يتساءل عن النفع العائد على السعودية أو دول الخليج الأخرى أو مصر من هذه الصفقة . فالنفع الاقتصادى والسياسى فى كل حالة من الحالات مشكوك فيه الى حد كبير

فمنفعة السعودية الاقتصادية تتوقف على حجم الفائدة التى تحصل عليها من مصر وشروط السداد ، ومن المشكوك فيه أن يكون هذا أو ذاك أفضل للسعودية من أى استخدام آخر يمكن أن يوجه اليه هذا المبلغ ، ان أن قدرة مصر المالية لا تسمح بذلك . والمنفعة الاقتصادية التى تعود على دول الخليج التى تقوم بشراء الطائرات هى ، على حد تعبير الاقتصاديين ، منفعة سلبية ، ان ستضطر هذه البلاد الى شراء ما لا نفع لها فيه باسم عضويتها فى « مجلس التعاون الخليجى » .

والمنفعة السياسية التى تعود على السعودية وسائر دول الخليج تتمثل فى الحصول على حماية مشكوك فى جدواها أو ضرورتها من عدو حقيقى أو موهوم لم يصبح عدوا لهذه الدول الا بسبب صداقة هذه الدول للولايات المتحدة . بل ومن الممكن القول بأن قيام هذه الدول بشراء الطائرات قد يخلق خطراً لم يكن قائماً بدلا من أن يصد خطراً كان قائماً من قبل .

أما المنفعة الاقتصادية التى يمكن أن تعود على مصر من هذه الصفقة فتتوقف على عدة أمور لا ندرى عنها شيئاً لأنه لا يقال

لنا عن مثل هذه الأمور شيء . فهي تتوقف في الأساس على سعر بيع الطائرات بالمقارنة بما تقتضيه الشركات الأمريكية من مصر مقابل ما تورده لها من مستلزمات الانتاج ، وكيفية اقتسام الفارق بين العائد والنفقات بين مصر وهذه الشركات ، وعلى مقدار ما تساهم به مصر من أصول عينية في رأس المال ، كالأرض أو مباني المصنع ، وكيفية حساب قيمة هذه الأصول ومقدار مساهمة المصنع في خلق فرص جديدة للعمل ، ومدى الفتح من الخبرة التي يمكن أن تتاح لمصر في هذا النوع من الانتاج ومدى صلاحيته للاستخدام في فروع أخرى أكثر برفاهية المصريين . على أنه أيا كان حجم هذه التقارير فالراجع عندي أن ما سوف تقدمه مصر من أصول عينية وخبرات وعمال لاقامة مصنع للطائرات الحربية كان من الأجدى ، اجتماعيا واقتصاديا ، توجيهه الى انتاج سلع ضرورية لاستهلاك المصريين ، تشبع حاجات أكثر الحاحا وتخلق سوقا أكبر لمواد أولية أو سلع وسيطة تنتج في مصر وطلبها أكبر على العمالة المصرية . وان ما تفقده مصر من جراء تحويل هذه الأصول من أمثال هذه السلع الى الانتاج الحربي لا يعوضه مجرد أن تمويل هذا الانتاج الحربي ، أو جزء منه ، يتم عن طريق قرض المملكة السعودية .

ان النفع الاقتصادي والسياسي العائد على الأطراف العربية في المشروع هو إذن ، على أحسن الفروض ، أمر مشكوك فيه ، أما غير المشكوك فيه فهو النفع العائد على الشركات الأمريكية الموردة للمعدات والخبرة الفنية ، والتي « تتنافس تنافسا شديدا ، على حد تعبير ألجيرالد تريبيون ، على الحصول على العقود والتي تجد في هذه الفرص « فرصا جذابة بوجه خاص » .

في ضوء ما تقدم يحق لنا أن نتساءل : لمن يا ترى خطرت هذه الفكرة الجهنمية أول ما خطرت ، السعودية أم الكويت أم مصر ، أم شركات السلاح الأمريكية ؟ فإذا كانت الفكرة أمريكية كما هو راجح ، إذ لم نسمع من المسئولين المصريين ذكرا لها أو

وعدا بتحقيقها ، فكيف غابت هذه الفكرة العبقريّة عنا ؟ ولماذا
يا ترى لم يسمح لتردى العلاقات السياسية بين مصر والمملكة
السعودية بسبب اتفاقية كامب ديفيد ، بتعطيل سير الصفقة ؟ أم
انها اعتبارات مصلحة شركات السلاح الامريكية التي يجب أن
تجب كل اعتبار آخر ؟

أو فلنفرض أن مصر رفضت الفكرة من أساسها ، استنادا
الى رغبتها في استخدام القرض السعودي استخداما أكثر جدوى
أو الى عدم رغبتها في أن يكون « رخاؤها » قائما على صناعة
السلاح ، أو رفضها أن تبدد شقيقتها السعودية أموالها فيما
لا ينفع ، أو عدم رغبتها في قتل أشقائها الإيرانيين أو لاي اعتبار
آخر ، اقتصادي أو غير اقتصادي ، فمن هو الخاسر يا ترى ؟
مصر أم شركات السلاح الامريكية ؟

في ضوء هذا يحق للمرء أن يتساءل : من الذي يعتمد
اقتصاديا على من ؟

من صور الغزو الثقافى

من بين ما أصاب العرب من بلايا ، وهى كثيرة ، اجبارهم عن وعى منهم أو عن غير وعى ، على قبول مصنفات عقلية ، لا هى من اختراعهم ، ولا هى أكثر المصنفات تعبيراً عن آمالهم ومطامحهم أو فكرتهم عن أنفسهم .

لقد أجبر العرب ، مثلاً ، على قبول اصطلاح « الشرق الأوسط » كتعبير عن منطقة جغرافية يتكون معظمها حقا من بلاد عربية ، ولكنها لا تشمل كل البلاد العربية ، وتشمل بعض البلاد الاسلامية ، ولكن ليس كلها ، كما تشمل بلادا لا هى بالعربية ولا بالاسلامية ، ولا يجمعها كلها الا أنها بلاد ذات مغزى جغرافى او استراتيجى او سياسى فى نظر الدول الغربية وحدها . فاذا كان من المفهوم أن يشير الغربيون الى بلادنا على أنها من الشرق الأوسط ، فإن من غير المقبول أن نصف مشكلتنا مع اسرائيل بأنها « أزمة الشرق الأوسط » أو ندرس لطلبتنا مقررات تحمل عناوين مثل « اقتصاديات الشرق الأوسط » .. الخ .

وقد يكون من المناسب هنا أن أعيد تذكير القارئ بقبولنا ببساطة وصف أنفسنا بذلك الوصف المهين « البلاد المتخلفة » ، لمجرد أن متوسط الدخل عندنا يقل كثيرا عنه في الولايات المتحدة ، ناسين أنه من خلال تكرار استعمال مثل هذه الأفكار والمصطلحات ترسخ بالتدريج فكرة العربى عن نفسه وعن بلاده ، ويصبح التخلص مما قبلناه في البداية من باب الحياء أو الاستسهال ، عسيرا حتى ليجتاج الى ما لا يقل عن الثورة النفسية أو السياسية .

وكم يحزن المرء أحيانا الى أيام في بداية الخمسينات في مصر ، قام فيها الشباب بمحو الكلمات الأجنبية من واجهات المحلات التجارية تعبيرا عن سخطهم على الاحتلال . قد يبتسم المراقبون الأجانب وبعض العقلاء منا اشفاقا وسخرية من سذاجة مثل هذا التصرف ، فالاحتلال شيء ولغته شيء آخر ، ولكن لا يمكن أن نتجاهل ما كانت تعبر عنه هذه التصرفات من شحنات عاطفية ثمينة يكفى لادراك أهميتها أن نتذكر أن التجار كانوا في نفس الفترة ، واستجابة لنفس العاطفة ، يقومون بمحو عبارة « صنع في بريطانيا » أو في غيرها من الدول الأجنبية ، واضعين مكانها عبارة « صنع في مصر » لضمان تصريف السلع .

ومنذ أسابيع قليلة حضرت مؤتمرا عقد في جزيرة رودس قدشيننا لمركز جديد أنشأته الحكومة اليونانية « لدراسات الشرق الأوسط والبحر المتوسط » ودعت اليه مجموعة من الأساتذة المشتغلين بالشئون الاقتصادية والسياسية والثقافية للمنطقة في الجامعات العربية وجامعات أوروبا وأمريكا . وليست هناك غضاضة بطبيعة الحال في أن ينشأ مركز أو يعقد مؤتمر لمناقشة موضوعات تتعلق بأية منطقة جغرافية حتى وإن ضمت شعوبا وأمما غير متجانسة ، ما دام الباحثون على ادراك تام بما بين دول هذه المنطقة من تفاوت واختلاف . ونحن لا نطرح جانبا كتابا يتناول

العالم ككل كوحدة ، مجرد أن العالم يتكون من أمم غير متجانسة ومتفاوتة الظروف والأحوال ، ولكننا نكون على حق إذا أهملنا كتابا يحاول أن يوهمنا بأننا نعيش في عالم يسوده الانسجام ، ويدعو إلى التضامن بين شعوب تتضارب مصالحها ، ويتكلم وكان الهدف واحد والآمال واحدة .

لهذا راعنى أن المتحدثين فى هذا المؤتمر سواء كان الموضوع هو الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة ، أخذوا يتغنون واحدا بعد الآخر ، بما بين دول البحر المتوسط من تشابه وصداقات . فالمؤرخ يعود بنا إلى ما قبل الميلاد ليتكلم عن العلاقات الوطيدة بين اليونان ودول شمالى إفريقيا وشرقى البحر المتوسط ، واستاذ الفلسفة يتكلم عن أوجه الالتقاء وأوجه الشبه بين الفلسفتين اليونانية والإسلامية ، بل وصل بعض المتحدثين إلى حد الكلام عن وجود ثقافة واحدة لدول البحر المتوسط . وساد المؤتمر اتفاق ضمنى على عدم تعكير جو الاجتماع بذكر النزاع بين العرب وإسرائيل ، مع أنه نزاع أساسى بين دول البحر المتوسط ، أو بذكر تاريخ العلاقات الفرنسية أو الإيطالية مع دول المغرب العربى أو بسوريا ولبنان ، مع أنه أقرب إلينا بكثير من تاريخ اليونان القديم ، ولا تزال أثاره ظاهرة على سطح الحياة الاجتماعية لهذه الدول وعلى لسان سكانها .

ولا يمكن لمن يحضر مثل هذه المؤتمرات إلا أن تثور بذهنه شكوك قوية حول الدور الذى يلعبه هذه الأيام مثقف العالم الثالث . فهو رجل ينتسب فى العادة إلى الصفوة الاجتماعية فى الدولة التى ينتمى اسمها إليها وينتمى فكريا وروحيا إلى غيرها . يدعى إلى مؤتمر فى فندق فاخر فى جزيرة جميلة فيسرع بالقبول ، فإذا كان الموضوع هو العلاقات الوثيقة بين دول البحر المتوسط أخرج من جعبته ما يناسب المقام ولا يغضب صاحب المائدة . فإذا كان مشتغلا بالفلسفة فلا بد أنه واجد فى تاريخ الفلسفة ما يؤكد

هذه العلاقات الوثيقة ، وإذا كان اقتصاديا لم تعزه الاحصاءات من ازدياد حجم التجارة والاستثمارات المتبادلة بين شمال البحر المتوسط وجنوبه . وليس هناك مبرر للمبالغة في القلق حول وجود بعض الصراعات هنا وهناك ، فالسكوت هنا من ذهب ، ولن يفسر هذا السكوت على أية حال على انه قبول للوجود الاسرائيلي ، ولن يزيد سكوته من سحق الثقافة الفرنسية لثقافة اهل المغرب العربي . وهكذا يتحول مثقف العالم الثالث الى عامل أجير لدى صانعي السياسة ، يبيع المعرفة لمن يريد لها بصرف النظر عما تستخدم فيه ، كما يبيع صمته ، بشرط أن يثبت من حين لآخر ، ولو بعبارات لا معنى لها ، انه قادر على الكلام .

ومثقفو العالم الثالث ، اذ تنتمي تخصصاتهم في الغالب الى العلوم الاجتماعية والانسانية ، يجدون من السهل أن يجاروا النعمة السائدة أو المطلوبة اذا شاءوا ، بسبب ما تعانيه هذه التخصصات من قلة حظها من الدقة والاحكام . ففي كل قضية هناك الرأي وعكسه ، وحجة هذا الرأي لا تقل قوة عن حجة الرأي المعاكس ، فيصبح المجال واسعا أمام صاحب الهوى لأن يختار من الآراء المطروحة ما يلائم هواه ويناسب مقتضى الحال .

على أن من الظلم أن نرد ميل المثقف غير الملتزم الى اتخاذ موقف مهادن في المحافل الدولية الى مجرد الرغبة في التمتع بمزايا مادية أو في رؤية بلاد العالم . فمثقفو العالم الثالث ليسوا مجرد أفراد طبقة محظوظة اجتماعيا أصابتهم الميول الاستهلاكية لهذه الطبقة ، بل هم أيضا أصحاب حرفة يشوقهم من حين لآخر ممارستها طبقا للأصول المعترف بها في أكثر البلاد تقدما فيها . وهم في بلادهم محرومون الى حد كبير من هذه الممارسة بسبب حداثة عهد بلادهم بها ، أو لعدم تأصل تقاليد

هذه الحرفة وطقوسها فيها ، أو لقلّة الطلب على خدماتهم أصلا .
والثقف يتوق الى الكلام فى علمه باللغة التى تعلم بها هذا العلم ،
وهى عادة غير لغة بلاده ، والى أن يحظى بالاعتراف بمكانته
ممن يحترم شهادته . فهو يخشى اذا جاهر علماء الغرب برفضه
أن يحرم من مجالستهم ، ويختفى اسمه من دورياتهم ، والا يدعى
بعد الآن الى ما يعقدون من مؤتمرات . ويزيد من صعوبة المقاومة
أن كثيرا من أهل بلاده قد انضموا نفسيا هم أنفسهم الى معسكر
الأعداء فأصبح حكمهم على علماء بلادهم مستمدا من حكم الغربيين
عليهم . فمن رفعه هؤلاء رفعوه ومن حقره الغربيون حقروه .
فاذا باستمرار المثقف العربى فى بلده ، يكتب بلغتها ويتحدث
عن مشكلاتها هى لا عن مشكلات الدول الصناعية ، بلغة تخلو
من التعالى وحب الظهور ، ويفهمها الطالب البسيط والقارىء
العادى ، وعينه على ما ينفع أهله لا على ما يرضى عنه الأجنبى ،
اذا بذلك يصبح ضريبا من البطولة ، بينما قد لا يكون هذا فى
خارج هذه البلاد أكثر من الممارسة اليومية الطبيعية للكاتب أو
الأستاذ الجامعى العادى .

كذلك قد يبرّر المثقف غير الملتزم موقفه المتهاون بقوله ان
من الخطا الانعزال وترك الحلبة وصول فيها العدو ويجول ، بل لابد
من التصدى له واظهار خطئه ومحاولة كسب الراى العام العالمى
الى صفنا ، وهذا يتطلب بعض الكياسة والمهادنة . من ذلك
ما رأينا فى الشهور الأخيرة من قبول بعض مثقفينا الدخول فى
حوار مع بعض المثقفين الاسرائيليين على صفحات الجرائد والكتب ،
أو فى الندوات التليفزيونية ، حيث يدير الحوار أشخاص يتظاهرون
بالحياد وبالرغبة فى أن يسود السلام أطراف النزاع دون تفضيل
لأحد على الآخر . ولكن الذى يحدث هو أن يتورط الطرف العربى
فى اجابة على أسئلة اختيرت كلها من وجهة النظر الأخرى ، فلا
تثار النقاط الحاسمة لأن الطرف الآخر ومدير الحوار لا يرغبان
فى اثارتها . ويترك الحوار لدى المستمع المحايد حقا انطبعا

بأن السلام ممكن لو ترك الأمر للمثقفين « والعقلاء » ، وبأن عودة العلاقات الطبيعية ممكنة لولا عنساد المتاجرين بعواطف الناس ومشاعر الغوغاء . والحقيقة أن مشاعر « الغوغاء » ، في مثل قضية العرب وإسرائيل ، هي أقرب إلى إدراك الخطر الحقيقي من السلام ، وهو خطر غزو جديد أكثر فعالية مما سبقه لثقافة العرب وقيمهم من جانب ثقافة وقيم مغايرة ، وهو خطر العامة أقدر على إدراكه من الصفوة المستغرية .

وقد يقال وما ضر أهل البلاد المتقدمة من مقاطعتنا لمؤتمراتهم ورفضنا الحوار معهم وانفلاقنا على أنفسنا ؟ أن الضرر لن يعود إلا علينا نحن ، فنحن الأحوج إليهم وما هم بحاجة إلينا .

وليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا القول . فدول العالم الصناعي لا تستطيع أن تستمر إلى ما لا نهاية في تبادل سلعها مع بعضها البعض ، وقد كادت أسواقهم تتشبع بالسلع تافهة القيمة التي يحاولون بشق الأنفس تصريفها . وأكبر احتياطي للاستهلاك هو في بلاد العالم الثالث التي لم يتم تدريبها بعد على استهلاك الآف من السلع الجديدة . فحجم استهلاكها من السيارات مثلاً ما زال منخفضاً انخفاضاً مزعجاً ومبشراً ، في نفس الوقت ، بمستقبل باهر لصناعة السيارات . وأبناؤهم لم يتعلموا بعد ضرورة تنظيف الأسنان بالفرشاة قبل النوم وبعده ، ومن ثم لا يزال هناك مجال فسيح لتصريف كميات هائلة من مختلف أصناف معجون الأسنان . الخ . انهم هم المحتاجون إلى حوار مهمما تظاهروا بعكس ذلك . ولا عجب في أن أقسى الضربات التي وجهت إلى قوى المعارضة في دول العالم الثالث كانت هي الموجهة إلى القوى التي ترفض الحوار أصلاً .

إن ما يسمى بالحوار العربي الأوربي مثلاً ، ليس اختراعاً عربياً ، بل هو فكرة أوربية ، والطرف العربي فيه لا يأخذه مأخذ الجد كما يأخذه الأوربي . ولا يجب أن نعود هنا فنصب اللوم

على العربى ومنتهمه بقله الكفاءة وقلة الجدية ، ونقارن بين موقفه من الحوار وموقف الأوربى ، كما تعودنا أن نقرا ونسمع لسنوات طويلة . فاذا كان جزء من هذا يرجع الى بعض التهاون ، فان التهاون والاستهتار كثيرا ما يكونان آخر ما فى جعبة المستضعف من وسائل المقاومة : والأوربى مصمم بعناد على الاستمرار فى الحوار ، شيمة البائع العنيد فى مواجهة مشتر لا يرى بالضبط اين منفعتة من الصفقة . فالأوربى يريد أكبر قدر ممكن من فوائد أموال النفط العربية ، وأكبر قدر ممكن من الامتيازات لاستثماراته فى الدول العربية ، ومن التبادل التجارى غير المتكافئ معها . والعربى لا يعرف بالضبط ماذا يطلب ، فالذى يحتاجه حقيقة ليس فى حوزة الأجنبى ، وان كان فى حوزته لا يقبل التخلى عنه .

ومن أكثر وسائل الغزو الثقافى لبلاد العالم الثالث فعالية ، وان اتخذت صورة غاية فى البراءة ، اصابة مثقفى هذه البلاد بالشلل عن طريق استغراقهم فى أعمال لا تساهم اية مساهمة فى التطور الفكرى المستقل لهذه البلاد ، وتربط مثقفىها بعجلة الفكر الغربى تحت شعار التنمية .

وتقوم المؤسسات الدولية فى هذا المجال بأكبر دور ، وانضم اليها فى السنوات الأخيرة ، وينشاط ملحوظ ، مكاتب الاستشارة والمخبرة الأجنبية وبعض الجامعات والمؤسسات الامريكية والأوربية . اذ تشتري هذه المؤسسات خدمات اخصائى العالم الثالث ، خاصة فى العلوم الاجتماعية ، بمرتبات خيالية ، ويمنحون من المزايا المادية والعينية ما يزيد من انفصالهم النفسى عن شعوبهم ، ويستدرجون الى رحلات حول العالم يحوطها الكثير من وسائل الراحة والاغراء المادى . ويكلفون خلال ذلك بأعمال محترمة فى ظاهرها ، بل وكثيرا ما يكلفون بدراسات تبدو وثيقة الصلة بمشاكل شعوبهم ، وذات اثر فى تنميتها ، ولكن الاطار الفكرى الذى يحدد ابتداء لهذه الدراسات ليس من اختياراتهم

وينسى الاخصائى ، فى غمار جمعه للمعلومات والبيانات وتصنيفها والتعليق عليها ، التساؤل عن الجدوى الحقيقية لما يقوم به ، وعما اذا كانت اهم مشكلات بلاده قد سقطت سهوا من الحساب . ويسيطر عليه الوهم بان أى عمل علمى ، ما دام يؤديه بكفاءة ، لابد أن يكون ذا نفع فى النهاية وان طال الانتظار . فاذا ساورته الشكوك أحيانا عن جدوى ما يقوم به ، سرعان ما يطمئنه ما يستقبل به من احترام فى المؤتمرات الدولية وفى الفنادق الفاخرة على السواء ، واقبال دور النشر العالمية على نشر دراساته ما دامت تحمل اسم المنظمة الدولية أو المؤسسة الامريكية ذاتة الصيت ، بل واحترام أهل بلده أنفسهم لدى رؤيتهم له يحظى باحترام هذه المؤسسات .

وكم رأينا من مثقفى العالم الثالث الذين بدت منهم مظاهر النبوغ والألمعية ، أو بواذر المعارضة والسخط على ما يجرى فى بلادهم ، تتلقفهم المؤسسات الدولية والأجنبية بترحيب بالغ ، وتعرض عليهم ، ليس فقط أعلى المرتبات ، بل وأحيانا اختيار نوع العمل الذى يحبون القيام به . فيصيب المثقف التمزق بين الاستسلام لعطف الأجنبى وكرمه وما يبدو من حكومة بلاده من جحود (وهى أعجز من أن تكرم أو تجحد) . وما أسهل أن يبرر تفضيله للهجرة أمام نفسه ومعارفه : فما هو الذى ينتظره فى بلاده وقنوات التعبير الحر مغلقة ، والأعمال التى يطلب منه القيام بها أقل من قدره ، فضلا عما يقدم له من مرتب هزيل ؟ وهجرته على كل حال مؤقتة اذ سوف يقيم فى الخارج فقط ريثما تنصلح الأحوال ، وحتى تكتسب بلاده القدرة على التمييز بين الجسد والمهمل ، والعالم والجاهل . ولكن السنوات تمر والأحوال لا تنصلح ، ليس بالضبط لأن مثقفينا قد هاجروا ، فامثالهم ومن هم أفضل منهم لم يهاجروا ، ولكن لأن الذى افسد من هاجر افسد أيضا من لم يهاجر .

التبعية الفكرية ٠٠ في دراساتنا الاقتصادية (*)

ان ما يسمى « بالتبعية الفكرية » في المجتمعات المسماة « بالنامية » هو في رأيي نتاج طبيعي لمناخ عام يتسم بالتبعية في مختلف جوانب حياتنا : السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . فنحن « تابعون » بكل معنى الكلمة في كل هذه الجوانب . ولو كان الأمر غير ذلك في حياتنا الفكرية لكان موجبا للاستغراب الشديد . اذ كيف لمجتمع بلغ هذا الحد من فقدان الثقة بنفسه ، ومن تسليم مقاليد الأمر الى الأجنبي ، ومن الانبهار بلا تحفظ بمنجزات الغرب التكنولوجية والفكرية على السواء ،

(*) بحث قسم لنسوة « اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي » التي نظمتها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية بالقاهرة (فبراير ١٩٨٣) .

ومن التسليم بتفوق العقل الغربي والتنظيم الاجتماعي والسياسي الغربي ، ومن التسليم باستحالة التنمية دون الاعتماد على رأس المال الغربي ، كيف يمكن لمجتمع هذا حاله أن يكون مبدعا وخلاقا في الدراسات الاجتماعية ؟ ان اقصى ما يمكن أن ننتظره من علماء الاجتماع لدينا ، في مناخ اجتماعي هذه سماته ، هو انتاج دراسات تطبيقية قد يتسم بعضها بالدقة والاستقصاء ، ودراسات نظرية قد يتسم بعضها بالوضوح والاتساق ولكنها جميعا تفتقر الى الابتكار الحقيقي ، سواء تعلق هذا الابتكار باتباع منهج جديد في البحث ، أو بإثارة الشك في بعض المسلمات ، أو بتقديم تفسير جديد لظاهرة اجتماعية معقدة .

١ - النقل المباشر :

ومظاهر التبعية في الدراسات الاجتماعية في دول العالم الثالث متعددة ، وان كانت تختلف في درجة وضوحها وسهولة أو صعوبة التخلص منها ، وسوف استمد معظم أمثلي من الدراسات الاقتصادية التي أعرفها أكثر مما أعرف غيرها .

فمن أكثر صور هذه التبعية وضوحا وسذاجة ، إتجاه الدراسات الاجتماعية أحيانا الى الاهتمام بقضايا نظرية أو تطبيقية قد تكون ذات أهمية في بلد المنشأ ولكنها تفتقر الى هذه الأهمية في البلاد الناقلة . فالتاريخ الاقتصادي لأوروبا أو الولايات المتحدة قد يحتل أهمية أكبر في الدراسات الاقتصادية في بعض دول العالم الثالث من تاريخ هذه الدول نفسها ، وتحتل نظريات توازن المشروع في ظل المنافسة الحرة أو المنافسة الاحتكارية أهمية كبيرة بينما يغفل الاقتصاديون عن مناقشة قضايا القطاع العام وطرق تنظيمه وإدارته ونظام التسعير فيه حتى حين يكون لهذا القطاع الغلبة على النشاط الاقتصادي . وفي الكتابة عن تاريخ الفكر الاقتصادي نرى اقتصاديينا يتتبعون تطور هذا الفكر منذ

أفلاطون ولدى سانت توماس الاكوينى ، على ضحالة الفكر
الاقتصادى لدى الاثنيين ، وقد يغفلون اغفالا تاما مساهمة
ابن خلدون على الرغم من غنى مقدمته بالتحليل الاقتصادى
البحث .

أما الظاهرة الأكثر شيوعا فهي النقل المباشر للنظريات
العامة دون اعمال الفكر فى مدى انطباقها أو ملاءمتها للمجتمع
الذى تنقل اليه ، ودون محاولة جدية ليراد ما يجب ايراده على
هذه النظريات من تحفظات لدى نقلها من مجتمع لآخر . ويظهر
هذا فى علم الاقتصاد فى طريقة تناولنا وشرحنا وتدريسنا لمختلف
اجزاء النظرية الاقتصادية ، من نظرية الثمن الى نظرية التوزيع
الى نظرية التوازن الكلى ، حيث يكاد يكون هذا التناول صورة
طبق الأصل لطريقة تناولها فى الغرب ، وكان مارشال أو كينز
كان يمكن لهما أن يصوغا نفس النظريات لو قدر لهما أن ينتسبا
الى دولة من دول العالم الثالث ، فيتجردان ، كما تجردنا ، من
تدخل العوامل السياسية وأثر المؤسسات الاجتماعية السائدة ،
ويقترضان ، كما افترضنا ، سيادة المئاسنة الكاملة فى حالة الأول
وانتشار البطالة غير المقنعة فى حالة الثانى . وهكذا تكاد تنحصر
مناقشة المشكلات الاقتصادية للعالم الثالث فى مقررات أو كتب
خاصة تسمى بنظرية « التنمية أو التخلف الاقتصادى » وكان هذه
الدول تشكل « استثناء » كبيرا يؤمل أن يزول فى وقت ما فى
المستقبل . بل انه حتى عند مناقشة مشكلات التخلف والتنمية ،
يميل اقتصاديوننا ، بكل أسف ، الى التفكير فى نفس الاطر الفكرية
المحددة سلفا من جانب كتاب الغرب أو الشرق . فنحن اما ننتمى
الى مرحلة من مراحل « روستو » فى النمو الاقتصادى ، أو الى
« نمط الانتاج الآسيوى » الذى قال به ماركس . ونحن على أى
حال ننتمى الى « عالم ثالث » بصرف النظر عن خصوصية التراث
أو الثقافة لكل مجتمع من مجتمعات هذا الجزء من العالم . فنحن
نرى انفسنا بأعينهم ، ومن ثم فان ما يميز كل مجتمع من مجتمعات

ما يسمى بالعالم الثالث عن غيره ، يزول أو يتضاءل الى حد كبير ولا يبقى الا ما يجمع بين هذه المجتمعات كلها لأن هذا هو الذى يميزها عن عالمين آخرين « متقدمين » أحدهما رأسمالى وآخر اشتراكى . والتفرقة بين هذين العالمين ، الرأسمالى والاشتراكى ، تفرض بدورها علينا ، لمجرد أن هذه هى الطريقة التى ينظرون بها الى أنفسهم ، بينما لو أتاحت لنا الحرية فى أن ننظر اليهم بمنظارنا نحن ، قد نجد أن أوجه الشبه بينهما أهم بكثير . من أوجه الاختلاف .

كذلك نجد أننا فى مناقشتنا لقضايا التنمية والتخلف ننقل عنهم الى حد كبير نفس الدرجة من التفاؤل والتشاؤم التى قد تشيع لديهم فى فترة زمنية معينة عن مستقبلنا . فكتبنا عن التنمية تنقل مباشرة عن كتبهم ، ليس فقط نظريات التنمية والتخلف ، ولكن أيضا درجة التفاؤل والتشاؤم . فاذ تشيع فيك كتبهم عن التخلف والتنمية حيرة شديدة وشعورا بالاحباط الشديد بل وما يشبه اليأس من امكانية النهوض (اذ ليس هناك من اقتراح الا وتحيطه الصعوبات والحلقات المفرغة) ، تجد كتبنا عن التنمية والتخلف تشيع فيك نفس الدرجة من الاحباط واليأس ، لا لشيء الا أنهم يرفضون منذ البداية مناقشة بدائل معينة لا تتفق مع مصالحهم . وإذا وجدوا هم الحل الوحيد فى اندماجنا فى الاقتصاد العالمى واستقبال رموس الأموال والمعونات الأجنبية ، وجدنا كتابنا يرون الحل الوحيد فى هذا أيضا . وإذا رأوا فى عاداتنا الاجتماعية الخاصة مجرد « معوقات » للتنمية ، رددنا فى كتبنا نفس الرؤية .

٢ - التبعية فى اللغة :

ونحن تابعون أيضا فى لغة التعبير . فبعد أن مر بنا عهد كنا ننشط فيه لتعريب المصطلحات الجديدة فى العلوم الاجتماعية ،

تراخى جهدنا ، وترك التعريب لكل كاتب على حدة دون أن نبذل جهدا جماعيا جادا في اختيار المقابل العربي الأفضل . ومن ثم شاع استخدام أكثر من مقابل عربي واحد للفظ الأجنبي الواحد ، وأصبح الكتاب وكأنهم يتكلمون لغات مختلفة . بل واكتفينا في كثير من الأحيان بكتابة اللفظ الأجنبي بحروف عربية ، فأصاب اللغة العربية درجة لا يستهان بها من التشويه إذ اختلطت الألفاظ العربية بالأجنبية ، وقد كان الحرص في الماضي على الدقة في اختيار المقابل العربي يحمي اللغة من هذا التشويه ، وكان في نفس الوقت يتيح الفرصة للتنقيب في التراث للتيقن مما إذا كان أسلافنا قد استخدموا لفظا جيدا للتعبير عن نفس الفكرة ، ومن ثم كنا في غمار عملية التعريب نقوم في نفس الوقت باحياء جزئي للتراث . وتطور بنا الأمر حتى أصبحنا نقبل وجود الألفاظ الغربية في كتاباتنا حتى إذا كان لدينا مقابل عربي يؤدي نفس المعنى أداء أفضل . وزاد الميل إلى اقحام الألفاظ الأجنبية الغربية في كتاباتنا وكأنها دليل على سعة الاطلاع وتنوع الثقافة ، بينما كان أسلافنا من الكتاب ، الأكثر علما والأوسع ثقافة يتحاشون ذلك تحاشيا تاما ، من باب الحياء والحرص على نقاء اللغة العربية وجمالها . وشاع اعتقاد خاطيء تماما بأن المهم هو التعبير عن الفكرة على أي نحو كان ، مهما كان التعبير ركيكا . والدليل القاطع على خطأ هذا الرأي هو أن الكتابات الاجتماعية ركيكة الأسلوب هي في نفس الوقت أكثرها غموضا وأكثرها تخبطا وتناقضا ، وأن أسلافنا إذ كانوا حريصين على سلامة اللغة ، كانوا أيضا أوضح تعبيراً وأدق فكراً . وإنما تتخذ ركاكة التعبير وغموضه اليوم وسيلة لاختفاء ضحالة الفكر وضعف الاستيعاب .

ولا يجوز القول بأن اللغة ما هي إلا وسيلة للتعبير وليست غاية في ذاتها ، وأنها طريقة للاتصال ولا يهم أمر التبعية فيها ، وأن المهم أن يصل المعنى بأية طريقة ولو عن طريق استخدام لغة أجنبية . فالحقيقة هي أن التبعية في لغة التعبير وثيقة الصلة

بالتبعية فى مضمون الفكر ذاته ، تؤدى كل منها الى الأخرى وتقويها . فأنت اذا كنت تابعا لفكر غيرك استسهلت التوضيحية بلغتك ، ولكنك أيضا اذا استسهلت التوضيحية بلغتك تورطت أكثر فأكثر فى قبول ما لا يتعين عليك قبوله من الفكر الأجنبى ، فاللغة تعكس هى نفسها فى كثير من الأحيان مواقف قيمية وتفضيلات خاصة للمجتمع الذى ابتدعها ، ولا تتمتع دائما بتلك الدرجة من الحياد الذى يزعم لها . فشيوع وصف البلاد التى ننتمى اليها بأنها بلاد « متخلقة » ليس موقفا محايدا بل يتضمن حكما قيميا على هذه البلاد نقلناه عن الغرب دون وعى . ووصفها بأنها بلاد « نامية » وان كان أكثر أدبا من سابقه ، فانه أيضا ليس تعبيراً محايدا ، ان يتضمن اقراراً ضمنيا بالموافقة على نمط التغيير الذى يحدث فى بلادنا ، مع أنه قد يكون من الواجب رفض هذا النمط برمته . وقبولنا التعبير عن التغيير الاقتصادى المطلوب فى بلادنا باصطلاح « التنمية » بدلا من النهضة مثلا ، الذى كان شائعا فى وقت ما فى الماضى ، يحمل فى طياته القبول بأن المطلوب هو التكاثر والزيادة ، وقد يكون المطلوب غير ذلك .

انه حينما شاعت فى بلادنا الحركة الداعية لتعريب المصطلحات فى العلوم الاجتماعية وساء النفور من استخدام الألفاظ الأجنبية ، لم يكن ذلك مجرد نزعة صبيانية أو تعبيراً عن تعصب أعمى ، بل كان موقفاً حكيماً يعكس ادراكاً لكون الاستقلال اللغوى شرطاً للاستقلال الفكرى فى المدى الطويل . فأنت اذا تخليت عن طريقك الخاصة فى التعبير عن نفسك سرعان ما تفقد أيضاً قدرتك على التفكير المستقل .

٣ - تهريب القيم والميتافيزيقا الغربية :

على انه ربما كان من أخطر مظاهر التبعية فى الدراسات الاجتماعية ميل كتابنا وعلمائنا الى قبول المقولات الاجتماعية التى نشأت وتطورت فى المجتمعات الصناعية دون التنبيه الى ما تقوم

عليه من مسلمات تشكلت فى ظروف تاريخية وحضارية مختلفة تماما عن ظروفنا ، ومن ثم لم يكن هناك سبب لقبولنا نحن ايضا لها باعتبارها مسلمات .

فكلما تأمل المرء التصنيفات والتعريفات والنظريات الاجتماعية الغربية وجد انها تقوم فى كثير من الأحيان على مسلمات مستوحاة من تراث المجتمعات التى ابتدعتها ومن تاريخها وظروفها الاجتماعية الخاصة ، ومن ثم فهى تعكس مواقف ايديولوجية أو فلسفية أو قيمية معينة تنتمى الى حضارة أو مجتمعات بعينها دون سواها .

فلننظر مثلا الى تعريف علم الاقتصاد الغربى للمشكلة الاقتصادية ، الذى نقلناه نقلا حرفيا دون أية مساءلة ، حيث تعرف هذه المشكلة بأنها مشكلة التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة . اذ اننا قد نرى فى وصف الحاجات الانسانية بأنها حاجات غير محدودة محلا للنظر يستحق التوقف والتساؤل . فلماذا نفترض مثلا ونقبل كمسلمة من المسلمات أن الحاجات الانسانية لا نهائية ، وأن الاختيار المتاح أمامنا هو اما تنمية الموارد أو إعادة توزيعها بين الحاجات ، دون أن نسمع لعالم الاقتصاد بمناقشة هذه الاحتياجات نفسها من حيث مدى جدارتها واستحقاقها ؟ وكيف يسمح عالم الاقتصاد لنفسه ، وهو الذى يزعم أنه يهتم فى المقام الأول بالرفاهية الانسانية ، أن يعتبر الحاجات الانسانية التى يطلب المجتمع اشباعها فى ظروف معينة ، من قبيل المسلمات التى لا تقبل المناقشة ؟

أو فلننظر الى ترديد الاقتصاديين للتصنيف الشائع فى كتب الاقتصاد الغربية لعوامل الانتاج الى ثلاثة أو أربعة : فهى اما العمل ورأس المال والطبيعة ، أو هى هذه كلها بالاضافة الى عنصر التنظيم . هذا التقسيم الذى قد يبدو لنا لأول وهلة محايدا ،

يحمل بدوره موقفاً قيمياً أو عدة مواقف قيمية قد تتعارض تعارضاً أساسياً مع الموقف الأخلاقي أو الفلسفي لمجتمع آخر غير المجتمع الأوربي . فوضع العمل الانساني في نفس المستوى الذي يوضع فيه رأس المال أو الطبيعة هو موقف يحتتمل النقاش والجدل ، واعلاء « التنظيم » (وهو في نظر الاقتصادي الغربي ، لا يتعدى تحمل المخاطرة المقتربة بملكية المشروع) الى نفس مستوى العمل الانساني أو الطبيعة ، هو أيضاً موقف يحتتمل الجدل والاختلاف . والزعم بأن هذا التصنيف هو تصنيف علمي محايد ، أو أنه لا يؤدي بذاته الى بناء فكري ذي طابع خاص ، هو زعم يتعين رفضه . فقد أدت أمثال هذه التصنيفات ونقط البداية المشحونة بالمواقف الفلسفية الخاصة الى مواقف نظرية وعملية قد تعتبر من وجهة نظر حضارة مغايرة مواقف مستهجنة من الناحية الأخلاقية ، كوصف العمل والنظر اليه على أنه « رأس مال بشري » ، أو قبول اعتبار العمل شيئاً قابلاً « للتصدير » ، وحساب منافع تصديره وتكاليفه كما تحسب منافع وتكاليف أية سلعة أخرى ، وكمعاملة استغلال الطبيعة نفس المعاملة التي يعامل بها استغلال رأس المال ، وكأنها هي بدورها مجرد وسيلة لإنتاج السلعة .

ان المسألة التي نطرحها هنا ليست مسألة صواب أو خطأ ، بل هي مسألة استيراد قيم ومواقف أخلاقية وفلسفية وكأنها « علم » محايد يتجاوز حدود الزمان أو المكان أو الثقافة . وعن ثم فإن الخطر الذي تتعرض له الأمم « المستوردة » أو « التابعة » هو خطر مقصور عليها دون غيرها ، فإذا تقوم هذه الأمم التابعة باستيراد قيم وميتافيزيقا غريبة عنها باسم العلم ، إذا بها تتخلى عن قيمها وميتافيزيقاها الخاصة ، ليس لصالح العلم ، ولكن لحساب قيم وميتافيزيقا أمم أخرى .

انهم يقولون لنا ان المنهج العلمي يقوم على الاستقراء والملاحظة لا على الحدس والميتافيزيقا والتقليد والقول المأثور .

ثم يقدمون لنا علومهم الاجتماعية وكأنها تخلصت بالفعل من كل ذلك . وقد صدقنا نحن ذلك غافلين عن أن نظرياتهم الاجتماعية كثيرا ما تقوم على مسلمات مستمدة من مجرد الحدس أو من مرقف ميتافيزيقي أو أخلاقي أو فلسفي لا يمكن أن يخضع للتحقيق العلمي . فإذا نحن بقبولنا لهذه النظريات لم نطرح جانبا الا ميتافيزيقانا نحن وقيمنا نحن ، واستبدلنا بها ميتافيزيقاهم وقيمهم . ونقبل ذلك باسم التزام المنهج العلمي في التفكير . فهم اذن يهريون الينا مواقفهم الفلسفية وحسبهم الأخلاقي الخاص مغلفا بالنظريات العلمية ، وهي مواقف لا علاقة لها بالعلم . وسأضرب مثالا لذلك من علم الاقتصاد . ففي نظرية الاستهلاك التي أصبحت جزءا ثابتا من كتب الاقتصاد العربية ، شأنها في ذلك شأن كتب الاقتصاد الغربية ، تقول لنا النظرية الاقتصادية الغربية أن هدف المستهلك هو تعظيم الاشباع أو المنفعة . فإذا سألت عن ماهية هذا الاشباع قيل لك أنه لا شيء غير ما يقرر المستهلك أنه يريد . فهم اذن قد قبلوا كمسلمة من المسلمات ، وهربوا اليها ، مذهب الفردية بل ونوعا من الاباحية ، بمعنى أن كل ما ترغب فيه هو أمر مشروع ، أو على الأقل ليس من وظيفة الاقتصادي الاعتراض عليه ، ولا يمكن مساءلة المستهلك عن القيمة الأخلاقية أو الاجتماعية لما يريد .

كذلك اذا عمد عالم الاجتماع أو الاقتصادي الغربي الى اتخاذ الفرد بدلا من الأسرة كوحدة لدراسته ، الا يكون بذلك قد اتخذ موقفا قيميا قد نقبله وقد نرفضه ؟ فإذا سايرناه في ذلك ، بالرغم من أن قيمنا الخاصة قد تتعارض مع ذلك ، الا نكون قد وقعنا في اسار « التبعية » ؟

ان بعض علماء الاجتماع في بلادنا قد ساهموا ، دون أن يشعروا ، في تخريب النسيج الثقافي لبلادنا نتيجة لعدم توخيهم الحرص فيما ينقلون ، بحيث يتساءل المرء عما اذا كانوا ينقلون

الينا علما ام ايدولوجية ؟ وأخص بالذكر فى هذا الأمر دور الكتابات الاجتماعية فى بلادنا فى نقل النسبية الأخلاقية ، أى اعتبار الأحكام الأخلاقية نسبية وليست مطلقة وهو موقف غريب على تراثنا . وأول درس فى علم الاجتماع يتلقاه الطلبة فى بلادنا لابد أن يتضمن الإحياء بهذه النسبية ، وينتهى الطالب وقد استقر فى لا شعوره الاحتقار أو على الأقل اللامبالاة بتراث أمته ، دون أن يقال له ذلك صراحة أبدا .

انه اذا كان علماء الاجتماع الغربيون قد قدموا الينا كثيرا من الاجابات الصحيحة ، التى اتبعوا فى الوصول اليها منهجا علميا مخايذا ، فان اختيار الأسئلة نفسها التى يبحث لها عن اجابات هو موقف قيمى بطبيعته ، حيث يخضع هذا الاختيار لمختلف الاعتبارات الفلسفية والأيدولوجية . ومسايرة علماء الاجتماع الغربيين وترديد نظرياتهم لمجرد أنها قدمت اجابة صحيحة على سؤال ما ، يحمل دائما خطر التغلغل عن اثاره اسئلة مغايرة قد تكون أكثر اتساقا مع القيم الخاصة لحضارات أو ثقافات أخرى .

٤ - الامعان فى التخصص والأثاقة النظرية :

ان أزمة العلوم الاجتماعية لا تقتصر بأى حال من الأحوال على بلاد العالم الثالث ، وإنما هى أزمة عامة تعاني منها الدول الصناعية مثلما نعانى نحن منها ، ولكنها تتخذ فى بلادنا أبعادا أكثر خطورة بسبب التبعية نفسها .

لقد أصبح من الواضح عجز العلوم الاجتماعية عن تقديم تشخيص صحيح لبعض من أهم المشكلات الاجتماعية التى يواجهها المجتمع الغربى . فى علم الاقتصاد مثلا يصادف الغرب حيرة شديدة فى تفسير اجتماع البطالة والتضخم فى وقت واحد ،

ويصادف فشلا ذريعا في التنبؤ بما ستكون عليه بعض التغييرات الاقتصادية الأساسية . وفي علم الاجتماع فشل واضح في تفسير ظاهرة العنف وانتشار المخدرات . ولا اعتقد ان علم السياسة افضل حالا .

كيف نفسر هذا الفشل ؟ قد يخطر لنا عدد من التفسيرات ولكنها كلها تحتاج بدورها الى تفسير . فقد نقول مثلا ان تجزئة العلوم الاجتماعية ويعثرتها والامعان في التخصص قد تكون مسئولة عن هذا الفشل . فظاهرة التضخم مثلا لا يجب الاعتماد في تفسيرها على الاقتصاديين وحدهم ، ولكن الاقتصاديين يحتكرون للأسف محاولة تفسيرها ، فينتهون في اغلب الأحوال الى نظريات تصاغ في صيغ رياضية هي اقرب الى كونها تحصيل حاصل منها الى التفسير . قد نقول ايضا ان من العوامل المسئولة عن هذا الفشل الحرص الشديد من جانب علماء الاجتماع على الأمانة النظرية ولو على حساب أهمية الموضوع الذي يجري عليه البحث ، وعلى حساب اثاره الأسئلة الحيوية . وهذا كله صحيح ولكنه يحتاج بدوره الى تفسير . اذ يجب ان نتساءل عن المسئول عن هذا الاتجاه الى مزيد من التجزئة والامعان في التخصص وعن الاتجاه الى التضحية بأهمية الموضوع لصالح الأمانة النظرية . اني اميل الى القاء المسئولية على عاتق المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تحقق مصلحة من هذا الفشل ، أي ذات المصلحة في فشل العلوم الاجتماعية في تقديم التفسير الصحيح لهذه الظاهرة ، كظاهرة التضخم أو العنف أو ادمان المخدرات . فمشكلة التضخم لا أظن انها مستعصية على التفسير بالدرجة التي تبدو لنا من مطالعة الكتابات الاقتصادية فيها ، وذلك متى قبلنا اثاره التساؤل عن اصحاب المصلحة في استمرار التضخم . ان اصحاب هذه المصالح لهم مصلحة مؤكدة في ان يظل الناس عاجزين عن فهم ما يجري في السياسة والمجتمع ، وأن ينصرف علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الى البحوث

الجزئية التي تخدم مثلا تصريف السلع أو ضغط النفقات ، وألا
تتعرض للمشكلات الجوهرية .

ان هذه المصالح نفسها لها ما يقابلها في بلادنا . فكما أن
سلطات الاحتلال الانجليزى كانت تريد أن تكون وظيفة التعليم في
مصر هي تخريج موظفين ، فإن المصالح الأجنبية الاقتصادية
والسياسية التي تسيطر علينا الآن تريد بعلماء الاجتماع والاقتصاد
في بلادنا أن يتحولوا الى فنيين متخصصين ضيقى الأفق .

على أن الأزمة تتخذ أبعادا أشد خطورة في بلادنا . ذلك أن
هذا الميل الى التخصص الشديد قد يكون أقل خطورة في المجتمعات
الصناعية منه في مجتمعاتنا . فإذا ضربنا مثلا بدراسات الجدوى ،
نجد أن التركيز الشديد على محاولة اجراء الحساب الدقيق للمنافع
والنفقات لكل مشروع واستبعاد النفقات والمنافع التي لا يمكن تقدير
قيمها بالأرقام ، قد يمكن تبريره أو الاعتذار عنه في المجتمعات التي
ابتدعت هذه الدراسات أكثر مما يجوز ذلك في بلادنا . فالنفقات
والمنافع التي يمكن تقديرها في مجتمع متقدم صناعيا وتكنولوجيا
أكثر بكثير مما يمكن اخضاعه للتقدير الدقيق في بلادنا . كما أن
هذه المجتمعات قد قطعت شوطا أكبر مما قطعنا بكثير في القضاء
على الازدواجية الاجتماعية وفي التخفيف من حدة التفاوت في
الدخل وفي تحقيق الوحدة السياسية ، الأمر الذي يسمح لهذه
المجتمعات بدرجة أكبر من تجاهل أثر كل مشروع على حدة على
نمط توزيع الدخل مثلا أو على الانسجام الاجتماعي أو السياسى
بين أجزاء المجتمع . بعبارة أخرى ان من الممكن لهم أن يركزوا
على عنصر الأرباحية لكل مشروع على حدة أكثر مما يجوز
لنا ذلك .

والحرص على الأناقة النظرية في الغرب يمكن النظر اليه
على أنه من قبيل الترف الفكرى الذى لا يختلف عن استهلاك السلع
الكمالية ، من حيث أنه اذا كان جائزا في مجتمع بلغ هذا القدر

من ارتفاع الدخل ، فانه لا يجوز في مجتمع فقير • ومع ذلك فقد سائرناهم في كلا الاتجاهين : الامعان في التخصص والافتتان بالنماذج النظرية مهما قلت فائدتها العملية •

ولقد ساهم في تكريس هذا النوع من التبعية اتجاه نظامنا التعليمي الى الافراط في التخصص ، حتى في العلوم الاجتماعية ، واعتمادنا المفرط أيضا في الدراسات العليا على الجامعات الأجنبية • كما ساهم فيه مؤخرا الميل المتزايد لدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية لدينا ، وعلى الأخص الاقتصاديين ، الى الاشتغال في المؤسسات الدولية أو لحسابها أو في مراكز البحوث الممولة من الخارج ، وانشغالهم بأعمال جزئية تخدم هذه المؤسسات أو على الأقل تندرج تحت أطر محددة ابتداء من الأجنبي ، ومن ثم انصرافهم عن دراسة بعض المشكلات الأساسية لمجتمعهم ، وأصبحوا على استعداد للقيام بما يطلبه الأجنبي مهما كان قليل الجدوى بالنسبة لبلادهم •

٥ - هل هناك مخرج ؟

لا مخرج في اعتقادي من آثار التبعية في البحوث الاجتماعية الا بتحرير الارادة السياسية والاقتصادية أولا • فمهما بدا لنا من أن المشكلة علمية وليست سياسية ، فان العلاج يبدأ في رأيي ، على المستوى السياسي والاقتصادي •

ذلك ان الخضوع الذي يبدية باحثونا الاجتماعيون هو موقف نفسي أساسا ، ساهم في خلقه تراكم سنوات الخضوع السياسي والاقتصادي • ففي مناخ سياسي واقتصادي يتمتع فيه الأجنبي بامتيازات لا يتمتع بها المصري ، ويمجد فيه كل ما هو أجنبي ، لابد أن يرسخ في الشعور العام احترام مبالغ فيه لكل منجزات الأجنبي ، المادية والفكرية ، ويسهل على الأجنبي في مثل هذا المناخ أن يبيع بضاعته المادية والفكرية على انها انتاج « انساني »

عام ، أو ثمة التقدم التكنولوجي والمادى الذى لا ينتسب لحضارة
دون أخرى أو لثقافة بعينها دون غيرها . ومن ثم يسهل إخفاء
تحيزات الأجنى الخاصة ، وميوله ونزعاته التى تطبع انتاجه
المادى والفكرى على السواء ، ويقبل الفكر العربى على النظريات
الأجنبية دون مساءلة ، كما يقبل المستهلك العادى على البضائع
المستوردة دون أن يتساءل عن جدواها ، ويفتنن الفكر العربى
بالأناقة النظرية كما يفتتن المستهلك العادى بالكفاءة التكنولوجية
العالمية للتليفزيون الملون ، دون أن يسأل هذا أو ذاك عن ملاءمة
النظرية أو السلعة لمناخ اجتماعى وثقافى مختلف تماما عن المناخ
الذى أبدع تلك النظرية أو السلعة .

لا يمكن إذن محاربة هذه الهزيمة النفسية الا اذا اقترنت
بجهد مماثل على المستوى السياسى والاقتصادى . ففى نفس
الوقت الذى يتعلم فيه المستهلك بالتدريج أنه قادر على انتاج سلعة
مختلفة أكثر ملاءمة لظروفه ، أو على الأقل يتعلم كيف تطويع
السلعة المستوردة لحاجاته الخاصة ، يبدأ الفكر العربى أيضا فى
الشك فى ملاءمة النظرية الأجنبية لظروفه ثم يشرع فى ابداع
النظريات الملائمة له . وكما يبدأ المنتج المحلى ، فى ظل الحماية
الاقتصادية لصناعاته ، فى استخدام المواد الأولية التى تتيحها
موارده المحلية ، يبدأ الفكر العربى فى الرجوع الى تراثه لاعادة
اكتشاف ما طال إهماله منه ، ويستخدم منه العناصر التى ما زالت
صالحة للاستخدام .

بعبارة أخرى أن من المستحيل أن نتوقع من الفكر الاجتماعى
العربى أن يحارب معركته الخاصة مستقلا عن رجل السياسة ورجل
الاقتصاد . فعلى الجميع أن يحاربوا نفس المعركة فى نفس الوقت .
ومن قبيل تبديد الطاقة والجهد أن يطلب الى الفكر العربى الابداع
فى الوقت الذى يعمل فيه رجل السياسة وواضع السياسة
الاقتصادية فى اتجاه مضاد تماما ، أو أن يطلب من الباحث
الاجتماعى إثارة الشك فى مسلمة النظريات الغربية فى الوقت

الذى يرضخ فيه رجل السياسة والاقتصادى للضغوط السياسية
ويقبل السلع والاستثمارات الأجنبية دون مناقشة .

ولدينا فى تجربة الستينات فى مصر ما يرجع ما نقول . لقد
كان المناخ السياسى والاقتصادى فى الستينات مختلفا تماما عنه
فى السبعينات ، ولم يكن من قبيل المصادفة أن بحوثنا الاجتماعية
فى هذه الفترة ، وإن لم تقدم انجازات باهرة ، بدأت فى سلوك
طريق مختلف كان من الممكن أن يؤدى فى النهاية الى الإبداع .
كانت موضوعات البحث تحدد ابتداء لطلبة البعثات على النحو
الذى يتلاءم مع احتياجات البلد وأولويات الخطة . ثم حلت المنح
الأجنبية محل البعثات الممولة من الدولة ، وهذه المنح الدراسية
تحدد موضوعاتها الآن ، فى أغلب الأحوال من قبل الهيئات الأجنبية
المانحة . ولا بد أن يكون لهذا بعض الأثر فى مدى استقلال الفكر
الاجتماعى العربى فى المدى الطويل . كذلك نلاحظ ما اتسمت به
البعثات الدراسية فى الستينات من تنوع فى الدول التى يرسل اليها
المبعوثون ، إذ توزعت البعثات بين دول الشرق والغرب . وبدأ
فى الستينات الاستغناء عن استيراد الأساتذة الأجانب فى العلوم
الاجتماعية ، ثم عادوا اليها فى السبعينات . كانت هناك أيضا
فى الستينات حملة مكثفة لاعادة طبع كتب التراث ، لو قدر لها
الاستمرار لأثمرت ثمارا طيبة فى تشجيع الإبداع والاستقلال
الفكرى .

ليس غياب الديمقراطية هو العامل الأساسى فى تخلف الفكر
الاجتماعى العربى أو تبعيته ، وإنما العامل الأساسى هو غياب
الاستقلال السياسى والاقتصادى . وليس معنى هذا أن من الممكن
أن نتوقع عودة الاستقلالية والإبداع للفكر العربى بمجرد تحقق
هذا الاستقلال السياسى والاقتصادى . فالفكر بطلئ النمو
بطبيعته ، والعادات الفكرية أكثر تأصلا وعمقا من أية سياسة
اقتصادية . ولكن هذا لا ينقى أن تحرير العقل مشروط بتحرير
الارادة .

هوان اللغة العربية في كتاباتنا الاقتصادية

الكتابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عندنا تفتاحها منذ فترة موجة من « التفريب اللغوي » ، اذا جاز هذا التعبير ، لا يمكن ان يجد لها المرء عذرا . ولا تفسير لها الا خضوع الكاتب لنوع من الانكسار النفسى امام المؤلفات الأجنبية . هذه الموجة تزداد قوة واكتساحا يوما بعد يوم ، وتكسب لها كل يوم ضحايا جديدا ، حتى اصبح المرء وهو يطالع البحث او المقال لا يعرف ما اذا كان يقرأ مقالا مؤلفا او مترجما ، وما اذا كان الكاتب يفكر بالعربية او بلغة أجنبية ، وما اذا كان الكاتب يخاطب قارئاً عربياً ام اجنبياً ، ام قارئاً مهجناً .

اننى لا اقصد مجرد شيوع استخدام الألفاظ الأجنبية فى المقال المكتوب بالعربية ، او كثرة ذكر المقابل الأجنبى بجوار الكلمة العربية حتى فى الأحوال التى يكون فيها اللفظ العربى واضحا بذاته . فهذا المسلك لا يزيد فى معظم الأحوال عن كونه محاولة

ساذجة للتظاهر بالعلم . ولكنى اقصد فى الأساس اقحام عادات التعبير الأجنبية على اللغة العربية ، واخضاع اللغة العربية لقواعد التعبير الأجنبى ، على نحو يذهب بسلامة الفكرة ووضوحها ، ويشوه جمال اللغة العربية ويخل بقواعدها .

ومن المؤسف أن يشارك فى هذا الخطأ بعض من أكثر اقتصادييننا حماسا لرفض التبعية السياسية والاقتصادية للغرب ، ناسين أن التبعية هى فى الأساس مرض نفسى ، وأن تحرير اللغة القومية من آثار التبعية هو من أكثر الوسائل فعالية لتحرير العربى عقليا ونفسيا .

والظاهرة حديثة نسبيا ، فالذين تتلمذوا مثلى على يد أمثال الأساتذة حسين خلاف وزكى شافعى واسماعيل صبرى عبد الله وسعيد النجار وليب شقير يعرفون جريرة الجيل الأحدث . ولكن الظاهرة على حداتها قد اصبحت من الخطورة بحيث لم يعد من الجائز تجاهلها .

ان الكاتب الذى يكتب مثلا كلمة « كفاءة » ثم يكتب مقابلها الانجليزى . efficiency ، أو الذى يكتب « توزيع الموارد » ثم مقابلها الأجنبى resource allocation هو اما كاتب متحذلق يرغب فى مجرد التظاهر بمعرفة اللغة الأجنبية ، أو يجهل أن الكلمة العربية تؤدى نفس المعنى بنفس الكفاءة . والكاتب الذى يستخدم كلمة مثل « ديناميكية » بالحروف العربية يقع بدوره فى خطأ ، إذ يتصور خطأ عجز اللغة العربية عن التعبير عن نفس الفكرة بنفس الدرجة من الدقة ، وكان اللغة العربية لا تعرف الفاظا تدل على الحركة أو التطور أو التغيير . . الخ .

ولكن هناك أيضا الكاتب الذى يحرص على الاخلاص للفظ الأجنبى ولا يشعر بنفس الولاء للغة العربية ، فلا يهتم الا أن يترجم

اللفظ الأجنبي ترجمة حرفية ولو كان المعنى الذى يثيره اللفظ العربى الذى يستخدمه يحمل فى طياته معانى وإيهامات مختلفة تماما . انظر مثلا الى استخدام كلمة « تعظيم » الشائع فى الكتابات الاقتصادية كمقابل لكلمة Maximization ، فيقال تعظيم الربح وتعظيم الانتاج ، بمعنى الوصول بإيهما الى الحد الأقصى ، مع أن كلمة « تعظيم » توحي فى العربية بالاجلال والتوقير ولا يوحي اللفظ الأجنبى بذلك . أو فلنتأمل شيوع عبارة « الأدبيات الاقتصادية » أو « الأدب الاقتصادى » لمجرد شيوع المقابل الأجنبى economic literature مع أن كلمة literature تعبر عن معنيين مختلفين أشد الاختلاف : الأدب ، والكتابات ، فإذا بنا نستخدم احدى الكلمتين العربيتين للتعبير عن المعنى الآخر ! .

نلاحظ مثل هذا أيضا فى عناوين الكتب أو البحوث والمقالات العربية التى أصبح على القارئ أن يقرأها ثم يعيد قراءتها قبل أن يعرف المقصود منها ، لا لسبب الا أن كاتب البحث أو الكتاب يفكر بلغة أجنبية ثم يترجم أفكاره الى عربية ركيكة ، ناسيا انه يكلم قارئاً عربياً لا يعرف غير لغته العربية ، أو لم يمر بنفس خطوات التفكير باللغة الأجنبية التى مر بها الكاتب . لقد شاع مثلاً فى الكتابات الاقتصادية والاجتماعية الغربية استخدام عبارة case study لوصف دراسة تطبيقية لمثال أو نموذج واقعى معين . فهل ضاقت اللغة العربية بالتعبيرات التى يمكن أن تؤدى نفس المعنى غير عبارة « دراسة حالة » ؟ أو فلنفرض أن الكتاب الغربى قد فضلوا لأسباب تتعلق بلغاتهم أن يستخدموا الكلمات المركبة مثل geo-political أو socio-economic فهل فرض علينا أن نحتذى حذوهم فنصف الظاهرة بأنها جيو - سياسية ، أو أن نتنازل عن حرف العطف العربى فنصفها بأنها اقتصادية - اجتماعية - لمجرد أن العبارة أقرب الى المقابل الأجنبى ؟

ثم بدأ يشيع مسلك جديد فى كتابة أسماء الاعلام - يحتذى
حذو الكتب العربية فى ذكر اسم العائلة أولا يليه اسم الشخص
كاملا او بحروفة الأولى ، فاسم طه حسين يصبح : حسين ، طه ،
وتوفيق الحكيم يمكن أن يصبح : الحكيم ، ت ! وهو أمر لا يمكن
الا أن نستهنه بشدة حتى ولو أدى الى تسهيل العثور على
الأسماء ، ان انه يضرب عرض الحائط بتقليد مستقر فى الكتابة
العربية لا يترتب على اتباعه عناء يذكر ، ويهون هذا العناء اذا
وجد ، فى سبيل المحافظة على هبة اللغة .

كثيرا ما نجد أيضا الرغبة فى التحنلق مختلطة بالتأثر المفرط
بالكتابات الأجنبية على نحو تنتج عنه عبارات قبيحة هى فى نفس
الوقت صعبة الفهم ، ويكاد يكون الفهم الصحيح مترقفا على
قدرة القارئ على اعادة العبارة الى أصلها الأجنبى أولا . من
أمثلة ذلك أن يلجأ الكاتب الى أن يستبدل بكلمة « التضخم » ،
البسيطة والواضحة ، عبارة « العملية التضخمية » ، حتى فى
الأحوال التى تكون فيها العبارة الأخيرة لا تحمل أية اضافة بل
لا تزيد على أن تجعل السهل صعبا ، مع الإيحاء بأن الكاتب يتناول
موضوعا لا يستطيع فهمه الا الراسخون فى العلم والمتدربون على
طقوسه . من ذلك أيضا استخدام عبارة « الآثار المضاربة
للتضخم » بدلا من آثار التضخم على المضاربة ، أو أثر التضخم
فى التشجيع على المضاربة ، أو استخدام عبارة مثل « الربح
المضاربى » بدلا من أرباح المضاربة . . . وهكذا . أن هذه مجرد
أمثلة لظاهرة عامة أصبحت شائعة فى الكتابات الاقتصادية عندنا
وهى تحويل المضاف اليه الى صفة على نحو يقلب العبارة الواضحة
تماما الى تركيب غريب على اللغة العربية ومثير للبس ، فآثر
الدخل مثلا يصبح « الأثر الدخلى » ، وتفاوت الدخول أو الفوارق
بين الدخول تصبح « التفاوت الدخلى أو الفوارق الدخلية » . .
الخ .

ما رأى القارئ مثلا في العبارة الآتية : « المكون الأجرى
للانفاق الاستثمارى » ؟ هل يمكن للقارئ العربى أن يفهمها
حقيقة ما لم يخمن أولا أن المقصود بها هو ترجمة العبارة
الأجنبية :

The wage component of investment expenditure

اذن فقد كاد الامر يصل الى حد اشتراط معرفة اللغة الأجنبية
لفهم اللغة العربية ! أو ليس هناك أمل أكبر فى أن يصل المعنى
الى القارئ ، المتخصص وغير المتخصص ، اذا عبرنا عن نفس
المعنى بعبارة مثل : عنصر الاجور فى اجمالى الانفاق الاستثمارى ،
أو ذلك الجزء من الاستثمار الذى يدفع فى صورة أجور ؟

على أن الأمر لم يعد يقتصر للأسف على نقل المصطلحات
الأجنبية نقلا سيئا ، بل تعداه الى نقل ألفاظ وعبارات لا يمكن بأية
حال اعتبارها من قبيل المصطلحات ، من ذلك مثلا شيوع لفظ
« اشكالية » أو عبارات مثل « تشكيلات أو تكوينات تاريخية
 واجتماعية » التى لا تمثل فى نظرى اضافة يترتب عليها اثرء
اللغة العربية ، أو شيوع كلمة « اقتراب » أو « مقاربة » كمقابل
لكلمة approach ، وكأن العرب لم « يتناولوا » موضوعا قط !

ان كثيرا من كتابنا يعاملون طرق التعبير الأجنبية كما لو
كانت شبه مقدسة ، فيعاملها معاملة المصطلح ، وهى لا تزيد فى
كثير من الأحيان عن أن تكون طرق الأجنبى فى التعبير عن نفسه ،
بينما يكون للعربى طرق أخرى مختلفة للتعبير عن نفس المعنى .
ففى الكتابات الانجليزية فى علم الاقتصاد يشيع مثلا استخدام
لفظ ceiling ولفظ floor للتعبير عن الحد الأقصى والحد
الآدنى . أو النهاية العظمى والنهاية الصغرى . والأمر لا يخرج
هنا عن تشبيه الظاهرة بالبناء الذى له سقف وأرض . فهو ليس
اصطلاحا وانما هو مجرد طريقة للتعبير عن حدود الظاهرة .
بحيث لا يمكن أن نتصور أن تفتقر اللغة العربية الى طريقة للتعبير
عن نفس المعنى . فما الذى يلجئ اقتصاديينا الى الدأب على

استخدام لفظ السقف والأرض بل وأحيانا الى ذكر الكلمتين الانجليزييتين بعد ذكر الكلمتين العربيتين ، وكأننا نترجم كلاما مقدسا ؟ من الأمثلة التي يمكن أن نضربها على نفس هذا المسلك الغريب أن يتصور الكاتب العربي في علم الاجتماع أن عبارة value system يجب أن تنقل حرفيا الى « نظام القيم » ، مع أن الأمر هنا أيضا لا يتعلق بمصطلح فني بل بفكرة شائعة عرفها العرب قبل أن يعرفها الغرب ، حيث لا تزيد على الإشارة الى مجموعة القيم والتقاليد السائدة في المجتمع ، ووصف مجموعة القيم هذه بأنها « نظام » هو مجرد طريقة الأجنبي في التعبير ولكنها ليست بالضرورة طريقة العربي في التعبير عن نفس الفكرة . وتنطبق نفس الملاحظة على شيوع وصف البحث بأنه « ورقة » ، وشيوع استخدام عبارة « سلة العملات » ، جريا وراء المادة الأجنبية ، وكان العملات لا يمكن أن يتصور الجمع بينها الا في صلة انجليزية أو فرنسية .

بل لقد وصلت قوة ولاء الكاتب العربي للغة الأجنبية وضعف ولائه للغة العربية الى حد أنه أصبح لا يبالي بارتكاب خطأ لغوي وفكري محض طالما أنه يشعر أن التعبير لو ترجم الى اللغة الأجنبية (الأصلية) يصبح سليما وخاليا من الخطأ . انظر مثلا شيوع ترجمة cost-push inflation بتضخم التكاليف ، مع أن العبارة الانجليزية تعني التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف والعبارة العربية لا تعني الا ارتفاع استكاليف فحسب . أو عدم حرص الكاتب العربي على التمييز بين التغير والتغيير ، حيث يتطلب الأمر في الحالة الثانية تدخل ظاهرة خارجية ولا يتطلبه الأمر في الحالة الأولى ، وذلك لمجرد أن الكلمة الانجليزية أو الفرنسية change لا تفرق بين هذا وذاك . وكان الكاتب العربي في هذه الحالة يقوم بإفقار لغته العربية الأكثر ثراء ، ويفسد المعنى في نفس الوقت ، لمجرد أن التعبير الأجنبي المسيطر على تفكيره ، أو المنقول عنه ، سليم في ذاته . لا عجب إذن أن نجد أن بعض

طلبنا كثيرا ما يستسهلون قراءة بعض النصوص الأجنبية في لغتها الأصلية أكثر مما يستسهلون قراءة بعض الكتابات الاقتصادية أو الاجتماعية العربية ، حتى ولو لم تكن مترجمة .

وقد بلغ الانكسار النفسى أمام الكتابات الأجنبية درجة أصبح معها الكاتب حريصا على نقل اللفاظ الأجنبية الى العربية حتى ولو كانت الكلمة الأجنبية قبيحة في لغتها هي نفسها ، ان تترجم كلمة developmental الى كلمة « تنموية » ، وكل من الكلمتين اقبح من الأخرى ولا ضرورة لها أصلا ، حيث لا تضيف شيئا الى ما نملكه بالفعل من كلمات تتعلق بالتنمية ، وقل مثل ذلك عن ترجمة societal بلفظ « مجتمعي » ، أو عن استخدام كلمة « تهيمش » كمقابل لكلمة marginalization التي ينطوى استخدامها حتى في لغتها الأصلية على حذقة يتسم بها كثير من الكتابات الأجنبية الحديثة المنقول عنها ، وما كان أساتذة الاقتصاد الأوائل ليقبلون استخدامها .

وفي نفس الوقت الذى نتقص فيه عادات التعبير الأجنبية بلا موجب ، نطرح أيضا عاداتنا الخاصة في التعبير بمبرر وبلا مبرر . كان أسلافنا القدماء كثيرا ما يختمون كتاباتهم بعبارة « والله أعلم » وكان استخدام هذه العبارة من جانبهم لا يزيد في الواقع عن التعبير عن تراضعهم ، وعن ادراكهم لعجزهم عن الاحاطة بالموضوع من كافة جوانبه ، وانه قد يكون هناك من الأسباب للظاهرة التي يبحثونها ما يعجزون عن الالمام به ، هذه العبارة لا يمنعا اليوم من الاعجاب بها وتقدير ما تنطوى عليه من موقف أخلاقي رفيع الا فقدان الثقة بأنفسنا . فتصورنا أن الكاتب العربى الذى يستخدم مثل هذه العبارة لابد واقع بالضرورة في اسرار التفسيرات غير العلمية ، مع أن استخدام هذه العبارة لم يمنع كتابنا الكبار القدامى من التعمق في البحث ومحاولة استيقاء العلل والمسببات ، كما انها لم تضلل أحدا في الماضى أو تمنعه من التمييز بين العالم الأصيل وأشباه

العلماء . فما الذى صنعناه نحن ؟ تصورنا أن الطريقة الوحيدة للتعبير عن تواضع العلماء هي الطريقة الغربية في التعبير عن ذلك ، بأن يذكر في المقدمة أو الخاتمة أن الموضوع أوسع من أن يحيط به الكاتب ، أو أن نقول « ان كتابا بهذا الحجم أو مكتوبا لهذا الغرض لا يمكن أن يحيط بالموضوع » . ثم ملأنا هوامش الكتاب وقائمة المراجع بأسماء الكتب الأجنبية وأرقام الصفحات المنقول عنها ، سواء كان لها علاقة بالموضوع أو لا علاقة لها به ، وكأن هذا هو الدليل الأكيد على أمانة الباحث وسعة اطلاعه ، مع أن هذا بدوره لا يمكن أن يضلل أحدا . فالكاتب غير الأمين مفضوح في جميع الأحوال ، والكاتب الذى يستحق الثقة يوحى بها من أول عبارة دون حاجة منه الى الاعلان عن ذلك بتطويل قائمة المراجع أو تضخيم حجم الهوامش .

من بين عادات الكتابة العربية الراقية أيضا ، التى طرحناها دون مبرر ، ميل كثير من الكتاب العرب القدامى الى استخدام عناوين مطولة لفصولهم بحيث يدرك القارئ موضوع الفصل بوضوح من قراءة العنوان . فمن فصول مقدمة ابن خلدون مثلا ما يحمل عناوين مثل : « فصل فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران » وآخر بعنوان : « فصل فى أن نقص الغطاء من السلطان نقص فى الجباية » وهكذا ، فإذا بنا اليوم نجارى العادة الغربية الحديثة فى استخدام عناوين للكتب والفصول لا تدل على الموضوع ، بل كثيرا ما تضلل القارئ عمدا عن محتواها .

ان علينا ان نسلم بأن لكل لغة شخصيتها الخاصة التى تعكس شخصية الأمة التى تتكلمها ، كما تعكسها موسيقاها ومعمارها وسائر فنونها . وإذا كان تطوير اللغة أمرا مطلوبا وضروريا لملاحقة تطورات العصر ، فليس هنسأك أى مبرر لأن يتم هذا على حساب شخصية اللغة وقواعدها . فالذى يقال عن النمو الاقتصادى ينطبق أيضا على التطور اللغوى ، فكلاما يجب ان يتم فى ظل احترام التقاليد الراسخة التى ليس هناك أية مصلحة فى التضحية بها .

الفصل الثاني

خرافات شائعة
عن الرخاء والرفاهية

سر الساحر الأمريكى

اتيحت لى منذ فترة ليست بالبعيدة ان ارى الولايات المتحدة لأول مرة ، فراعنى ما رايت ا لم تكن الولايات المتحدة غريبة على تماما فقد طالعت قبل ان اراها كثيرا مما كتب عنها ، نقدا او استحسانا ، وكانت تدفعنى الى ذلك تلك الظاهرة الغريبة : وهى ان ما يبدأ هناك نراه يحدث فى بلادنا بعد فترة طالت أم قصرت . اذا لبس شبابها السراويل الزرقاء الملاصقة للجسم ، ارتداها شبابنا وعدوها مظهر العصرية والتمدين . واذا تركوا شعورهم تغطى آذانهم ، تركناها تغطى آذاننا ، واذا اكلوا أقراص اللحم عديمة الطعم والخالية من اللحم وغطوها بسائل يشبه الطماطم اكلناها وافتتحنا لها مطاعم تتخصص فى تقديمها . واذا اقاموا مبانيهم الشاهقة والطاردة للشمس والهواء واستعاضوا عنها بأجهزة تكييف الهواء ، فعلنا أيضا مثل ذلك وشعرنا بالفخر بما نصنع . وكما فعلنا فى اللبس والمأكل والسكن فعلنا فى شئوننا السياسية والثقافية . فما هو سر ذلك الساحر الأمريكى الغريب الذى فتننا عن انفسنا ، ورسم لنا طموحاتنا وآمالنا ، وفرق بين الشاب العربى وبين أسرته وأمه ؟

ان اول ما يسترعى انتباه من يزور الولايات المتحدة هو اتساعها وضخامتها . فالعبور من ساحلها الشرقى الى ساحلها الغربى هو عبور لقارة بأكملها ، يعاد خلاله ضبط الساعة اكثر من مرة . يتغير معه المناخ والتضاريس ، وتتغير معه مصادر الثروة . والبلاد زراعية وصحراوية فى آن واحد ، جبلية ومستوية ، باردة وحارة ، غنية بالمعادن غناها بالزراعة والغابات والثروة الحيوانية ، وبالنقط والفحم ومساقط المياه . فاذا شق طريق فاذا هو بستة أو ثمانية طرق فى آن واحد ، واذا صدرت جريدة فهى من فرط ضخامتها ينوء المرء بحملها . واذا دخلت متجرا لشراء الطعام كان عليك ان تختار من بين عشرين أو ثلاثين صنفا من الخبز ، وبين أربعين أو خمسين صنفا من الجبن . واذا اقتنيت جهازا للتليفزيون كان عليك ان تختار من بين أكثر من عشرين قناة . وهكذا نجد ان ما قد يبدو لنا من المنتجات الامريكية مفرطا فى الضخامة الى حد مزعج أو مثيرا للدهشة ، يبدو طبيعيا للغاية فى البيئة الامريكية . فالسيارة الامريكية الفارهة الطول التى تبدو مزعجة فى شوارعنا الضيقة ، يبدو حجمها مناسبا وهى تسير فى الطرق الامريكية الفسيحة . والثلاجة الامريكية الضخمة التى قد تقتصر وظيفتها فى بلادنا على اشباع حبنا للظهور أو اثاره غيظ الأقارب ، تبدو ضرورية فى المنزل الامريكى الواسع وامام هذه الكميات الهائلة من السلع .



ان هذه الضخامة وهذا الاتساع ان يقترنان فى نفس الوقت بضآلة نسبية فى عدد السكان يمكن ان يذهبا بنا شوطا بعيدا فى تفسير الكثير من ظواهر الحياة الامريكية . فكثافة السكان فى الولايات المتحدة لا تتعدى ٢٥ فردا للكيلو متر المربع بالمقارنة بنحو ٢٨٠ فردا للكيلو متر المربع فى بلد كبريطانيا مثلا ، أو ٣١٠ فى المانيا الغربية أو ١٩٠ فى الهند . وهى ظاهرة تلاحظها

على الفور بالمشاهدة العابرة كما تقرأها فى الأرقام . تلمسها اذ ترى السيارة الأمريكية الكبيرة تقطع الطريق حاملة فى معظم الأحوال شخصا واحدا وهى تستطيع حمل خمسة أو ستة اشخاص ، وتراها فى المناطق السكنية حيث تقطن العائلة التى لا تزيد على ثلاثة أو أربعة أفراد منزلا يتسع لعشرين ، ويفصل البيت عن الآخر حديقة لا يجلس فيها أحد ، ولا يكاد الجار يستطيع أن يحدث جاره لاتساع المسافة الفاصلة بينهما . هذا الانخفاض فى الكثافة قد يذهب بنا جدا بعيدا فى تفسير ما يشعر به الأمريكى ، بوجه عام ، من وحدة . فإذا كنا نشكو فى بلادنا المكتظة بالسكان من أننا لا نجد مكانا لقدم فى الطرق أو الحدائق العامة أو فى وسائل المواصلات ، فالأمريكى يشكو على العكس من العزلة ووحشة الحياة . فهو وحيد فى بيته ، وحيد فى سيارته ، وحيد فى مكان عمله . ويضاعف من وحدته أن الأبناء سرعان ما يستقلون بمسكنهم الخاص وحياتهم الخاصة ، الأمر الذى يسمح به ويشجعه انخفاض الكثافة السكانية نفسه بالنسبة للموارد المتاحة . ففرص الكسب واسعة فى نفس الولاية أو خارجها ، والغنى بالموارد ، بالقياس الى عدد السكان ، يسمح للأبناء بالاستقلال الاقتصادى عن آبائهم فى سن مبكرة . لهذا اذن يثير اهتمام الأمريكى أى حادث غير مألوف فى الطريق العام مهما كانت تفاهته ؟ ويهتم هذا الاهتمام المفرط بتتبع أخبار الفضائح والجرائم وتفاصيل الحياة الخاصة للسياسيين ونجوم السينما ، وكأنه يحاول أن يجعل من هؤلاء عائلة له حيث حرم من متابعة أخبار الجيران وأحوال عائلته الخاصة ؟ ابهذا أيضا نفس ادمان الأمريكى للخمر والتلفزيون ، حيث يجد على شاشته أصدقاء وهميين وعائلة وهمية ، وتحمله المسلسلات التلفزيونية من يوم لآخر تعوضه عن رتبة الحياة وافتقارها الى دفء العلاقات الانسانية الحميمة ؟ بل هل لنا أن نفسر بذلك غرام الأمريكى باقتناء السلع واصراره على الحصول على أحدث طراز للسيارة

والثلاجة ، ونهمه غير القابل للشباع باقتناء الأدوات الكهربائية المتحركة ، وكأنه يستعوض بها جميعا عن الناس الذين لا يجدهم حوله ؟

ان العناية بل المودة التي يبديها الامريكى نحو سيارته الخاصة قد تضارع ما يبديه من عناية بشئون زوجه وأولاده ، فهي ليست فقط مركبته ، بل هي أيضا قلعة ومسرح غرامياته ، وهي دليل مركزه الاجتماعى ورمز شجاعته أو فشله . وهي فى مجتمع يحنى فيه التميز الحقيقى ويسود التقليد والتشابه ، احدى الوسائل القليلة الباقية للفرد الأمريكى للتعبير عن ذوقه وشخصيته . بل انه لا يكاد يكون هناك فى المجتمع الأمريكى شيء له مثل قداسة السيارة الخاصة وأهميتها . فعليا ينفق ما يعادل ربع الدخل الفردى فى الولايات المتحدة ، وكل طفل أو طفلة تحلم باليوم الذى تكون لها فيه سيارتها الخاصة ، ورخصة القيادة هي الاثبات لشخصيتك بل لوجودك أصلا ، والمحلات العامة تتفنن فى أن تقدم لك خدماتها وأنت جالس فى سيارتك ، والفنادق تتحول من أماكن لايواء الناس الى موتيلات لايواء السيارات . فاذا لم تكن لك سيارة خاصة فى الولايات المتحدة فانت كالكسيح لا تكاد تستطيع مغادرة منزلك ، أو قضاء حاجاتك .

على انه من العسير أن تجد تعبيراً أبلغ دلالة على وحشة الأمريكى ووحشته من تلك الموضة الجديدة المسماة بالـ jogging أو الجرى المنفرد . فقد أصبح من المناظر المألوفة فى الطريق العام منظر رجل أو امرأة ، من مختلف الأعمار والأشكال ، يجرى كل بمفرده ، فى سرعة معتدلة ومنظمة ، وقد ارتدى « الشورت » ، لا يلتفت يمينا أو يسارا ، ولا يمكن لأية قوة على الأرض لفت نظره أو إيقافه أو تحويل مساره . ترى الى أين هو ذاهب ، بكل هذا العزم والتصميم ، ومن يجرى بالضبط ؟ كلا ، انه فقط يعتزم قطع عدد معين من الأميال كل يوم للمحافظة على صحته ولياقته

البدنية • فما هو سر هذا الاهتمام المفرط بسلامة البدن ؟ وما سر انكباب الأمريكى بهذه الدرجة على ذاته ، بحيث أصبح جسمه يشغل هذا المكان الهام من تفكيره ، وراح بعد ذلك يعرض بقائق مشاعره على الأطباء النفسيين ، فيتصور أشد مشاعره تفاهة وأكثرها طبيعية وكأنها حالة نفسية متميزة وفريدة لا يعانى منها أحد غيره ؟ وهل يا ترى لو أتيح للأمريكى تكوين علاقات إنسانية طبيعية مع أهله وجيرانه وزملائه فى العمل ، لكان يبدى هذا الاهتمام الزائد عن الحد بنفسه وبدنه ؟



فى بلد تسخو فيه الطبيعة هذا السخاء على الانسان ، كيف يمكن أن يبدى الانسان نحوها مثل هذا العداء ؟ أم ان هذا العداء ليس الا نتيجة هذا الثراء والسخاء نفسه ؟ على أية حال فان من المؤكد أن للأمريكى غراما لا حد له باثبات تفوقه على الطبيعة وقدرته على الاستغناء عنها • وسأضرب للقارىء بعض الأمثلة لتوضيح ما أعنيه • ولاية كاليفورنيا ، التى قضيت بها معظم فترة اقامتى بالولايات المتحدة ، لا تكاد تضاهيها ولاية أمريكية أخرى فى جمال مناخها واعتداله على مدار العام • ولكنك تدخل فيها بناء بعد آخر ، ومقهى أو مطعمًا تلو الآخر فماذا تجد : تجد النوافذ مركبة على نحو يجعل من المستحيل فتحها ، أو مصنوعة من زجاج ملون يحجب ضوء الشمس عن وزائها ، وتجد أجهزة تكييف الهواء شائعة الاستعمال على نحو يخيل اليك معه انك فى أشد بلاد العالم حرارة وأقساها مناخا ، وتجد المصابيح الكهربائية مضاعة فى وضع النهار •• ولم لا ؟ فقد يكون ضوء الشمس أشد قليلا أو أخف قليلا مما تريد فى لحظة بعينها ، والحرارة أشد قليلا أو أخف قليلا مما تحب وتشتهى فى ساعة معينة من ساعات النهار أو الليل •

ثم ما هي هذه المعجزة الشهيرة في كافة أنحاء الأرض المعروفة « بديزنى لاند » أو مدينة ملاهى ديزنى ، في جنوب لوس انجلوس ؟ مساحة فسيحة من الأرض تقوم عليها مبان متناثرة تقدم لك وسائل مختلفة للترفيه والتسلية ، رائعة التنظيم والتنسيق حقا وبالغة النظافة والبهاء ، ولكن شيئا واحدا يجمع فيما بينها : محاولة الانسان الأمريكى أن يثبت أنه قادر على منافسة الطبيعة والتفوق عليها . ففي مكان منها يحاول مدرب سخييف أن يقنعك بأنه قادر على أن يجعل فرس البحر ياتمر بأمره ، يرقص أو يلعب بالكرة أو يقبل امرأة جميلة نصف عارية ، وفي مكان آخر تستقل مركبة تدور بك بسرعة بالغة المفروض أن تشعر معها بأنك تحوم في مركبة في الفضاء . والمكان كله لا نهاية فيه لما يبدو وكأنه حيوانات وليست في الحقيقة كذلك ، وطيورا ليست بالطيور ، وأشجارا ليست بأشجار . فإذا أعياك هذا كله وذهبت الى مكان لتناول الطعام ، فإليك ستجلس الى مائدة تبدر وكأنها مصنوعة من الخشب ولكنها ليست كذلك ، وسوف يقدم اليك شيء شبيه بالطعام ولكنه ليس طعاما ، إذ أن من بين ما يغرم به الأمريكى أن يصنع لبنا خاليا من الدسم ، وسكرا لا يحتوى على مادة سكرية ، وخبزا لا يؤدي الى السمنة وقهوة لا تحول دون النوم !

على أن الذى أثار شجونى حقا هو « سيرك الطيور الأمريكى » ففي حديقة أخرى من حدائق لوس انجلوس تضم مختلف أنواع الطيور وأجناسها ، أقيم مسرح صغير يمكنك فيه أن تشاهد عرضا بالغ المهارة يسمى بسيرك الطيور ، لا يختلف عن السيرك المألوف الا في أن أبطاله من الطيور وليسوا فيلة وأسودا . وفيه ينتزع المروض التصفيق من الحاضرين لدى رؤيتهم حمامة أو ديكاً أو ببغاء ، رائعة الألوان ، وبالغة المهابة والجمال ، تقف على قدم واحدة ، أو تتسلق سلما ، أو ترتب مجموعة من المكعبات المختلفة الألوان في صفوف منتظمة ، أو تقوم بمختلف الألعاب البهلوانية وتفننى للجمهور لدى تصفيقه لها في نهاية العرض . والذى

اثار شجونى لدى رؤيتى لهذا العرض ، اننى تذكرت بلادنا الفقيرة
وأنا أشاهد الطيور المسكينة ، وتذكرت ما صنعه بنا الرجل
الغريب وأنا أشاهد مروض الطيور الأمريكى . فها هى ذى طيور
لا تقل عن مروضها فى قدراتها وامكانياتها وتفوقه مهابة ، فهى
تستطيع الطير حيث لا يستطيعه ، وهى تهتم بصغارها حيث
لا يبذى اهتماما بصغاره ، وهى لا تكذب أو تنافق فى سبيل حصولها
على الرزق ، ولكن المروض لا يريد أن يعترف لها بفضل الا اذا
نجحت فى تقليده ، واستطاعت الوقوف على قدم واحدة ولعبت
كرة القدم ، وأظهرت من القدرات ما ليس لديها أدنى استعداد له
او حاجة اليه ! .



هى بلد له مثل ما للولايات المتحدة من موارد تبدو وكأنها
لا حدود او نهاية لها ، كيف يكون لأهلها هذا الولع بالأرقام
والحساب ؟ أم ان وفرة الموارد كانت هى ذاتها دافعا لهذا الولع ؟
ذلك انى لم أصادف شعبا يستخدم فى كلامه العادى قدر ما يستخدمه
الأمريكى من أرقام ، ولا من هو أشد منه غراما بالتعبير الرقمى .
فأسعار السلع بأجزائها العشرية ، وسعة سيارته من البنزين ،
وعدد الأميال بين مكان وآخر ، والوقت الذى تستغرقه رحلة أو
تأدية عمل ، حاضرة فى ذهنه دائما ، يخطر بها دون أى جهد
ويقارن بينها دون مشقة . والرجل لا يوصف بأنه طويل أو قصير ،
ولكن يقال لك ان طوله خمسة أقدام وبوصتان ، والمكان لا يوصف
بأنه بعيد أو قريب وإنما تخبر عما تستغرقه الرحلة اليه من الدقائق
بالسيارة أو الطائرة . والشئ الذى لا يمكن حسابه بالأرقام
يفترض ضمنيا انه لا يستحق الاهتمام .

وقد لا يبدو فى هذا الميل الواضح الى التعبير الرقمى
غضاضة لولا انه انعكس فى فكرة الأمريكى عن « الكفاءة »

فالكفاءة لدى الأمريكى هى بوجه عام انتاج اكبر قدر بأقل تكلفة ،
أو القيام بأكبر عدد من الأعمال فى أقل وقت ممكن ، دون اهتمام
كبير بالآثار التى لا يمكن تقديرها تقديرا رقميا . فما أسهل على
الأمريكى أن يشعر بالرضا اذ يجد سيارته قد قطعت عددا كبيرا
من الأميال ، أو يجد نفسه قد أنجز عددا كبيرا من الأعمال ، أو
زار عددا كبيرا من البلاد ، أو شاهد عددا كبيرا من المتاحف ،
دون أن يعير اهتماما كبيرا لطبيعة الرحلة أو الغرض منها ، أو
للفائدة الحقيقية من العمل وجدواه ، أو لما جناه من معرفة حقيقية
بما زاره من بلاد أو شاهده .

فكثيرا ما يبدو لك الأمريكى « كام العروس » فاضية
ومشغولة ، - كما نقول فى أمثالنا الشعبية - لا يطيق الكف عن
الحركة والعمل ، وكأن أى عمل مهما كان قافها أفضل من عدمه ،
لا يطيل البقاء فى مكان لأن فى انتظاره عملا آخر لابد من تأديته ،
يتناول طعامه بسرعة ثم يقفز الى سيارته ، أو يتناوله أمام
التليفزيون أو فى السيارة نفسها . فلذا دعاك الى الغذاء فهو
« غذاء عمل » ، واذا فكر أن يدعو معك شخصا آخر ، فلأنه يرى
أن من المفيد أن يتعرف أحدهما على الآخر . وهو مغرم بجمع
أسماء المعارف وعناوينهم ، ويشعر بالفخر لكثرة معارفه واتصالاته
هنا وهناك . فاذا زار بلدا فمن المهم ألا يمضى وقتا أطول من
اللازم فى مكان واحد ، فاذا تعذر عليه استيعابه فليلتقط له
الصور . وبرامج التليفزيون الأمريكى تتميز بنفس الطابع : الكثرة
على حساب الجودة ، والسرعة على حساب العمق . وكثيرا
ما يحدث ألا تجد من بين برامج العدد اللانهائى من القنوات
التليفزيونية ، التى يستمر بعضها طوال ٢٤ ساعة كل يوم ،
برنامجا واحدا تشوقك رؤيته ، أو فى العدد اللانهائى من صفحات
جريدة الأحد الا القليل مما يستحق القراءة . فاذا عرض التليفزيون
نقاشا أو ندوة ، فقلما تجد تعمقا فى التحليل أو احاطة بالظاهرة
التي يدور حولها النقاش من مختلف جوانبها ، والمهم فى اعداد

نشرة الأخبار ان تحتوى النشرة على اكبر عدد من الأخبار دون بذل جهد يذكر فى تحليل أسباب الخبر أو اثاره . صحيح انك تجد فى الحياة الثقافية الامريكية الغث والسمين ، ويمكنك اذا شئت الاستماع الى موسيقى رقيقة والعثور على تحليل جيد للأخبار ، ولكن المراد تأكيده هنا هو الطابع العام للثقافة الامريكية وليس الاستثناء .

* * *

من اين اذن تاتى لهذا الساحر الامريكى ان يفتن الناس فى الشرق والغرب على السواء ؟ وما هو سر هذا النجاح الذى حققه نمط الحياة الامريكية فى غزو العالم حيث لم تحقق مثل هذا النجاح الدول الاوربية وهى فى عنفوان قوتها ؟ ان هذا السر يكمن فيما وفره نمط الحياة الامريكية « للرجل العادى » ، رجل الشارع البسيط ، من يسر الحياة المادية . فلتقطع امريكا من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب تجد ان الملك فيها هو رجل الشارع البسيط : المحدود الثقافة والتعليم ، العادى الذكاء ، المحدود الطموح ، الا فيما يتعلق بما يمكن ان يحوزه من سلع . أرضيه القصة البسيطة غير المعقدة ، ويستهو به تتبع أفلام الجريمة وأخبار الفضائح والكوارث ما دامت تحدث لغيره . يحب السياحة وأن يشاهد متحف اللوفر وأهرامات مصر ، ولكن لا صبر له على معرفة التاريخ أو التعمق فيه ، يفرح بالسيارة الكبيرة كما يفرح الأطفال ، ويقبل أكثر ما يتلقاه عن طريق التليفزيون أو الجرائد اليومية دون أى شك فى صحة ما يسمع أو يقرأ .

هذا الرجل العادى يمثل غالبية سكان العالم فى كل بقاع الأرض ، وقد نجحت « الحضارة » الامريكية فى الوصول اليه واشباع تطلعاته بأكثر مما نجحت أية حضارة أخرى . والذى سمح للولايات المتحدة ان تبلغ ذلك قبل غيرها لم يكن هو فقط غناها الذى لا حدود له بالموارد ، بل وايضا اتساع سوقها بدرجة لم تتوفر لآية دولة أخرى . فالتساع السوق هو الذى سمح بابتداع

ونمو فنون الانتاج الكبير التي تقوم على انتاج كميات هائلة من السلع المتماثلة وعلى تطبيق درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل . ولكن هذا الاتساع نفسه ، وهذا النوع من فنون الانتاج كان هو أيضا الذى طبع الحضارة الامريكية بكثير من ملامحها المميزة : التماثل الرهيب فى انماط السلوك والتفكير وانتشار الموضات وخضوع المستهلك خضوعا مستمرا لحملات الدعاية والاعلان ، والهالات التى تحيط بنجوم السينما ورجال السياسة او « بالبطل » بوجه عام .

فالمليون دولار التى يمكن أن تنفق على ممثلة جميلة ، ولو كانت لا تجيد التمثيل ، أو على مذيعة تليفزيونية ولو كانت عادية الذكاء ، يمكن أن يستردها المنتج بسهولة اذا ضمن تسويق هذا الفيلم أو ذلك البرنامج فى الولايات المتحدة وحدها . كل ما يتطلبه الأمر هو حملة دعائية واسعة وهو ما لا يمكن أن يكفى وحده لضمان الربح فى مجتمع محدود العدد . ولكن المستهلك المستهدف يجب أن يكون بدوره شخصا عاديا محدود الثقافة عادى الذكاء ، إذ هنا تكمن فرص التسويق الواسع الانتشار . فإذا بنمط الثقافة السائد هو النمط الذى يستجيب لنوازع الرجل العادى وميوله ، وإذا بالثقافة الرفيعة تتراجع على استحياء إذ لا تجد لها ممولا . وإذا بوسائل الاعلام تخاطب أبسط غرائز الانسان ونوازعه ، لمجرد انها الأكثر انتشارا ، وإذا بها لا تكف عن تملق الرجل العادى وترضيه . فإذا استطاع الطفل أن يكتب اسمه فإنه يعامل كما لو كان نابغة عصره وإذا نطق به فهو بالغ الفصاحة . وعبارات الثناء والديح تنهال بلا حساب على المتسابقات فى البرامج التليفزيونية من ربات البيوت الطامعات فى الفوز بثلاجة أو مكينة ، ولا يقوت المذيع أن بمتبحر جمال أكثرهن دمامة ، فالهم هو أن يطيب خاطر الجميع ، إذ أن البرنامج الناجح هو الذى يشاهده أكبر عدد من الناس ، والجميع مستهلكون حالون أو محتملون لهذه الثلاجة أو تلك المكينة التى يقوم منتحورها بتمويل

البرنامج ابتداء . فاذا اضطر التلفزيون الامريكى لسبب او آخر الى تقديم برنامج جاد يستهدف النفع العام لا الريح ، فهو يأتى بعد منتصف الليل أو قرب الفجر ، حينما تكون غالبية الشعب الامريكى يغطون فى النوم . فالبرنامج الجاد ثقيل الظل ، والذين يحبون هذا النوع من البرامج ليسوا هم اكثر الناس ميلا الى زيادة ما بحوزتهم من سلع . فاذا قطع البرنامج لتقديم اعلان عن غسالة كهربائية أو سيارة فالأرجح ان الاعلان سوف يكون قليل العائد ، بل ان هناك خشية حقيقية من أن يلقى البرنامج الجاد بظله على الاعلان نفسه ، فتبدو مدى سخافة الاعلان وكذبه ، فاذا بالبرنامج يتم اختياره بما يناسب الاعلان .

لا عجب اذن فى ان نجد ان اكثر الناس عداء لغزو الحضارة الامريكية لبلادهم هم المثقفون ، بينما يتلقفها بسطاء الناس وصغار السن بالرضا والترحيب . ولم تستطع المجتمعات الاوربية مع كل ما أحرزته من تقدم فى الارتفاع بمستوى الثقافة فيها ان تقاوم ما يحمله نمط الثقافة الامريكية من جاذبية لجماهيرها ، فاذا بالبرامج الجادة فى التلفزيون الاوربى تترك مكانها بالتدريج لبرامج الترفيه الامريكية ، ويزداد هذا عاما بعد عام ، واذا بالصحف الاوربية تجارى الصحافة الامريكية فى اعتمادها على التشويق والاثارة ، واذا بالمطاعم والمقاهى الاوربية تتخلى عن المقاعد الوثيرة والخدمة المتأنية لتحل محلها المقاعد الطاردة للجالسين عليها وقيام العميل بخدمة نفسه . بل لم يستطع الاتحاد السوفيتى بعد عشرات من السنين من الانغلاق عن العالم ان يمنع شبابه من الانبهار بنمط حياة الامريكى والاقتداء به .

ذلك اننا نعيش ، ليس فى عصر الرأسمالية أو الاشتراكية ، بل فى عصر الرجل العادى والمرأة العادية ، وقد بلغت العبقرية الامريكية ذروتها فى ارضاء كل منهما .

مجتمع المسدسات

« ترجمت هذه القصة بتصرف طفيف من بضع صفحات في كتاب « ثمن النمو الاقتصادى » للاستاذ ادوارد ميشان ، استاذ الاقتصاد بجامعة لندن الصادر فى سلسلة بليكان سنة ١٩٦٩ .

وانا اهدى هذه القصة الى كل من لا يزال يعتقد ان الحافز الفردى المتحرر من اى قيود هو الكفيل بان يوفر للجميع الحياة الهنيئة . والى كل من لا يزال يعتقد ان حل مشكلاتنا الاجتماعية هو عند « الخبراء التكنوقراطيين » الذين يجيدون تحليل البيانات الاحصائية ولكنهم يفتقرون الى لية رؤية سياسية او اجتماعية شاملة ، او دن لا يزال يعتقد ان دراسات الجدوى كفيلة وحدها بالتمييز بين المشروعات المرغوب فيها وغير المرغوب فيها ، او ان التكنولوجيا الحديثة كفيلة بحل كافة المشكلات ، فيعتقدون مثلا بان تدهور نمط الحياة فى القاهرة يمكن علاجه ببناء الاتفاق ، بدلا من وضع حد لاستيراد السيارات الخاصة او وضع حد لنمو القاهرة أصلا » .

يحكى انه فى دولة لا يعرف اسمها ، تولت زمام الأمر حكومة اتخذت فجأة قرارا بإطلاق الحرية المطلقة لكل فرد من السكان فى حمل السلاح دون اشتراط الحصول على ترخيص . وفى نفس الوقت قامت الشركات المنتجة للمسدسات والبنادق بحملة دعائية هائلة لمنتجاتها أنفقت عليها مبالغ طائلة . أدى ذلك الى أن أصبح كل شخص فى الدولة يمشى فى الطريق وهو يحمل أكثر من مسدس واحد فى حزامه ، ولوحظ هذا بوجه خاص على الشباب وصغار السن الذين أبدوا حرصا شديدا على أن يراهم الناس وهم يحملون آخر طراز من المسدسات ذات السرعة غير العادية والمسمى بطراز « سوبر » .

كان من الطبيعى نتيجة لذلك أن تروج ، ليس فقط صناعة المسدسات بل وأيضا صناعة الأحزمة الحاملة لها وغيرها من لوازم حمل السلاح واستعماله وتنظيفه وصيانتة ، فضلا عن صناعة الدروع الواقية وأغطية الرأس والأرجل المضادة للرصاص . بل أصاب الرواج أيضا أعضاء نقابة الحانوتية لأسباب ظاهرة . كان كل من يسير فى شوارع هذه الدولة يلاحظ أن نوافذ المنازل ، باستثناء منازل الفقراء ومحدودى الدخل ، تحمل زجاجا مضادا للرصاص ، بينما أصبح تركيب المواد الواقية من الرصاص فى المنازل والمكاتب الواقعة فى المناطق الأكثر خطورة أمرا مألوفا يدخل ضمن أعمال الوقاية العادية والضرورية .

لم تكن ثمة أسرة يمكن أن تبلغ بها الحماسة حد اعمال تدريب أبنائها بل وبناتها على فن الاطلاق السريع . وعلى أى حال فقد لجأت أفضل المدارس وأكثرها حرصا على مصلحة التلاميذ : الى تخصيص عدة ساعات من كل اسبوع لتدريب التلاميذ على هذا الفن . لا عجب أيضا أن ازدهرت بشدة شركات التأمين على الحياة على الرغم من ارتفاع أقساط التأمين ارتفاعا باهظا كما ارتفعت بشدة أرقام الانفاق على الخدمات الطبية . ذلك انه

بالإضافة الى تلك الظاهرة المعتادة ، وهى العثور على رصاصات مستقرة فى أجزاء مختلفة من الجسم ، انتشرت أيضا الأمراض الجلدية الناجمة عن ارتداء مختلف أنواع الرداء الثقيل الواقى من الرصاص . أضف الى ذلك أنه نتيجة لانتشار الأمراض العصبية وذبوع مختلف أنواع التوتر النفسى ، لوحظ ارتفاع نسبة مدمنى الخمر والعقاقير المهدئة .

ارتفعت أيضا معدلات الضرائب لأسباب ظاهرة ، اذ زادت نفقات الحكومة زيادة كبيرة بسبب تضخم عدد رجال الشرطة الذين يحاولون تخفيض عدد الضحايا ، وتضخم عدد السجون والمستشفيات العامة ، ناهيك عن النفقات العامة اللازمة لحراسة المنشآت والمصالح والبنوك والمدارس وتلك اللازمة لانتاج اتوبيسات ذات مواصفات خاصة واقية من الرصاص تحمل القلايذ كل يوم من المدارس وأليها .

فى مثل هذه البيئة لم يكن من الممكن لأى شخص مهما بلغت وداعته وإيثاره للحياة الهادئة وكرمه للعنف أن يخرج من منزله دون أن يكون حاملا للسلاح . وكتب الاقتصاديون المؤمنون بمبدأ « دع الأمور تجرى فى أعنتها » وبالحرية الاقتصادية المطلقة ، انه ما دام السكان قد اختاروا بمطلق حريتهم أن يشتروا السلاح فانه من قبيل التدخل غير المشروع والمساس غير المقبول بالحرية الفردية أن تحاول الحكومة تقييد انتاج الأسلحة . وكتب هؤلاء أيضا ، انه ما دام سوق السلاح تعمل بصورة طبيعية وأن الكمية المعروضة من الأسلحة كافية لسد الطلب عليها فانه ليس هناك حاجة بالحكومة للتدخل لزيادة الانتاج فى مواجهة الزيادة المستمرة فى الطلب . كما كتبوا انه طالما أن هناك درجة كافية من المنافسة بين منتجى السلاح فان الأسعار سوف تميل فى المدى الطويل الى أن تعكس النفقة الحدية ، ومن ثم عبر الاقتصاديون عن رضاهم التام عن النمط السائد لتخصيص الموارد بل ان الاقتصاديين

عبروا عن تفاؤلهم لما شاهدوه من نمو سريع فى الصناعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى وهى صناعات الأسلحة ولوازمها ووصفوا الحالة الاقتصادية بأنها حالة « صحية » .

على أن الحكومة كان يعتريها من حين لآخر بعض القلق بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية ، وفى هذه الحالات اعتادت الحكومة أن تلجأ الى استشارة مجموعة من الاقتصاديين عرفوا باسم « اقتصاديى المسدسات والبنادق » وهم مجموعة من الخبراء الذين يتمتعون بسمعة عالية واحترام عام ويتلقون مرتبات بالغة الارتفاع . فيقوم هؤلاء الاقتصاديون بتصميم نماذج رياضية ، ثم يقومون بعد ذلك بمساعدة من حقنة ممقزة من الاحصائيين بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمسدسات والبنادق من مختلف الأنواع ، ويقومون على أساس هذه البيانات بتقدير أسعار الضرائب المثلى التى يجب فرضها على بيع المسدسات والذخيرة اعترافا منهم ببعض الآثار الاجتماعية الضارة المسماة بالوفورات الخارجية السلبية التى أمكن لهم قياسها بدرجة لا تخلو من دقة مثل اكتظاظ بعض الشوارع الرئيسية فى البلاد بين وقت وآخر بجثث الموتى .

ولكن على الرغم من النصائح والتوصيات التى تقدمها هذه المجموعة من الاقتصاديين من وقت لآخر ، فإن هذا لم يمنع الحالة من التدهور ولم تضع هذه التوصيات والقرارات حدا للفوضى والدمار ، الأمر الذى اضطر الحكومة الى تشكيل لجنة تحت رئاسة مهندس على أعلى درجة من الكفاءة اسمه المهندس « ب » وقد اشتهر هذا المهندس أكثر من أى شئ آخر بالواقعية ، ومن ثم فقد بدأ بالتسليم بأن الاقتصاد القومى يعتمد اعتمادا أساسيا على إنتاج المسدسات وصناعات أخرى تقوم بخدمة هذه الصناعة الأساسية ، كما أكد على حقيقة أخرى لا تقبل المناقشة وهى أن الطلب على المسدسات ينمو بمعدل مرتفع سنة بعد أخرى ، ومن ثم بدأ بحثه باعتبار وجود هذه الصناعات مسلمة من المسلمات

التي لا يجوز المساس بها . أما التحدي الخطير الذي وضعه هذا المهندس الشهير أمام نفسه فهو ان يقوم بتخطيط جديد تماما وثورى للغاية للمدن الأساسية فى الدولة مهما كلف تنفيذ ذلك من نفقات ، بهدف خلق بيئة جديدة يمكن للناس فيها أن يجمعوا بين حياة المسدسات واستعمالها وبين التمتع بالطمأنينة فى نفس الوقت . وتتلخص الملامح الرئيسية للخطة الجديدة التي أطلق عليها التصميم الجديد لعمار المسدسات والبناوق فيما يأتى :

١ - تحديد مناطق معينة داخل كل مدينة يحظر فيها اطلاق الرصاص وتحاط بأسوار عالية من الصلب .

٢ - اقامة طريق دائرى و متموج يجعل من الصعب الاشتراك فى مبارزة بالمسدسات .

٣ - بناء حواجز زجاجية مضادة للرصاص فى وسط الطرقات .

٤ - وضع كاميرات تليفزيونية توفر لها حماية شديدة فى أماكن استراتيجية من كل مدينة لتوفير المعلومات عن حوادث اطلاق الرصاص لقوى الأمن والشرطة المزودة بطائرات الهليكوبتر وذلك طوال ٢٤ ساعة فى اليوم .

وقد عبر الصحفيون جميعا والمشتغلون فى مختلف وسائل الاعلام عن اعجابهم الشديد ببعد النظر والواقعية التي اتسمت بها خطة المهندس « ب » واشادوا بالمعمار الجديد الذى وضع أساسه وسموه « معمار المستقبل » .

على انه سرعان ما اكتشفت الحكومة ان أية محاولة لزيادة الضرائب لتمويل هذه الخطة سوف تشعل ثورة فى البلاد ومن ثم وضعت الخطة الجديدة على الرف فى هدوء وشكلت لجان جديدة للبحث ووضعت عشرات من جداول الأعمال واستمرت الأمور على ما كانت عليه دون تغيير .

خرافة الحاجات الانسانية غير المحدودة

لا اعتقد ان احدا ممن يشتغلون باى علم من العلوم الاجتماعية سوف ينكر ان وراء ما يطرحه من نظريات تكمن دائما افتراضات خفية ، لا يذكرها صراحة ، ولكنه يسلم بها تسليما مسبقا ، ويتركها تتحكم فى تفكيره واستنتاجاته .

من بين هذه الافتراضات الخفية فى علم الاقتصاد ان الانسان يفضل دائما ان يحوز كمية من السلع والخدمات اكبر مما يحوزه بالفعل . فهو يعتبر من قبيل المسلمين انه ، كما ان العدد ٤ اكبر من ٣ ، فان العدد ٤ هو ايضا « افضل » من العدد ٣ ، اذا تعلق الامر بما يحوزه الفرد او المجتمع من السلع المادية او الخدمات .

واذا كان الاقتصادى نادرا ما يذكر ذلك صراحة ، فان هذا الاعتقاد يكمن وراء كثير من افكاره ونظرياته .

نجد هذا الافتراض كامنا ، مثلا ، وراء تعريف الاقتصادى لعلمه . ابتداء . فالتعريف الشائع لعلم الاقتصاد هو أنه ذلك العلم الذى يبحث فى التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات الانسانية « غير المحدودة » . فهذا التعريف نفسه يقوم على افتراض أن ليس هناك حدود لما يحتاجه الانسان ويطلبه ، وانه مهما بلغ دخل الفرد فإنه لن يكف أبدا عن طلب المزيد ، أو انه على الأقل لن يرفض المزيد منه . وما كان الأمر ليكون كذلك لولا أن الفرد يفضل دائما المزيد من السلع .

وهذا الافتراض يكمن أيضا وراء كل نظريات التنمية الاقتصادية . فرقع معدل التنمية ينظر اليه الاقتصادى دائما على أنه شيء مرغوب فيه ، على افتراض أن ما ينطبق على الفرد ينطبق أيضا على المجتمع : كلما زادت السلع زادت الرفاهية . وحتى اذا أبدى الاقتصادى تحفظا ، وهو أمر نادر الحدوث ، حول أثر ارتفاع معدل التنمية على الرفاهية ، فتحفظاته لا تتضمن خروجا عن افتراضه الأساسى هذا . فهو قد يتحفظ مثلا على رفع معدل التنمية اذا أضر الأمر بعدالة توزيع الدخل ، ولكن هذا لا يتعدى القول بأن زيادة الدخل لبعض الأفراد (الفقراء) أهم من زيادة الدخل لغيرهم . أما الفرض الأساسى ، وهو أن الجميع يرحبون بالمزيد من السلع ، فما يزال قائما لا يمس .

قد نذكر الاقتصادى بما أشار اليه أبو علم الاقتصاد نفسه ، آدم سميث ، من أن هناك حدودا لما يمكن أن تستوعبه المعدة الانسانية ، قاصدا أن هناك حدودا لما يمكن أن يطلبه المرء من الغذاء . ولكن الاقتصادى يجد من السهل الرد على هذا بقوله انه ، حتى فيما يتعلق بسلعة ضرورية كالغذاء ، نجد الانسان لا يكف عن التفنن فى تحسين نوع غذائه وتطوير الخدمات المتصلة به . فهو بعد أن يتناول أنواع الغذاء الضرورى ، يلجأ الى اضافة كميات الغذاء ، ثم يتفنن فى ابتداء وسائل جديدة لاعداده وتناوله ،

ثم يلجأ الى تناول غذائه فى المطاعم التى تتفنن بدورها فى ابتداع مختلف أنواع الخدمات الجديدة المصاحبة لتناول الطعام ، من اختيار طريقة تنسيق الموائد الى اختيار زى الخدم الذين يقدمون الطعام ، الى عزف الموسيقى اثناء تقديمه . الخ . قد يكون هناك حدود للمعدة الانسانية حقا ، ولكن هذا لا يعنى ان هناك حدودا لقدرة الانسان على الاستمتاع بالطعام ، او هكذا يقول لنا الاقتصادى . فاذا كان هذا صحيحا بالنسبة لشيء يتعلق بحاجات الانسان البيولوجية ، فما بالك بالآلاف المؤلفة من السلع والخدمات التى تثير خيال الانسان وعواطفه التى لا يمكن ان نتصور لها نهاية ؟

من الواضح اذن ان اثارة الشك فى صحة هذا الافتراض وواقعيته من شأنها ان تثير الشك فى كثير مما يقدمه لنا الاقتصادى من نظريات وما ينصح به من سياسات . فهل لنا ان نحاول اختبار مدى صلابة هذا الأساس الذى تستند اليه كثير من النظريات والسياسات الاقتصادية ؟

دعنا نبدأ على الفور بالزعم بان العكس تماما قد يكون هو الصحيح . وهو ان هناك حدودا لقدرة الانسان على الاستمتاع ، ليس فقط بأية سلعة او خدمة على حدة ، بل بكل السلع والخدمات مأخوذة ككل . لقد دأب الاقتصادى على التسليم بذلك فيما يتعلق بأية سلعة او خدمة منظوروا اليها على حدة (فقال بقانون تناقص المنفعة الحدية) ولكنه يفترض عكس ذلك فيما يتعلق بقدرة الانسان الكلية على الاستمتاع . على ان لدينا من الدلائل ما يشير الى ان ما ينطبق على سلعة واحدة ينطبق ايضا على السلع جميعا مأخوذة ككل .

دعنا نلاحظ أولا ان التأمل الذاتى ، أى ملاحظة كل منا لنفسه ، قد تؤيد هذا الذى نزعمه . وسأضرب مثلا بنفسى . على

أن لدى ميلا قويا الى الاعتقاد بأن ما ينطبق على في هذا الصدر ينطبق على غيرى أيضا . لقد بدأت حياتى طالبا ثم أصبحت استادا ، وتزوجت وأصبح لى اطفال ، وعشت فى أكثر من بلد ، ومررت مثل غيرى بتجارب ناجحة وأخرى فاشلة ، وبفترات أعوزنى فيها المال وأخرى من بحبوحة العيش ، فإذا بى أجد أن قدرتى على الاستمتاع بالحياة لم تتعد حدا معيناً فى جميع الظروف ، لم يتغير كثيرا مع تغيير ظروف حياتى العائلية أو العلمية أو المالية ، ومع اختلاف البلاد التى عشت فيها . كما أن قدرتى على المعاناة لم تتعد أيضا حدا معيناً . الا يصح لى أن افترض إذن أن لدى كل امرئ منا طاقة معينة لا يستطيع تجاوزها من حيث القدرة على الاستمتاع والقدرة على المعاناة أو أن لكل منا حدا أقصى لما يمكن أن يجنيه من الحياة من متعة وحدا أقصى لما يمكن أن يصل إليه من الشعور بالألم ؟ .

ثم دعنا نتساءل ثانيا : الا تؤدي بنا الى نفس النتيجة ملاحظتنا لأصدقائنا ومعارفنا وذوينا ؟ الا نميل مثلا الى ما يشبه القطع بأن فلانا ذو قدرة عالية على التمتع بالحياة ، نلتمسها فى تفاؤله المستمر أو سهولة اثارته ، أو صبره على الوحدة أو على العوز المادى ، وآخر ذو مزاج سوداوى ، قليل المرح ، مائل الى الحزن والتشاؤم ، قليل الصبر على نوائب الحياة ؟ وما الذى تعنيه هذه الملاحظة الا أن الناس تتفاوت فى قدراتهم على الاستمتاع وعلى التألم ، وأن لكل منهم بدوره حدا أقصى لهذه القدرة لا يستطيع تجاوزه ؟

تم فلنتساءل ثالثا . بل كيف يكون الأمر غير ذلك ونفس الانسان تسكن جسدا محدودا بأبعاد معينة وطاقات لا يستطيع تجاوزها ؟ فليست المعدة الانسانية وحدها ذات أبعاد محدودة ، بل أيضا ذراعاه وساقاه وصدره ودماعه . فإذا كان يستمتع بالسير على قدميه فان هناك حدودا لطاقته على السير ، وإذا

كان يستمتع بالقراءة أو الحديث فان هناك حدودا لهذا الاستمتاع
ايضا ترسمها حدود ذكائه وفهمه وخياله .

قد يكون صحيحا ان الثراء والدخل لا حدود لهما حقا ،
اللهم الا ما قد تتسع لقيده دفاتر البنك ، وقد لا يكون هناك حدود
لما يمكن أن يحصله الفرد من علم اللهم الا ما قد يكون للذاكرة
الانسانية من حدود ، أما قدرة الفرد على الاستمتاع بهذا أو بذاك
أو بغيرهما فالأرجح أنها محدودة بنفس ما يحد قدرات الانسان
المادية والعقلية .

بل أى شيء أوضح من أن حياة الانسان نفسها محدودة
بزمن معين ، أى أن الوقت المتاح للانسان ، وهو مورد يعتبره
الاقتصادى لازما لاستهلاك أية سلعة أو خدمة ، هو أيضا مورد
محدود ، ولكن كونه محدودا يضع بدوره حدودا على « الحاجات
الانسانية » وقدرة الانسان على الاستمتاع بأى مورد آخر . ان
هذا قد يسمح لنا بأن نذهب الى حد القول بأن قول الاقتصادى
« ان الموارد المتاحة محدودة ولكن الحاجات الانسانية غير محدودة »
يتضمن تناقضا من حيث أن ولحدا من أهم الموارد اللازمة لاشباع
الحاجات الانسانية ، وهو الوقت ، يضع أيضا حدا للحاجات
الانسانية نفسها .

انه متى وصلنا الى هذه النقطة فى التشكيك فى افتراض
الاقتصادى انه ليس هناك حدود للحاجات الانسانية ، وجدنا أن
الاستعاضة عن هذا الافتراض بالفرض المعاكس وهو ان لكل
انسان قدرة محدودة على الاستمتاع (وعلى الألم أيضا) من
شأنه أن يلقى ضروءا جديدا على بعض الظواهر التى يتجنب
الاقتصادى عادة مناقشتها ، بدعوى أنه لا سبيل للحديث حديثا
علميا عنها ، أو يتخذ منها موقفا نجده ممجوجا وسخيفا بسبب
اصراره على التمسك بافتراض قدرة الانسانى اللانهائية على
الاستمتاع بالحياة .

من ذلك مثلا ما نلاحظه ونذكره في حديثنا العابر من أن زيادة ما يخوزه الفرد من سلع كثيرا ما لا يقترن بزيادة درجة سعادته . ونحن كثيرا ما نذكر هذه الملاحظة على استحياء قد يكون مبعثه الخشية من أن تنتهم بالحسد أو الغيرة ، أو قد يكون مبعثه قوة الاعتقاد الشائع بأن « زيادة السلع خير من قلتها » أو اصرار الثرى على التظاهر بأنه أكثر استمتاعا بالحياة من الأقل ثراء . كما قد يكون مبعثه أن هذا النوع من الملاحظات ليس هناك وسيلة لاثبات صحته أو خطئه بسبب صعوبة أو استحالة قياس درجة الاستمتاع بالحياة أو السعادة . على أن هناك بعض الاحصاءات التي قد تعطى بعض التأييد لهذه الملاحظة العابرة . ليس هناك بالطبع أى نوع من الاحصاءات التي يمكن أن تدل على ما اذا كان الناس في مجتمع معين أكثر أو أقل سعادة في وقت معين عما كانوا في وقت سابق ولكن يمكننا أن نسأل فردا أو مجموعة من الأفراد عما اذا كانوا يعتبرون أنفسهم أكثر أو أقل سعادة بين تاريخين ، مع اتضاد اجاباتهم كمؤشر تقريبي للغاية ، ولكنه أفضل من عدمه ، عن حقيقة شعورهم . وهذا هو ما قام به بالفعل بعض علماء النفس في الولايات المتحدة ، إذ قاموا بعشرة استقصاءات على فترات منتظمة في الفترة فيما بين عام ١٩٤٦ و ١٩٧٠ ، سئلت فيها عينة عشوائية كبيرة من الأفراد ، تنتمي الى فئات مختلفة من الدخل والى مهن مختلفة ، السؤال الآتى : « أى وصف من الأوصاف التالية تعتبره أقرب الى وصف حالتك : سعيد للغاية - سعيد الى حد ما - لست سعيدا جدا - لست سعيدا على الاطلاق ؟ » ، فاذا بالنتيجة أن نسبة الاجابات التي يصف أصحابها أنفسهم سعاداء للغاية ، أو سعاداء الى حد ما ، أو ليسوا سعاداء جدا ، لم يلحقها أى تغير يذكر طوال فترة الخمسة والعشرين عاما المذكورة . وهي نتيجة ملفتة للنظر خاصة اذا عرفنا أنه خلال هذه الفترة زاد متوسط الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة بنحو ٦٢٪ . الا يمكن أن نجد في هذا بعض

التأييد لافتراض أن قدرة الإنسان على الاستمتاع بالحياة لها بالفعل حدود لا يمكن تجاوزها ؟

ولكن إذا كان هذا الذى نقوله صحيحا ، كيف لنا أن نفسر اقبال الناس اقبالا لا حدود له على زيادة دخولهم ، وانكباب الدول على رفع معدل النمو ، مهما كان المستوى الذى يبدأون منه مرتفعاً ؟ بعبارة أخرى : ما جدوى أن نصب المزيد من الشراب فى اناء ممتلئ ؟ اليس هذا هو التبديد بعينه ؟

تفسير ذلك فى اعتقادى هو أن المجتمعات الغنية - كالأفراد الأثرياء سواء بسواء - غير قادرة على رؤية عشرات الثغرات والثقوب التى يتسرب منها الشراب ، فلا الاناء يمتلئ ولا نحن نكف عن صب مزيد من الشراب فى محاولة لا جدوى منها لزيادة مستوى رفاهيتنا !

ان أبسط مثال لهذا التبديد هو ما تخلقه زيادة السلع والخدمات نفسها من إرهاق ونفقات نفسية واجتماعية لا يمكن التخلص منها الا بانتاج المزيد من السلع والخدمات . فتزايد عدد السيارات مثلا يخلق من المشكلات الناجمة عن الازدحام والضوضاء والتلوث ما لا يمكن تلافيه ، الا بتشديد مزيد من الطرق والجسور ، ومضاعفة عدد اشارات ورجال المرور والقائمين باصدار رخص السيارات ورجال الاسعاف . الخ . والامعان فى انتاج مختلف السلع التى لا هدف منها الا تخفيض العمل العضلى ، كمختلف وسائل المواصلات والمصاعد الكهربائية والسلالم المتحركة والمكانس الاوتوماتيكية وغيرها من الأدوات الكهربائية المستخدمة بالمنزل ، هى بدورها بحاجة الى مختلف أنواع السلع التى لا هدف منها الا تعويض الخسارة الناجمة عن تخفيض النشاط الجسمانى . كمستلزمات الألعاب الرياضية والرحلات وأنواع الغذاء المضادة للسمنة ، والأدوية المعوضة عما فقده الإنسان من صحة نتيجة

الامعان فى استهلاك وسائل الراحة . الخ . وهكذا نجد ان زيادة الكميات المنتجة من هذه السلع التى تقوم بمهمة تعويضية بحتة ، لا تتضمن فى الواقع اضافة الى الرفاهية بل تقتصر مهمتها على محاولة الابقاء على مستوى الاشباع السابق . انها لا تزيد الاناء امتلاء بل تعوض عما شرب منه . وهنا ينطبق على التنمية ما قيل مرة عن الزوجة . فكما ان الزوجة ، على حد تعبير زوج ماكر ، هى خير من يشاركك فى تحمل المتاعب التى ما كانت لتوجد لولا الزواج ، فان التنمية الاقتصادية هو خير علاج للمشاكل التى ما كانت لتوجد أصلا لولاها ! .

على انه ليس هناك فى الحقيقة نهاية لما يمكن تعداده من أمثلة على انتاج لا يزيد من مستوى الرفاهية بل يعوض عما فقد من انتاج قديم . فهناك العديد من السلع التى تقتل هى نفسها ما كانت تولده سلع أخرى من منفعة ، ومن ثم فهى لا تضيف الى الرفاهية بل تحل مصدرا جديدا محل مصدر قديم لنفس الدرجة من الاشباع . ولعل أوضح مثال لذلك ما يقرب على التغير المستمر فى الموضات ، فى الأزياء والسيارات والأجهزة الكهربائية . الخ . ان تودى الموضة الجديدة الى الاستغناء عن الموضة القديمة دون أية زيادة واضحة فى الرفاهية .

او فلنتأمل اقبال المراء ، عندما يزيد دخله أو ثروته عن حد معين ، على أنواع من المخاطرة والمغامرة ما كان ليخطر بباله القيام بها عند مستويات أدنى من الدخل . فالاقبال على المقامرة مثلا يمكن النظر اليه على انه محاولة يائسة من الرجل الثرى لزيادة رفاهيته ، فيقوم بتعريض نفسه عمدا للالكم المرتبط بانعدام اليقين بما اذا كانت عجلة الروليت سوف تستقر عند اللون الأحمر أم الأسود ، ثم بتعريض نفسه عمدا أيضا للخسارة ، بجلوسه ابتداء الى مائدة القمار ، طمعا فى أن يفوز بلذة تعويضها ! وكأننى بالمقامر ، وقد حار فى الاهتداء الى استخدام لأمواله يزيد

مباشرة من رفايته ، ومنعه ثراؤه نفسه من عدد من مصادر
المتعة الأخرى ، كمتعة السير على الأقدام مثلا ، أو المتعة المستمدة
من العمل لكسب الرزق ، لم يجد أمامه من وسيلة للحصول على
متعة جديدة الا بتعريض نفسه للآلام أملا في الاستمتاع بالقضاء
عليه .

بل ان بإمكاننا النظر الى الحملات الدعائية للسلع الجديدة
على انها تؤدي في المجتمعات الثرية وظيفة مماثلة لتلك التي
تؤديها المقامرة . فهذه الحملات تعتمد هي أيضا خلق شعور
بعدم الرضا لا يزول حتى يقوم المتعرض لهذه الحملات بشراء
السلعة الجديدة المعلن عنها . وكان وظيفة هذه الحملات هي افساح
مجال جديد تحتله السلعة المراد بيعها في « اثناء » المستهلك ذي
القدرة المحدودة على الاستمتاع ، ولا يتم خلق هذا المكان
الجديد الا بتخفيض مستوى الاستمتاع الذي كان قد بلغه
المستهلك من قبل . هذا الشعور بعدم الرضا قد يتم خلقه
عن طريق اشعار المستهلك بالخجل من نفسه أو بالفيرة من غيره
اذ يرى عن طريق الاعلان ، ان الناس من حوله قد بدأوا يستهلكون
تلك السلعة التي لم يبدأ هو في استهلاكها بعد ، أو عن طريق
اشعاره بالتقصير في أداء « الواجب » اذا لم يتم باستهلاك السلعة
أو الخدمة المعلن عنها ، كالاعلان عما يمكن ان يقدمه الزوج
لزوجته في عيد زواجهما ، أو عما يمكن ان يقدمه الابن لأمه في
عيد الأم ، أو عن شراء بوليصة للتأمين على الحياة لصالح
الأولاد ، أو عن المكان الذي « يجب » ان يقضى فيه عيد رأس
السنة .. الخ .

وحيث ان الوقت المتاح للمستهلك « للاستمتاع » بكل هذه
السلع والخدمات هو بالضرورة محدود بعدد الساعات التي
يستطيع المرء ان ينفقها كل يوم على الاستهلاك ، بعد طرح ساعات
النوم والعمل ، فان اضافة سلع جديدة الى ما بحوزته لابد ان

يكون على حساب الوقت الذى ينفقه فى الاستمتاع بالسلع القديمة .
يکفى أن تذكر أنفسنا بمن نصادفه من أفراد تراکمت لديهم
السيارات أو المنازل أو قطع الأثاث التى لا يكاد أصحابها
يتذكرونها . بله أن يستعملوها ، وكلهم ينطبق عليهم المثل الدارج
« عين الإنسان أكثر اتساعاً من معدته » . بل أننا جميعاً فى مواجهة
السلع الاستهلاكية كالمتضور جوعاً قبل جلوسه الى مائدة الطعام ،
نتصور بسبب ما نشعر به من جوع أن قدرتنا على استهلاك
الطعام هى قدرة غير محدودة ، ثم سرعان ما نصاب بخيبة الأمل إذ
نكتشف أن هذه القدرة محدودة للغاية ، وأن التهام صنف من
الطعام لابد أن يكون على حساب صنف آخر . ولعل تصوير
الاقتصادى لقدرة الإنسان على الاستمتاع وكأنها قدرة لا حدود
لها ، كان مفهوماً فى عصر كان الإنسان فيه بالفعل « يتضور
جوعاً ، إذ لم تكن الحاجات الانسانية الأساسية لغالبية الناس
قد تم اشباعها بعد . ولكن هذا التصوير أصبح من الضرورى
طرحه جانباً بعد أن تكررت تجاربنا ومشاهداتنا للمجتمعات المسماة
بمجتمعات الرخاء ، حيث رأينا تكرار الشعور بخيبة الأمل فى
أن يزيد مستوى الاشباع عن حدود معينة .

لقد شاع فى السنوات الأخيرة فى بعض دوائر الاقتصاديين
استخدام شعار « اشباع الحاجات الأساسية ، ومؤداه أن التركيز
فى عملية التنمية يجب ألا يكون على مجرد زيادة متوسط الدخل
للمجتمع ككل ، بل على اشباع الحاجات الأساسية لأشد فئات
المجتمع فقراً ، كالأكل والملبس والسكن ، على أساس أن القضاء
على أشد صور الفقر قسوة هو أولى الأهداف بالاهتمام ، وأن
زيادة متوسط الدخل للمجتمع ككل لا تتضمن بالضرورة تحقيق
هذا الهدف ، إذ قد تذهب زيادة الدخل لمن كانوا يتمتعون بالفعل
 بمستويات عالية من المعيشة . على أن هذا الشعار لم يجذب حتى
الآن إلا عدداً محدوداً من الاقتصاديين ، ولا يزال الجزء الأكبر
من الاقتصاديين الأكاديميين فى الغرب وفى بلادنا على السواء

يعتبر رفع هذا الشعار اقرب الى التعبير عن عاطفة نبيلة منه الى العلم . والراجع لدى أن سبب نفور معظم الاقتصاديين الأكاديميين في الغرب من هذا الشعار هو نفسه سبب نفورهم من إثارة أية دعوة الى إعادة توزيع الدخل ، وهو الاعتقاد المتأصل لديهم منذ زمن طويل باستحالة المقارنة بين مستويات الاشباع العائدة على افراد مختلفين . فمئذ وقت طويل والاقتصادى الغربى يرفض القول بأن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء الى الفقراء من شأنه زيادة مستوى الاشباع للمجتمع ككل ، من حيث أن المنفعة العائدة من جنيه اضافى يعطى للفقير اكبر من المنفعة التى يفقدها الغنى بفقده لنفس المبلغ . يرفض الاقتصادى الغربى هذه الحجة بقوله انه ليس هناك أى سبيل للمقارنة بين ما يفقده الغنى من منفعة فى حالة إعادة التوزيع وما يكسبه الفقير . فالاثنتان عالمان مختلفان كل الاختلاف ، لكل منهما ميوله وذوقه الخاص ، ومن ثم فلا سبيل لطرح الخسارة النفسية التى تتحقق لأحدهما من النفع النفسى العائد على الآخر .

ان هذا الموقف قد يكون مقبولا فى ظل الافتراض الاقتصادى التقليدى بأنه ليس هناك حدود لقدرة المرء على "استمتاع بالسلع والخدمات" ، ولكن متى بدأنا نشك فى صحة هذا الفرض ، كما حاولت أن افعل ، فان الخسارة النفسية العائدة على الغنى من فقدان جزء من دخله تصبح هى أيضا أمرا مشكوكا فيه ، بينما يمكن القطع بأن الفقير الذى لم يصل بعد الى مستوى من الدخل يمكنه من اشباع حاجاته الأساسية لم يبلغ بعد أقصى قدرته على الاستمتاع بالحياة واستخدام كافة طاقاته المادية والعقلية . فالمقارنة هنا هى بين زيادة مؤكدة فى المنفعة وخسارة مشكوك فيها .

خرافة المستهلك الرشيد

منذ أن كنا تلاميذ صفارا نتلقى دروسنا الأولى في الاقتصاد ، وحتى أصبحنا نعلم تلاميذنا الاقتصاد ، ونحن نقول : « دعنا نفترض أن المستهلك شخص رشيد » . وقد كنا نقبل هذا الفرض على أساس أنه ، حتى وإن لم يكن فرضا واقعيا تماما ، فهو على الأقل يبدو لنا وكأنه تبسيط معقول للواقع .

وكان معنى هذا الفرض البسيط الذي دأبنا على قوله : أن المستهلك شخص يحوز كمية معينة من الدخل ، يعرفها تمام المعرفة وله « ذوق » أو ميول معينة يعرفها أيضا تمام المعرفة ، ويواجه عددا من السلع والخدمات التي يعرف صفاتها وخصائصها ، فيشتري من كل منها كمية معينة بحيث يحصل منها كلها على أكبر قدر ممكن من المنفعة أو المتعة أو الاشباع . فإن لم يكن الأمر كذلك لكان من مصلحته ، ولقام بالفعل ، بإعادة توزيع دخله بين مختلف السلع والخدمات بحيث يصل فعلا الى أقصى قدر من الاشباع .

ان الاقتصادى كان دائما على استعداد للاقرار بوجود بعض الاستثناءات القليلة ولكنه لا يعتبر هذه الاستثناءات من الأهمية بحيث تدفعه الى اسقاط هذا الافتراض . من هذه الاستثناءات مثلا تأثير العادة . فالمستهلك قد يستمر فى شراء سلعة معينة ، بكمية معينة ، بحكم العادة وحدها حتى بعد أن يصبح ما يحصل عليه منها من اشباع اقل مما كان .

كذلك يقر الاقتصادى بأن واقعية هذا الفرض تستند أيضا الى مدى تحقق فرض آخر هو قابلية السلع للتجزئة ، وهى قد لا تكون كذلك . فانا للأسف اذا شرعت فى شراء سيارة ، لا أجد أمامى سيارة بألف جنيه وأخرى بتسعمائة وثلاثة بثمانمائة . . . الخ ومن ثم قد أجد نفسى مضطرا الى أن أنفق على السيارة أكثر مما كنت أحب . ولكن فيما عدا هذه الاستثناءات أو التحفظات تظل صورة المستهلك فى ذهن الاقتصادى هى صورة لشخص يملك زمام أمره ويتحكم فى مصيره ، ويحصل على ما يحب (فى حدود دخله طبعا) ولا يحصل الا على ما يحب .

والذى أريد قوله هنا هو انه قد ان الأوان للاعتراف بأن هذا التصوير للمستهلك قد أصبح يتعارض مع الواقع لدرجة يتعين معها الكف عن استخدام هذا الافتراض كلية ، وان افتراض الرشاد فى المستهلك ، وافتراض قدرته على الوصول الى أقصى قدر من الاشباع ، وان لم يكن يتعارض تعارضا صارخا مع حقيقة الأمور عندما كان يكتب الاقتصاديون الأوائل ، قد أصبح اليوم يتضمن من التضليل أكثر مما يتضمن من تصوير الواقع أو حتى من الاقتراب منه .

لقد كان الاقتصاديون الأوائل يتصورون مستهلكا ينفق دخله فى الأساس على ضرورات الحياة ، كالماء والملبس والسكن ، وهى أشياء يسهل على المرء أن يعرف صفاتها المادية الحقيقية ويتحقق منها ، كما يسهل عليه أن يتنبأ بمقدار المنفعة أو الاشباع

الذى يحصل عليه من استهلاكها . أما الآن فان جزءا كبيرا من الدخل ، هو الجزء الأكبر فى المجتمعات المسماة بمجتمعات الرخاء ، ينفق على سلع وخدمات لا يمكن اعتبارها من قبيل الضرورات ، وكثير منها يتميز بدرجة عالية من التعقيد ، سواء فى طريقة صنعها أو حتى فى طريقة استهلاكها ، من التليفزيون والمكنسة الكهربائية الى الحاسب الالى وأجهزة التسجيل . الخ ، وهذا النوع من السلع من الصعب على المستهلك العادى ، الذى يمثل الغالبية من الناس ، أن يحيط بصفاته المادية وقدرته على تلبية حاجاته ، أو أن يعرف على وجه الدقة مقدار المنفعة التى يمكن أن يحصل عليها منه ، أو على الفترة الزمنية التى يمكن أن يتوقع دوام هذه المنفعة خلالها . ف شراء المستهلك لهذا النوع من السلع ، يكاد أن يتضمن دائما نوعا من المقامرة ، أشبه بشراء « ورقة اليانصيب » ، والتى لا يعرف ما اذا كانت ستدر عليه ربحا حقيقيا أو ستصبح عما قريب قصاصة من الورق عديم القيمة .

ثم ان هذه الأنواع الجديدة من السلع أصبحت تتطلب فى كثير من الأحيان سلعا وخدمات مكملة ، لا يمكن الاستمتاع بالأولى الا بوجود الثانية ، وتزداد هذه الحاجة الى السلع المكملة كلما زادت السلعة تعقيدا . والمستهلك كثيرا ما لا يعرف على وجه الدقة ، ولا يقول له البائع مقدما ، مدى اعتماد السلع التى يشتريها على سلع أخرى ، أو تجده على الأقل لا يعرف على وجه الدقة ما سوف يكلفه الحصول على هذه السلع المكملة أو الخدمات الكفيلة بصيانتها . فنادرا ما يعرف المشتري لسلعة كهربائية وقت شرائها تكلفة استهلاك الكهرباء اللازمة لاستعمالها ، أو تكاليف صيانتها . وشراء تذكرة الطائرة قد يبدو لمن يعتزم السفر وكأنه كفيل بالوصول به الى المكان الذى يريد بلوغه ، فاذا به يكتشف أن هناك عددا لا نهاية له من السلع والخدمات التى يتعين شراؤها لاتمام السفر بالفعل ، من تكاليف الانتقال الى المطار الى استخراج

تأشيرات الدخول الى رسوم تجديد جواز السفر الى ضريبة المطار ، وهى نفقات يكاد يستحيل عليه مقدما ان يعرف مقدارها على نحو الدقة ولا حتى ان يتنبأ بضرورتها . واذا بكل اتفاق قديم يورطه فى اتفاق جديد ويستحيل عليه بعد لحظة معينة بعد ما تورط فيه من اتفاق ، ان يعود ادراجه ويلغى المشروع بأكمله .

وفى عصر تتعدد فيه أصناف السلع وأنواعها بدرجة لم يعرف لها مثيل من قبل ، بحيث يواجه المستهلك عشرات الأصناف من الجبن أو اللحم ، وعشرات المجلات الاسبوعية والشهرية ، والمسرحيات والأفلام والفرق الموسيقية وعشرات القنوات التليفزيونية والبرامج الاذاعية ، يصبح من العبث ان نفترض ان المستهلك قادر على المقارنة بين المنفعة المتوقعة من كل من هذه الأصناف وبين اثمانها ، لكى يحقق أقصى اشباع ممكن من دخله . واذا بالمستهلك مضطر الى ان يترك نفسه تحكمه العادة أو الصدفة أو الايحاء من البائع . وليس هناك أى سبب للاعتقاد بان الاختيار سيكون متفقا مع ميوله الحقيقية . بل وقد تكون نتيجة الاختيار أسوأ مما كانت عندما كانت الأصناف المطروحة أمامه محدودة العدد . ان كثيرا ما يجد المستهلك نفسه فى مواجهة « سلع رديئة قامت بطرد السلع الجيدة » من فوق رفوف المحلات التجارية ، أو أمام ايحاءات متكسرة بتجربة أصناف جديدة لا تستحق التجربة . لا عجب ان شبه أحد الكتاب حالة المستهلكين فى العصر الحديث بحالة الجالس فى مطعم صينى ، حيث يواجه بقائمة طويلة من أصناف الطعام التى يجهل كل شىء عن تسعة أعشارها على الأقل ، فاذا به يطلب صنفا سبق أن جربه ، ولكنه ليس بالضرورة أقرب الأصناف المتاحة الى ذوقه ، أو يطلب صنفا هو أبعد ما يكون عما يريد .

ولسنا فى حاجة الى تكرار ما هو معروف من خضوع المستهلك المستمر لخداع الحملات الدعائية ، ولكن هذا الخداع

لم يعد الآن يقتصر على مجرد ترغيب المستهلك فيما هو ليس بحاجة اليه ، كتغيير طراز السيارة أو جهاز التسجيل ، بل أصبح فى كثير من الأحيان يندرج فى باب الكذب المحض . فالكتب الجديدة مثلا أصبحت تحمل عناوين ضعيفة الصلة بمحتويات الكتاب ، ولكنها أكثر اجتذابا لاهتمام المستهلك ، وتحمل على غلافها مقتطفات مما كتبه النقاد عن الكتاب ، ممهورة بامضائهم ، ولكنها تسقط من هذه المقتطفات ما قد يكون قد أشار اليه النقاد من عيوب فى الكتاب . وقل مثل ذلك عن اعلانات الأفلام السينمائية ونشرات الوكالات السياحية . . الخ .

على أن جزءا كبيرا من الحملات الدعائية للمسلع يشترك فى نوع آخر من الخداع . ذلك أنه حتى لو صدقت هذه الدعاية فيما تزعمه عن الفترة التى يمكن أن تدوم خلالها السلعة من الناحية المادية البحتة ، دون أن تبلى أو تتوقف ، فهى دائما تحاول خداع المستهلك فيما يتعلق بفترة دوام المتعة المستمدة من السلعة ، إذ تحاول إيهام المستهلك بأن المتعة التى يمكن أن تجلبها له السلعة سوف تدوم مدة دوامها المادى ، وهو أمل سرعان ما يظهر أنه أمل موهوم . فسرعان ما تعجز السلعة عن توليد المتعة التى ظن المستهلك أنها ستستمر . مثال ذلك الآلات الموسيقية التى تكاد لا تحتاج الى عازف ، إذ سرعان ما يكشف المستهلك أنها تفرض عليه درجة من السلبية تتنافى مع أية متعة حقيقية ، أو نوافذ السيارة التى يمكن فتحها واغلاقها بالضغط على زر ، إذ سرعان ما يكشف أن فترة الاستمتاع بها قد لا تمتد لفترة أطول من لحظة الزهو بها ، لأول مرة ، أمام المعارف والجيران .

ثم أن نمط الحياة الحديثة يتميز ، أكثر منه فى أى وقت مضى ، باضطرار المستهلك الى الدخول فى نوع من التعاقد غير محدد الشروط يضع المستهلك نفسه بمقتضاه تحت رحمة البائع

بحيث لا يصبح المستهلك مقر من قبول كل ما يستجد من الشروط ، ومنها ما لو علم به مقدما ما كان ليرتبط بهذا التعاقد ابتداء . الأمر الذى يعنى فى نهاية الأمر أن مقدار الرفاهية (أو الاشباع) الذى يحصل عليه بالفعل أقل بكثير مما كان يتوقعه . وأبسط مثال على ذلك دخول المستهلك فى مطعم دون أن يكون لديه أكثر من فكرة تقريبية جدا عما يمكن أن تكلفه الوجبة فيه ، فإذا به يستدرج الى استهلاك ما كان فى غنى عنه ، والى أن يدفع مقابل ما يستهلكه أكثر بكثير مما كان يتوقع ، ويكون اكتشافه لذلك بعد فوات الأوان . ولكن هذا مجرد مثال بسيط لما يتعرض له المستهلك باستمرار ، ابتداء من تعاقد مع مصلحة التليفونات على تركيب تليفون فى منزله ، تحتفظ المصلحة بمقتضاه بتغيير الشروط والأسعار كما تشاء ، الى الحاق أولاده بمدرسة لا تكف عن مطالبته بدفع ما لا طاقة له بدفعه ثمنا لخدمات حقيقية أو موهومة ، الى استدعائه كهربائيا الى منزله لاصلاح عيب فى أجهزته الكهربائية أو تركه لسيارته فى جراج لاصلاحها دون أن يدرى شيئا عما يمكن أن يطالب به فى النهاية . ومع انتشار الاحتكار ، لا يكون أمام المستهلك المسكين بديل عن قبول مثل هذا النوع من التعاقد ابتداء ، والاستمرار فيه حتى بعد اتضاح ما يتضمنه من استغلال .

وكلما أمعن المجتمع فى زيادة انتاجه من السلع الكمالية والتفنن فى اضافة أنواع جديدة من السلع كلما زادت نسبة السلع ذات « الآثار الجانبية » التى يتعذر علينا أن نعرفها مقدما على وجه الدقة . فيوما بعد يوم يكتشف أن دواء بدأ استخدامه منذ سنوات له آثار جانبية شديدة الضرر بالصحة ويتم منعه من التداول ، أو يكتشف أن مادة كيماوية معينة تستخدم فى انتاج بعض السلع الاستهلاكية قد تكون من الأسباب المؤدية الى الاصابة بالسرطان ، أو أن الافراط فى استخدام نوع من المبيدات الحشرية يؤدى الى التسمم ، أو أن الاستعانة باللبن الصناعى عن لبن الأم

الطبيعى قد يحرم الطفل من بعض ما يحتاجه للنمو . الخ ، وكلما زاد هذا النوع من السلع أصبح ذلك الافتراض الذى يتصور المستهلك عالما علما كاملا بطبيعة السلع المستهلكة وآثارها على رفاهيته ، أبعد أكثر فأكثر عن الواقعية ، وأصبحت صورة المستهلك الرشيد ، أقرب الى الخيال منها الى الحقيقة .

أضف الى كل ذلك أن كلا منا بطبيعته يعاني من بعض صور اللاعقلانية التى تسمح للمنتج أو البائع باستغلالها لصالحه . فنحن جميعا نحب الشيء المألوف ونركز اليه ، ولكننا أيضا سريعو الملل محبون للجديد والطريف ، وليس فى هذا أو ذاك ما يمكن وصفه باللاعقلانية لولا أننا نتصور دائما أن قدرتنا على الاستمتاع بالشيء الجديد أكبر وأطول عمرا من قدرتنا الحقيقية . ونحن فى هذا نشبه الطفل الذى يصر على الحصول على لعبة جديدة ولا تفلح معه أى محاولة لإقناعه بأنه سرعان ما يزهدا ويمطأ ويرغب فى غيرها . ومهما حاولت أن تذكر الطفل بتجاربه السابقة مع لعبة القديمة وكيف نرك الواحدة منها بعد الأخرى بمجرد أن زالت عنها الجدة ، فإنه يصر على أن هذه اللعبة الجديدة ليست كغيرها ، وإن قدرته على الاستمتاع بها أطول عمرا . هكذا نبدو نحن تماما تجاه مختلف سلع الاستهلاك التى تعرض علينا ، ومختلف الموضات التى يرغبنا المنتج فيها ، إذ نميل الى أن نتصور أن قدرتنا على الاستمتاع بأى منها سوف تستمر زمنا أطول بكثير مما تستمر فى الحقيقة .

كذلك نجد كلا منا يميل فى بعض الأحيان الى تعليق أهمية مبالغ فيها ودون مبرر على الاستمتاع الحالى على حساب الاستمتاع فى المستقبل وفى أحيان أخرى نفعل العكس ، ولكن بصورة لا عقلانية أيضا . فنحن أحيانا نتصرف ، بصدد سلع الاستهلاك ، وكأننا سوف نموت غدا ، فنبالغ فى الانفاق على ما يحقق لنا منافع فورية ، مضحين فى سبيل ذلك بالاستمتاع

فى المستقبل ، شأنا فى ذلك شأن الطفل الذى لا يستطيع الانتظار الى وقت وجبة الغذاء فيصر على تناول الحلوى الآن ، ولو أفسد ذلك عليه متعة الوجبة الكاملة • ولكننا أيضا نتصرف فى بعض الأحيان وكأننا نعيش أبدا ، فيؤجل الاستهلاك يوما بعد آخر وسنة بعد أخرى ، بالاضافة الى مدخراتنا ، على أمل أن يأتى يوم نرتاح فيه تماما من عناء العمل ونبدأ فى الاستمتاع بما سبق لنا ادخارم ، فاذا بهذا اليوم لا يأتى أبدا • والنتيجة فى جميع الأحوال أننا نتصور أننا نعمل على زيادة رفاهيتنا دون أن ننجح فى ذلك ، فالامعان فى زيادة الاستهلاك الحالى كثيرا ما يكون على حساب تخفيض لم نكن نتوقعه فى مستوى الاستمتاع فى المستقبل ، وتأجيل الاستهلاك على أمل تحقيق استهلاك أكبر فى المستقبل كثيرا ما ينتهى الى التضحية بالاثنين •

هل أن الأوان انن أن يكف الاقتصادى عن الحديث عن رشد المستهلك وعقلانيته وأن يحدثنا بدلا من ذلك عن حيرته وضعفه وتناقضاته ؟ وبدلا من أن يحدثنا عن المستهلك الرشيد أو ليس أولى به أن يحدثنا عن المستهلك « الغافل » الذى تعمل قوى لا نهاية لسلطانها على استمرار غفلته ؟

طلب الراحة وطلب المتعة

قيل مرة أن أهم الموضوعات وأجدرها بالاهتمام هي تلك التي تقع على الحدود الفاصلة بين العلوم ، وليست تلك التي يمكن القطع بأنها تنتمي الى علم دون آخر . وقد لا يكون هذا القول صحيحا على اطلاقه ، ولكن لا شك عندي في أنه صحيح فيما يتعلق بكثير من الموضوعات التي يتناولها الاقتصادى بالبحث . فهنا نجد ان ما ينتمى منها الى علم الاقتصاد البحث كثيرا ما يكون اقل أهمية واقل استحقاقا للاهتمام من تلك التي تقع على الحدود الفاصلة بين الاقتصاد وغيره من العلوم كعلم النفس ، أو السياسة ، أو علم الاجتماع ، أو الفلسفة .

ولعل هذا هو السبب في أن بعض علماء الاقتصاد المبرزين ، بعد أن ينفق الجزء الأكبر من حياته في بحث موضوعات تنتمي الى علم الاقتصاد البحث ، نجده يتحول الى الكتابة في موضوعات يصعب تصنيفها الى علم دون غيره ، بل تقع على الحدود القائمة

بين الاقتصاد والسياسة ، أو بين الاقتصاد والفلسفة أو بين الاقتصاد وعلم النفس ، وهكذا .

وأخر هؤلاء الاقتصاديين المبرزين الذين مروا بهذا التحول هو الاقتصادي الأمريكي « تيبور سكيثوفسكى » Tibor Scitovsky الذى نشر فى منتصف السبعينات كتابا شيقا للغاية اسمه « اقتصاد بلا بهجة » The Joyless Economy عبر فيه عن سخطه على الحالة التى وصلت اليها النظرية الاقتصادية فى الاستهلاك ، وخلوها من أى محتوى ذى بآل ، ويعدها عن تصوير الواقع . وقد رد هذا العجز أو الفشل الى أن الاقتصادى وهو يبحث فى الاستهلاك لم يحاول أن يتخطى دائرة اختصاصه الضيقة ، أو الاستفادة من بعض النتائج الشيقة التى وصل اليها علماء النفس . وحاول هو أن يتصدى لهذه التجربة ، أى أن يمزج بين النتائج التى يصل اليها الاقتصادى والنتائج التى يصل اليها علم النفس ، فيما يتعلق بتفسير سلوك المستهلك . وقد حاول ذلك وهو يشعر بكثير من الوجل والخوف من رد فعل زملائه من الاقتصاديين الأكاديميين ، شأنه فى ذلك شأن كل من حاول قبله أن يقوم بتجربة مماثلة فى تخطى حدود اختصاصه . خاصة وأنه كان يحظى بمكانة خاصة بين هؤلاء الاقتصاديين لما قدمه من بحوث مبتكرة فى الاقتصاد البحت . وقد قال بصراحة فى مقدمة كتابه الأخير أن بعض زملائه الذين قرأوا مخطوطة كتابه قبل نشرها قد شعر بالعطف والاشفاق عليه لما اعتبره بمثابة « تسلل الضعف الى عقله » ، أن يقدم على مثل هذه المحاولة . ولكنه لم يبال بهذا ، وأقدم على نشر كتابه الذى أجده أبعد ما يكون عن هذا الوصف ، بل أجده على العكس ، مساهمة نادرة فى اتجاه صحى ، ربما أدت ، لو اقترنت بمساهمات مماثلة فى نفس الاتجاه ، الى تصحيح مسار علم الاقتصاد ، واعادته مرة أخرى ، كما كان فى بداية عمره ، علما يهتم بحياة الناس ورفاهيتهم ، أكثر من

اهتمامه بالأناقة النظرية والدقة الرياضية ، وهو مرض يعانى منه فى الوقت الحاضر ليس علم الاقتصاد فقط بل كثير من العلوم الاجتماعية الأخرى .

يبدأ سكيترفسكى بلوم الاقتصادى على ما دأب على تقريره من أن هدف المستهلك من شراء سلعة أو خدمة هو الحصول على المنفعة أو الاشباع ، على أساس أن هذا القول لا يقدمنا خطوة الى الأمام فى فهم سلوك المستهلك . ذلك أن الاقتصادى قد بلغ به الحذر درجة جعلته يحدد معنى المنفعة أو الاشباع على نحو يجعله مرادفا للطلب نفسه أو لعملية الشراء نفسها . فالاقتصادى لا يريد أن يتكلم عما يحدث نتيجة الحصول على السلعة ، أو ما يحدث فى نفسه مما يجعله يريد الحصول عليها (إذ يعتبر أن هذا ليس من اختصاص الاقتصادى بل من اختصاص علم النفس) . فكانت النتيجة أنك إذا سألت الاقتصادى عن ماهية هذه المنفعة التى يهدف المستهلك الى الحصول عليها لم يقل لك أكثر من أن هذه المنفعة « هى ما يريد المستهلك الحصول عليه » ، وإذا سألته عما يحدث للمستهلك إذا حدث وحصل على السلعة لم يقل لك الاقتصادى أكثر من أنه فى هذه الحالة « يكون قد حصل على ما أراد الحصول عليه » .

لا عجب إذن أن نجد طالب الاقتصاد بعد أن يفرغ من دراسة نظرية الاستهلاك ، التى قد تستغرق منه ما لا يقل عن ربع أو ثلث ما يسمى « بالنظرية الاقتصادية الجزئية » لا زال عند نفس المستوى من المعرفة (أو فلنقل من الجهل) الذى بدأ به ، وإذا به غير قاصر على الادلاء بأى رأى أو نصيحة لغيره أو لنفسه . كل ما يتعلمه فى هذه الفترة هو مجرد « لغة جديدة » فى التعبير عما يعرفه الرجل العادى الذى لم يسمع عن علم الاقتصاد قط ، من أمثال « إذا زاد السعر انخفض الطلب » أو « إذا زاد دخل المستهلك زاد طلبه » .. الخ .

يحاول سكيترفوسكى اذن ان يخطو خطوة ولو صغيرة الى
الامام ، فى شرح سلوك المستهلك على امل ان تمكنه هذه الخطوة
من تفسير تلك الظاهرة الغريبة التى تبدو عسيرة التفسير ،
ولا يحاول الاقتصادى التقليدى ، بكل ما لديه من أدوات التحليل ،
تقديم تفسير لها وهى : عجز المجتمع الأمريكى ، والمجتمعات
الثرية بوجه عام ، عن زيادة رفاهية الفرد وسعادته ، رغم كل
ما تقدمه له من سلع وخدمات .

فيميز سكيترفوسكى بين الراحة comfort والمتعة pleasure
ويقول ان هذا التمييز ، الذى يقبله عالم النفس ويعترف به منذ
زمن ، يذهب بنا شوطا بعيدا فى فهم سلوك المستهلك الأمريكى .
ولكن من أجل ان نفهم الفارق بين الراحة والمتعة ، يجب ان نفهم
أولا معنى فكرة أساسية هى الاثارة arousal ، والمقصود بها
تهيج الشعور أو العاطفة ، كالذى نحس به لدى الشعور بالجوع
أو التعب ، بالحرارة أو البرودة ، أو بالرغبة الجنسية ، أو
بالتشوق الى المعرفة ، أو بالدهشة .. الخ .

ثم دعنا نتفق على ان الألم انما ينتج عن زيادة درجة الاثارة
عن حد معين أو عن نقصانها عن حد معين . أما ان الألم ينتج عن
تجاوز الاثارة حدا معيناً ، فهو واضح ، كالذى نشعر به فى
حالة شدة الجوع أو التعب الجسمانى أو الحرمان الجسمى
الشديد ، ولكن يمكن أيضاً ان نستخدم لفظ « الألم » للتعبير عن
انخفاض درجة الاثارة دون حد أدنى ، وهو ما نعيشه عندما نصف
حالتنا بالملل والسأم ، ان لا نجد ما « يستثيرنا » من أى نوع كان .

يمكننا الآن ان نميز بين الراحة والمتعة . فالراحة هى ذلك
الشعور الذى ينتابنا لدى القضاء على الألم ، كتناول الطعام بعد
جوع ، أو الاسترخاء بعد مجهود عضلى مرهق ، أو الدخول الى
مكان معتدل الحرارة بعد قضاء بعض الوقت فى مكان شديد
الحرارة أو شديد البرودة ، أو الذى ينتابنا لدى القضاء على

السام بوصولنا الى نهاية رحلة قطار طويلة ومملة ، أو انتهاء حديث شخص ثرثار ثقل الظل .

أما المتعة فهي شيء مختلف تماما . والفارق بينها وبين الراحة ، كما يقول سكيثوفسكى ، هو الفارق بين الصورة الفوتوغرافية والشريط السينمائي . فإذا كانت الراحة هي ما يشعر به الإنسان لدى وصول « الاثارة » الى مستواها الأمثل (أى . مستواها غير المفرط فى الارتفاع أو الانخفاض) فان المتعة هي ما يشعر به الإنسان اثناء عملية الانتقال من مستوى الاثارة المفرط فى ارتفاعه أو انخفاضه الى ذلك المستوى الأمثل . ويشبه سكيثوفسكى الفارق بين الراحة والمتعة بالفارق بين السرعة التى تسير بها السيارة وبين الانتقال من سرعة لأخرى ، سواء كان هذا الانتقال الى سرعة أكبر أو أقل . أو فلنقل ان الشعور بالراحة أو عدمها يتعلق بدرجة تهيج العاطفة (وهى التى يشبهها بسرعة السيارة) أما المتعة فتتعلق بتغير درجة التهيج هذه (وهو ما يشبهه بزيادة السرعة أو تخفيضها) .

ولنضرب مثالا يوضح ما يعنيه . فالاحساس بالجوع مثلا هو حالة تتميز بارتفاع درجة الاثارة الى أكثر من المستوى الأمثل ، فإذا شرع الجائع فى تناول الطعام فهو يشعر بالمتعة طوال تناوله الطعام (أى طوال تخفيض مستوى الاثارة فى اتجاه المستوى الأمثل) وهو يشعر بالراحة لدى انتهاء حالة الجوع (أى لدى الوصول الى ذلك المستوى الأمثل) ويظل يشعر بها طالما لم يغادر هذا المستوى . ولكن بمجرد وصوله الى المستوى الأمثل تنتهى المتعة ، وأن بقيت الراحة . أو فلنضرب مثالا آخر . قد يشعر شخص بالملل ، وهى حالة يمكن وصفها بأن مستوى الاثارة فيها قد انخفض دون حدها الأمثل ، فيشرع فى قراءة قصة مثيرة فيشعر بالمتعة طوال الفترة التى ترتفع فيها درجة الاثارة فى اتجاه المستوى الأمثل ، بل وقد تتجاوزه ، فيشعر

أيضا بالمتعة طالما هو مستمر في القراءة بقصد الوصول الى حل للغزها أو معرفة نهاية الصراع فيها ، وتنتهي متعة القراءة بانتهاء القصة والوصول بدرجة الاثارة الى مستواها الأمثل ، وهنا فقط يشعر بالراحة . نفس هذا التصوير يمكن أن يستخدم لوصف ممارسة الجنس ، أو المتعة المستمدة من أى نشاط فنى أو رياضى أو علمى .

ان ما يسميه الاقتصادى بالمتعة أو الاشباع ليس اذن شيئا واحدا متجانسا ، بل يمكن تصنيفه الى شيئين متميزين : الراحة والمتعة . ويقول سكيترفسكى ان هناك العديد من الدلائل التى تشير بأنهما بالفعل نوعان متميزان من الشعور . فهناك أولا التأمل الذاتى الذى يدلنا على أننا عندما نصف أنفسنا بأننا نشعر بالراحة أو الارتياح فانما نعنى شيئا مختلفا عما نعنيه عندما نصف أنفسنا بأننا نشعر بالسعادة أو البهجة أو المتعة أو الحماس . كما يدلنا التأمل الذاتى أيضا على أننا يمكن أن نشعر بالآلم (أو عدم الارتياح) وبالسعادة أو المتعة فى نفس الوقت ، كما لو أصابك ألم الأسنان صباح يوم زواجك . بل ان هناك من التجارب التى أجريت على بعض الحيوانات ما يشير الى أن مراكز المخ التى تتأثر بالصدمات الكهربائية المؤلمة ، والتى يحاول الحيوان تجنبها ، هى غير مراكز المخ التى تستجيب للمؤثرات المحببة أو الممتعة . يؤيد ذلك أيضا ما نلاحظه من أن الشعور بالمتعة هو فى العادة أقصر عمرا من الشعور بالراحة ، وأننا نشعر بالمتعة أثناء محاولتنا الوصول الى هدف معين وليس عندما نحقق هذا الهدف بالفعل ، فإذا وصلنا الى الهدف قد نشعر بالارتياح ولكن تزول عندئذ المتعة ما لم نذهب فى محاولة تحقيق هدف آخر .

من الممكن اذن للمرء أن يحقق مستوى عاليا ومستمر من الراحة دون أن يشعر بالبهجة ، ولكن من غير الممكن أن يحصل

على البهجة أو المتعة دون أن يتعرض لدرجة من التوتر أو إثارة المشاعر . ان المتعة التي يحصل عليها الباحث في معمله ، أو الأديب وهو يكتب روايته ليست الا نتاج التوتر والاثارة ، كما ان الطفل الذي تلقيه بذراعك في الهواء ثم تلتقطه انما يستمد متعته مما عرضته له من توتر وخوف مؤقت . ومدينة الملاهي التي يعشقها الأطفال ليست الا مجموعة من المحاولات لخلق المتعة عن طريق الخلق المتعمد للتوتر والخوف .

فاذا كان الأمر كذلك ، فان المرء أو المجتمع قد يخطئ خطأ فاحشا اذا حاول ، سعيا وراء الراحة ، أن يتجنب كل أنواع التوتر والاثارة . على أن هذا هو بالضبط ما نلاحظه في المجتمعات المسماة بمجتمعات الرخاء ، والتي تقبل على تقليدها شرائح متزايدة من الأفراد المنتمين الى المجتمعات الفقيرة .

فأجهزة تكييف الهواء المنتشرة في كل مكان تمنحك الراحة من تقلبات الجو ولكنها تحرمك في نفس الوقت من المتعة الناتجة عن تخفيض درجة الاثارة الذي يتوفر لك بالانتقال من مكان بارد الى مكان أكثر دفئا أو العكس . والموسيقى الدائمة التي يوفرها لك مجتمع الرخاء في السيارة والمطاعم والمحلات التجارية تحرمك من التشوق الى الذهاب للاستماع المباشر الى عزف أو غناء لا يحدث الا مرة واحدة . وإباحة حرية ممارسة الجنس في أي وقت ومع أي شخص أوشك أن يقضى على متعة الحب والشوق والانتظار . والآلات الموسيقية الحديثة التي تريحك من عناء تعلم العزف تحرمك من متعة التعلم نفسه والتنمية المستمرة لقدراتك . والطعام الجاهز الذي لا يطالبك بأكثر من فتح علبة أو فض غلاف ، يحرم ربة البيت من متعة التقنن في الطهي والتشوق الى عبارات الاستحسان من الزوج والأولاد . الخ .

وليس هناك نهاية لما يمكن تعداده من أمثلة لما يقدمه مجتمع الرخاء المزعوم ويؤدي الى القضاء على مصادر المتعة والبهجة ،

باسم العمل على راحتك • وفى سبيل راحتك يخبرك المذيع يوميا بما سوف يكون عليه الطقس غدا ، فيعفيك من الدهشة أو المفاجأة ، وفى سبيل راحتك تقوم الشركات السياحية بتنظيم رحلاتك منذ تركك لمدينتك وحتى عودتك ، وتنظم لك برنامجك اليومي والمدة التى يجب أن تقضيها فى تأمل كل أثر من الآثار ، وفى سبيل راحتك توضع لافتات على سفوح الجبال تخبرك بأنه « على بعد مائة متر يمكنك التمتع بمنظر خلّاب ! » أو يباع لك جهاز صغير يمكنك به فتح وإغلاق التلفزيون دون أن تترك مقعدك • فإذا بالحياة تصبح أكثر راحة حقا ، ولكن يكاد يموت الناس ساما •

ولكن الناس لا تصبر على السام كما أنها لا تصبر على الألم ، فإذا بمجتمعات الرخاء ، أن تحاول تعويض الناس عما خلّقه من سام ، تقع فى أغرب أنواع اللاعقلانية • فهذه المجتمعات ، أن قدمت للناس السيارة الخاصة التى تضم كافة أسباب الراحة ، حاولت تعويض السام الناتج عما يصيب سائقها من شلل تام ببعض الحيل الباهظة التكاليف • فمن أجل اسباغ نوع من الجودة والتغيير على السيارة الخاصة ، كتغيير شكل السيارة الخارجى أو إدخال بعض الملامح الجديدة عليها دون إجراء أى تحسين على قدرة السيارة كوسيلة من وسائل الانتقال ، ينفق المجتمع الأمريكى ما يزيد على عشرة بلايين دولار كل عام • وفى محاولة للتعويض عن رتابة الحياة الناتجة عن الإفراط فى استخدام وسائل الراحة يقبل شباب مجتمعات « الرخاء » على مختلف أنواع العنف والمخدرات ويزداد تناول الضمور وترتفع معدلات الطلاق • يذكرنا بذلك مشهد من مشاهد فيلم جيمس دين الشهير ، الذى ظهر فى الخمسينات باسم « ثائر بلا قضية » ، أن يقرر مجموعة من الشباب القيام بلعبة خطيرة ، فيتجه كل منهم بسيارته فى سرعة بالغة نحو حافة جبل ، ويكون معيار البراعة هو القدرة على إيقاف السيارة قبل السقوط فى الهاوية ، وجزاء الفاشل اما الموت ، اذا سقط من أعلى الجبل بالفعل ، أو أن يطلق عليه زملاؤه وصف

« الدجاجة المذعورة » إذا قفز من السيارة قبل الأوان . وإذا ارتقاع أحد المشاهدين وسأل البطل عن سر قيامه بهذه اللعبة الجنونية كانت اجابة البطل « لابد أن نفعل شيئاً .. أى شيء .. ليس كذلك ؟ » .

قد يقال وكيف يمكن أن نلوم هذا النقط من الحياة اذا كان للناس قد اختاروه بمطلق الحرية ؟ اذ ما الذى يقدمه الرخاء للناس الا أن يسمح لهم بمزيد من حرية الاختيار ؟ وإذا كانت وسائل الراحة لا تزيد بالفعل من استمتاع الناس بالحياة فما الذى يمنعهم من الاستغناء عنها اذا ارادوا ؟ والرد على ذلك يسير . ذلك ان النفع الذى يعود على المرء من استخدام وسائل الراحة حال ومباشر ، ولا يدرك المرء ما أصابه من خسارة من وراء الامعان فى استخدام هذه الوسائل الا بعد حين . فلاستخدام أجهزة تكييف الهواء لأول مرة متعة مباشرة يصيبك بعدها نوع من الادمان ، فلا أنت بقادر على الاستغناء عنها ولا أنت تستمد منها بعد ذلك مصدراً مستمراً للمتعة . وموجود هذا النوع من السلع ، الذى لا يستهدف الا تحقيق الراحة ، يعتمدون اعتماداً أساسياً فى تصريف سلعهم على هذا النوع من اللاعقلانية لدى المستهلك . فهم يستغلون فى الأساس رغبته الطفولية فى الحصول على راحة سريعة ايا كان ما يترتب عليها فى المدى الطويل من حرمان من مصادر البهجة . وموقف المستهلك فى هذا الصدد شبيه بموقف الصائم فى رمضان الذى يتعرض له باستمرار شخص يحاول اغراءه عن صيامه بتقديم الماء المثلج له . فالتنازل عن مصادر البهجة فى المدى الطويل فى سبيل الراحة الفورية قد تكون فى صالح بائع السلع ولكنها ليست بالضرورة فى صالح المستهلك .

ليس هذا بدعوة الى تعذيب النفس او تمجيد للحرمان ، ولكنه مجرد دعوة لشيء من التعقل فى مواجهة هذا السيل

الجوارف من السلع الذى نواجه به فى كل لحظة . ان هناك بالطبع من وسائل الراحة ما يسمح بزيادة درجة الاستمتاع الايجابى بالحياة ، كما ان هناك من صور الحرمان ما يحرم المرء ايضا من مختلف صور النشاط الجسمانى والعقلى التى تشكل مصدرا حقيقيا للبهجة . فليست هناك اية درجة من العقلانية فى ان نقول للجائع ، فلتصبر على الجوع فى سبيل الاستمتاع برغيف الخبز فى آخر اليوم . على ان مجتمع الرخاء المزعوم قد تمادى فى الترويج لوسائل الراحة ، باسم القضاء على الحرمان ، الى حد ان قضى على الكثير من مصادر المتعة الحقيقية .

صحية المجتمع الحديث العامل ٠٠ أم المستهلك ؟

الخرافات الاقتصادية ليست فقط من نصيب العالم الغربي الرأسمالي ، بل للفكر الاشتراكي أيضا فيها نصيب ، فمنذ ما يقرب من قرنين من الزمان دأب الفكر الاشتراكي على النظر الى العامل على انه هو الصحية الأولى للاستغلال ، والسؤال الذي نريد اثارته الآن هو : ألم يطرأ على العالم الذي نعيش فيه ، وعلى الأخص على المجتمعات المسماة بمجتمعات الرخاء ، ما يجعل هذا الاعتقاد الشائع محل نظر ؟

ولنبداً أولاً بالتساؤل عن معنى الاستغلال ، ونحاول ان نقدم له تعريفاً واسعاً لا يقتصر تطبيقه على المراحل الأولى لنشأة ونمو الرأسمالية ، التي ظهر فيها المفهوم الاشتراكي الشائع عن الاستغلال ، بل قد يتسع لمختلف صور الاستغلال عبر التاريخ ، فنقول ان الاستغلال يتمثل في حصول شخص على جزء من القيمة الاقتصادية لسلعة أو خدمة استناداً الى قوة أو سلطة لا يعتبرها ضمير

المجتمع ، فى مرحلة تاريخية معينة ، مشروعة من الناحية الأخلاقية . اذا قبلنا هذا التعريف جاز لنا ان نقول مثلا ان حصول طبقة الكهان - فى الحضارات القديمة - على نصيب من الناتج دون أية مساهمة منهم فى العملية الانتاجية ، لم يكن يعتبر انذاك نوعا من الاستغلال ، حينما كان يشيع الاعتقاد بأن لهذه الطبقة نوعا من المعرفة والقدرة على السيطرة على القوى الطبيعية لا يحوزها الفرد العادى . ولكنه قد يعتبر كذلك فى عصر آخر او فى نظر مجموعة أخرى من الناس لا تعترف لهذه الطبقة بهذا الحق او تنكسر عليها هذه القدرة . كذلك فاننا نميل الآن الى اعتبار كل من نظام الرق او الاقطاع نظاما قائما على الاستغلال ، وان لم يعتبر كذلك فى مرحلة تاريخية معينة ، على أساس ان استئثار مالك الرقيق أو السيد الاقطاعى بجزء مما ينتجه العبيد او الاقنان كان يستند الى قوة مادية او سياسية لا تعتبر فى نظرنا الآن مبررة او مشروعة من الناحية الأخلاقية .

وقد ركز اشتراكيو القرن التاسع عشر على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج باعتبارها المصدر الأساسى للاستغلال ، وهو موقف يتسع له أيضا التعريف المتقدم ، على أساس ان حصول الرأسمالى على جزء من الناتج يستند الى قوته الاقتصادية المستمدة من نظام قانونى ومؤسسى معين اعتبره الاشتراكيون غير مبرر وغير مشروع .

وقد ذهب بعض هؤلاء المفكرين الاشتراكيين فى القرن الماضى الى حد القول بأن ظاهرة الاستغلال اذا تعذر تفسيرها بما يحدث خلال عملية الانتاج نفسها ، أى بالنظر الى علاقة العامل بصاحب رأس المال وحدها ، فانه لن يكون بالامكان تفسير هذه الظاهرة على الاطلاق . وذهب الى ان واقعة الاستغلال انما تتمثل فى ان العامل ينتج من السلع ما يفوق فى قيمته ما يحصل عليه العامل

نفسه من أجر ، ويذهب الفارق الى الرأس مالي ، دون وجه حق
فى صورة ربح أو « فائض قيمة » .

ولكننا نعرف جميعا أن الربح ليس الا الفارق بين انتاج
السلعة والسعر الذى تباع به . فإذا كنت مالكا لمشروع فليس
إمامك لزيادة ربحك الا ضغط النفقات (وعلى الأخص أجور
العمال) أو رفع السعر . وإذا كان الضحية الأولى فى الالتجاء
الى تخفيض النفقات هو العامل ، فإن ضحية رفع السعر هو
المستهلك . والذى أريد أن أطرحه فى هذا المقال هو أنه طوال
المائة عام الماضية طرأ من التطورات ما ضيق من فرص الالتجاء
الى السبيل الأول وزاد من أهمية السبيل الآخر ، مما جعلنا نميل
الى الاعتقاد بأن الضحية الأولى للاستغلال فى المجتمع الحديث
قد أصبح هو المستهلك ، وإن استغلال العامل وإن لم يختف باى
حال من الأحوال ، فإنه يميل أكثر فأكثر الى أن يصبح مجرد
صورة ثانوية من صور الاستغلال .

ذلك أنه عندما كان يكتب الاشتراكيون الأوائل ، فى النصف
الأول من القرن الماضى ، كان الجزء الأكبر من انتاج الدولة ما زال
يتكون ، فى الأساس ، من سلع الغذاء الضرورية والسلع الصناعية
الأساسية ، وهى سلع تتميز بدرجة عالية من التجانس والتشابه
بين وحدات السلعة المنتجة . كانت قدرة المجتمع فى ذلك الوقت ،
على انتاج السلع الكمالية ما زالت محدودة للغاية ، وكان نمط
الانتاج الذى يطلق عليه الاقتصاديون اسم « المنافسة الكاملة » ،
ما زال هو النمط الغالب ، بحيث أن المستهلك كان يجد الى جانب
كل منتج ، العديد من المنتجين الآخرين الذين يعرضون عليه
نفس السلعة وبنفس المواصفات . فى ظل هذا النمط من الانتاج
كانت قدرة المنتج على استغلال المستهلك محدودة للغاية ، وكادت
تنحصر قدرته الاستغلالية على استغلال العامل بتخفيض الأجر
الى أدنى مستوى ممكن .

على انه مع نمو قوة المجتمع الانتاجية ، وازدياد الانتاج من السلع الكمالية المتعددة الالوان والأصناف وامعان المجتمع فى انتاج سلع تلبي مطالب ثانوية أو حتى مطالب موهومة لدى المستهلك ، ازدادت قدرة المنتج على تحقيق مركز احتكارى لسلعته ، اذ أصبح ينتج سلعة أو صنفا لا ينتجه سواه ، وازدادت قدرته على ايهام المستهلك بما تتمتع به سلعته من خصائص فريدة . وساعده على ذلك النمو المتعاظم فى وسائل الاعلام وترويج السلع وطرق التأثير على المستهلك ، الأمر الذى سمح له بأن يقتضى من المستهلك ثمنا لا يعكس المنفعة الحقيقية للسلعة ، ولا المنفعة الحقيقية التى يحصل عليها من استهلاكها . وهكذا بينما كان كثير من الكتاب الاشتراكيون فى القرن الماضى يستسخفون محاولة تفسير الاستغلال ببيع السلعة بأعلى من قيمتها ، أى بأعلى من قيمة العمل المبذول فيها ، أصبحت هذه هى القاعدة ، وغير ذلك هو الاستثناء .

على أن الأمر لا يقتصر على أن النمو الاقتصادى قد جعل استغلال المستهلك ممكنا لدرجة أكبر من ذى قبل ، بل انه قد جعله أيضا أكثر ضرورة مما كان . فمع الامعان فى انتاج الكماليات ، أصبحت مشكلة تصريف المنتجات تواجه المنتجين بدرجة أكثر حدة بكثير مما كان الأمر عندما كان الجزء الأكبر من الانتاج يتكون من ضروريات الحياة . فبائع الضرورات لا يحتاج الى تطويع المستهلك وترويضه لاقتناعه بشراء سلع الغذاء والكساء الضرورى . أما بائع الكماليات فإنه يحتاج الى القيام بعملية خداع يومية وممارسة عملية مستمرة من اخضاع المستهلك وترويضه حتى يقوم بشراء ما ليس هو بحاجة حقيقية اليه . ان مشكلة تصريف الانتاج كانت بالطبع سمة من سمات الرأسمالية فى كافة عصورها ، بسبب ما تقترن به الرأسمالية من تفاوت كبير فى توزيع الدخل ، ولكنها كانت فى المراحل الأولى للرأسمالية مشكلة افراط دورى فى الانتاج ، يجرى حلها بحلول فترات الأزمات فيما يسمى

بالدورات الاقتصادية • فينخفض مستوى الانتاج والدخول والأسعار ثم يعود النظام الاقتصادي الى استرداد نشاطه ويعود الانتاج والدخل والأسعار الى الارتفاع • أما الآن فان مشكلة تصريف المنتجات قد أصبحت سمة دائمة من سمات الرأسمالية لا يكفى حلها تخفيض مؤقت لمستوى الانتاج ، بل تفرض على النظام بحثا مستمرا عن مستهلكين جدد ، فى الداخل أو الخارج ، كما تفرض عليه توسيعا مستمرا لطاقة المستهلكين القدامى على استهلاك المنتجات الجديدة •

أضف الى ذلك ما نعرفه جميعا من النمو الهائل فى قوة الحركات العمالية خلال المائة عام الماضية ، وتعاظم قدرتها على المطالبة بأجور أعلى وعلى الحصول عليها بالفعل • وليس المستهلكون ، بسبب تشبثهم وصعوبة اندماجهم فى تنظيم واحد ، بهذه القدرة على مواجهة ما يتعرضون له من استغلال ، الأمر الذى سمح لأرباب المشروعات بتحويل مدفعيتهم ، أكثر فأكثر ، من العامل الى المستهلك •

قد يقال أن كل هذا لا يعنى حدوث تغيير فى واقعة الاستغلال ، بل ولا فى ضحيته ، بل مجرد التغير فى شكل الاستغلال وصورته • فالعامل هو منتج ومستهلك فى نفس الوقت • فإذا صح ما نقول فليس معنى ذلك إلا أن العامل بعد أن كان خاضعا للاستغلال بوصفه عاملا ، قد أصبح فضلا عن ذلك خاضعا له بوصفه مستهلكا ، وأن أرباب المشروعات قد عادوا ياستردوا من العمال باليسار ما أعطوه لهم باليمين • ولكن لو كان الأمر يقتصر على هذا حقا لما كان الأمر يحتاج الى التأمل والاهتمام • فهذا التحول فى موضوع الاستغلال ومحل له أبعاد غاية فى الأهمية تمس مختلف جوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية جميعا ، وهو ما سنحاول الآن بيانه •

فدعنا نتذكر أولا أن من المستهلكين ضحايا الاستغلال « الجديد » ، من لا يندرجون تحت القوة العاملة . فهناك من تجاوزوا سن العمل من المستن ، وهناك من لم يبلغ سن العمل بعد ، أو لم يدخل بعد في القوة العاملة ، وكلا الطائفتين تشكلان نسبة متزايدة من السكان في الدول الصناعية المتقدمة بسبب ارتفاع متوسط العمر من ناحية ، وامتداد سنوات الدراسة أو التدريب السابقة على الالتحاق بسوق العمل . هناك أيضا المقبطون أو الذين يحصلون على مختلف صور الإعانات والتأمينات الاجتماعية سواء اشتركوا أو لم يشتركوا في سوق العمل . هؤلاء جميعا يحصلون على دخولهم بصرف النظر عن قدرتهم الانتاجية أو حجم مساهمتهم في الانتاج ، وهم بهذا الوصف يتعرضون لنوع من الاستغلال لا علاقة له بالعملية الانتاجية نفسها .

على أنه بصرف النظر عن وجود بعض المستهلكين الذين لا يساهمون في العملية الانتاجية ، فإن من المهم أن نلاحظ أن استغلال المستهلك له من الأساليب ما يختلف اختلافا جذريا عن استغلال العامل ، وإن تركيز النظر على ارتفاع الأهمية النسبية لهذا النوع من الاستغلال ، قد يلقي ضوءا جديدا على بعض الظواهر التي دأب الفكر الاشتراكي التقليدي على تجاهلها .

فمن ناحية ، إذا صح أن نمو الاحتكار هو سبب أساسي في ازدياد الأهمية النسبية لاستغلال المستهلك ، فإنه يصبح من المهم أن نلاحظ أن الدولة المسماة بالاشتراكية ، لمجرد قيامها بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تتمتع بقوة احتكارية تفوق بكثير قوة أي مشروع رأسمالي . وهي بهذا الوصف لديها من القدرة على إخضاع المستهلك ما يفوق قدرة المحتكر في ظل الرأسمالية . إن استخدام كلمة الاستغلال في وصف الدولة المالكة لوسائل الانتاج قد يبدو غريبا ومستهجنا لدى الكثيرين ، ولكن الأمر لا بد أن يدور في النهاية حول ما إذا كنا نعتبر الأهداف التي تتوخاها

الدولة الاشتراكية فى تحديد اسعار السلع مشروعة ومبررة أو غير مشروعة . فقد نرفض استخدام وصف الاستغلال فى حالة الدولة الاشتراكية اذا كان رفع بعض الأسعار يستهدف تمويل مشروعات نقرها ونؤيدها ، ولكننا قد نسمع لأنفسنا باستخدام وصف الاستغلال ، حتى فى الدولة الاشتراكية ، اذا كان رفع اسعار بعض السلع يذهب لتمويل برنامج للتسلح لا نقره ولا نؤيده ، أو فى توفير بعض الامتيازات غير المبررة لأعضاء الحزب الحاكم . الخ .

كذلك فان تحويل الانتباه من استغلال العامل الى استغلال المستهلك قد يسمح لنا بفهم ظاهرة ما زالت تبدو مستعصية على الفهم ، وهى ظاهرة التضخم . فالتضخم يمكن أن ينظر اليه على انه ليس الا سلاح أصحاب المشروعات فى استعادة جزء مما فقدوه باضطرابهم لرفع أجور العمال ، ولكنه يصيب العمال بوصفهم مستهلكين ، كما انه يصيب غير العمال بدرجة اكبر ، كذلك فانه يصيب فئات العمال المختلفة بدرجات متفاوتة لا علاقة لها باختلافها فى مستويات الانتاجية ، فاذا نظرنا الى التضخم هذه النظرة فان دور الدولة فى حماية مصالح أرباب المشروعات سوف يبدو لنا الآن بصورة مختلفة . فبينما كان تدخل الدولة لصالح أرباب المشروعات فى القرن الماضى يتمثل اساسا فى تسخير قوة الدولة المادية لقمع حركات الاضراب والثورات العمالية ، فانه يتمثل اليوم اساسا فى توفير وسائل الدفع الكافية وقنوات الائتمان اللازمة لتمويل عملية التضخم .

بل ان هذا الانتقال من مجال الانتاج الى مجال الاستهلاك ، كمسرح لعملية الاستغلال ، من شأنه أن يفسر لنا الكثير من مظاهر الحياة الثقافية فى الدول الصناعية . فبهذا الانتقال تحولت عملية الاستغلال من المجال المادى اليحت الى ميدان النفس ، وخرجت من اسسوار المصنع أو المزرعة الى عالم المشاعر والعواطف

والأفكار . فإذا كان استخلاص فائض القيمة من العامل يتطلب نظاما انتاجيا صارما ، وفرض ساعات طويلة للعمل ، والمراقبة الحازمة لأوقات الحضور والانصراف وأيام التغيب ، فإن استخلاص « فائض القيمة » من المستهلك يحتاج الى اساليب مختلفة تماما . انها تحتاج الى التدخل بتشكيل نفسية المستهلك وتطويعها بحيث يطلب ما ليس بحاجة اليه ويدفع في مقابله ما قد يورطه في الاستدانة ويستغنى عن السلعة قبل أن تبلى ، ويطلب غيرها مجرد أن جاره قد سبق واشتراها .

وإذا كان نظام الاستغلال « القديم » يتطلب انتشار ايدولوجية تقوم على قبول انقسام حديدي بين الطبقات يتناسب مع انقسام المجتمع الى عمال وأرباب عمل ، وترسيخ الاعتقاد باستحالة الانتقال من طبقة الى طبقة اعلى ، والرضا بقدر المرء ونصيبه ، فإن نظام الاستغلال « الجديد » يتطلب نشر ايدولوجية مختلفة تماما ، تقوم على التطلع المستمر الى تغيير المرء لطبقته الاجتماعية عن طريق الاستهلاك ، وسخط المرء المستمر على وضعه الاقتصادي ، وتشجيع الحسد والغيرة ممن يتمتعون بمستويات استهلاك اعلى .

ان المطلوب الآن هو ايدولوجية تمجد الاستهلاك لا الادخار ، وتشجع الفرد على التعبير عن كل نزوة مهما كان طيشها وحماسها ، وتعرف النمو بأنه زيادة ما بحوزة الفرد من سلع ، وتعرف الحياة الطيبة بأنها حياة الترف .

في الماضي كان شعار التغيير هو الشعار الذي يرفعه الاشتراكيون ، بينما كان اليمين يقتصرن بالمحافظة ويدعو الى استمرار الأشياء على ما هي عليه . وقد كان هذا يتفق مع مصلحة أرباب العمل في قبول العمال لوضعهم الاقتصادي . أما

الآن فان التغيير مجرد التغيير ، أصبح هو شعار أرباب المشروعات
أنفسهم ، لأنه هو الذى يضمن تصريف المنتجات الجديدة .

كان انتاج الأسلحة فى الماضى ، حينما كان محل الاستغلال
هو العامل لا المستهلك ، يحقق فى الأساس وظيفة القمع ، قمع
الحركات الثورية فى الداخل ، أو حركات الاستقلال فى المستعمرات
أو محاولة دولة منافسة الدولة المستعمرة فى الأراضى الخاضعة
لنفوذها . أما الآن فيبدو وكأن الأسلحة أصبحت تنتج ، الى جانب
ذلك ، لتزويد جيوش لا تحارب أبدا ، وتدخل فى معارك لا يمكن
أن تنتصر فيها ، أو للاستعداد لحرب اختلق سببها اختلاقا ،
لا لشيء الا لتبرير بيع السلاح وشرائه . وهكذا بينما كان ضحية
الحروب فى الماضى هم القتلى والجرحى والمدن المخرية ، أضيف
الى ذلك الآن مشترو السلاح أنفسهم ، وشعوب الدول التى تبذل
أموالها على شرائه ، وتدعى الى الاشتراك فى حروب لا تريدها ،
ولم تخطر ببالها .

وإذا كان نظام التعليم فى ظل نظام الاستغلال القديم
يستهدف أساسا تخريج منتجين أو مساهمين أكفاء فى العملية
الانتاجية ، فان نظام التعليم يتحول الآن ، أكثر فأكثر ، الى نظام
وظيفته تخريج « المستهلك الكفء » ، يتطلع الى نفس ما يتطلع
اليه المجتمع بأسره ، قد لا يجيد العمل ولكنه يجيد الاستهلاك
والتمتع بالحياة . فإذا بالمدرسة تصبح أقرب الى الملهى ، ويدخلها
التليفزيون ، وتشجع أكثر المبول الفردية هوائية باسم « تنمية
الشخصية » وتقبل أن تقوم بوظيفة الاعلان عن السلع التى تبحث
عن مستهلكين جدد ، وتوزع على طلبتها الجوائز التى تتلقاها
المدرسة مجانا من المنتجين .

كان أرباب المشروعات فى الماضى ، اذا أرادوا زيادة
أرباحهم ، يلجأون الى مختلف الأساليب لرفع انتاجية عمالهم ،

ولو أدى ذلك الى السماح باستماعهم الى الموسيقى اثناء تاديتهم لعملهم ، او التوسع فى الخدمات الاجتماعية المقدمة اليهم كاقامة ناد أو حمام للسباحة لهم ولأطفالهم . أما الآن فقد تحول نظير أرباب المشروعات الى فريستهم الجديدة : المستهلك . فتركوا المصانع ، حيث يوجد العمال ، الى الشوارع والمقاهى والنوادر ، بل واقتحموا على المستهلك داره عن طريق الاذاعة والتليفزيون ، فاذا بشركات السجائر تمول المباريات الرياضية ، وشركة للسيارات تمول برامج ثقافية أو ترفيهية ، وتوزع الأقلام والولاعات والسيارات والشماسى المجانية ، وسوف نجدها بعد قليل تبني المدارس ، وربما المساجد والكنائس بشرط أن يحفر اسمها على الأبواب أو يذكر اسمها فى الخطب .

لا عجب أيضا أن نجد أعدادا متعاظمة من الناس قد أصبحوا يحصلون على دخول لا تتناسب على الإطلاق مع ما يساهمون به من انتاج . فلو كان الهدف هو حقا اقتطاع فائض القيمة من العامل المنتج ، لاستعصت هذه الظاهرة على التفسير ، إذ نحن هنا بصدد ظاهرة عكسية تماما : دخول لا يقابلها انتاج ، بدلا من انتاج لا يقابله الحصول على دخل ، دون أن ينتمى صاحب الدخل الكبير الى طبقة أرباب المشروعات . فالحقيقة هى أن هدف المنتج قد تحول من العامل الى المستهلك ، وأنت تقوم بوظيفة « منتجة » للغاية ، ولو لم تنتج شيئا على الإطلاق إذا ثبت أنك « مستهلك كفاء » ، كما لو ظهر مثلا أنك رجل « عصري » ، تجيد الحديث فى الحفلات وتحسن اختيار ملابسك وطعامك ، وتنطق بالكلمات المناسبة فى المجتمع المناسب ، وتعرف أكثر من لغة ، ولا تتسائل باستمرار عن الهدف مما تعمل (فالهدف لا يعدو المزيد من الاستهلاك) ، وترسل أطفالك الى مدارس أجنبية ، إذا كنت تنتمى الى دولة متخلفة ، تنشئهم نفس النشأة . فاذا كنت ذلك الرجل ، فلن يكون هناك نهاية لعدد ما سوف تدعى اليه من مؤتمرات ، بصرف النظر عما إذا كان لديك شيء ذو بال تقوله ،

أو لعدد الرحلات مدفوعة التكاليف التي ستهيا لك ، بل ولن يكون هناك حد اقصى لما يمكن أن يصل اليه مرتبك ، بصرف النظر عما تؤديه من عمل بالفعل . فى ضوء ذلك تأمل التوسع الهائل فى عدد موظفى الهيئات الدولية ، ولتقارن مرتباتهم بما يؤدونه بالفعل من عمل ، أو فلنتأمل ركاب الدرجة الأولى فى الطائرات أو نزلاء الفنادق الذين لم يدفعوا شيئاً من تكاليف سفرهم أو اقامتهم ، وعدد المؤتمرات التي تنعقد فى كل عواصم العالم دون أن تنتهى الى شىء ، أو بدلات السفر السخية التي يحصل عليها موظفو الدولة الكبار أو ممثلو الشركات فى تنقلاتهم اليومية . ان القدرة الحقيقية التي يحوزها هؤلاء جميعا ليست هى القدرة على الانتاج بل هى القدرة على الاستهلاك .

بل ان هذا السخاء البالغ فى الانفاق على القادرين على الاستهلاك سوف تزول غرابته ، وتتبين لنا مدى « عقلانيته » متى تأملنا ما يحدث من تمييز بين الدخول التي تذهب للفئات المختلفة من المستهلكين . ذلك أنه اذا كان صحيحاً أننا جميعاً مستهلكون بشكل أو بآخر ، بدرجة أو بأخرى ، فان أرباب المشروعات لا يسوون بيننا من حيث كماءتنا الاستهلاكية . فالسلع تتفاوت فيما بينها تفاوتاً كبيراً من حيث مدى حاجتها الى التصريف وافتقارها الى المستهلكين . ونحن المستهلكين ، من ناحية أخرى ، نتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بيننا من حيث نوع السلع التي نقبل على استهلاكها . فالمسنون مثلاً ليس لديهم نفس القدرة على استهلاك السلع الحديثة التي لم يعتادوا استخدامها وليس لديهم الاستعداد النفسى للقبال عليها . بعكس الأطفال وصغار السن الذين يستهويهم كل جديد ويقبلون على التغيير لمجرد التغيير . قل مثل ذلك على تلك الفئات المحافظة من المستهلكين بحكم انعزالهم عن تيسار الحياة الحديثة ، أو بحكم جذورهم الريفية أو نوع تعليمهم . ان هذه الفئات من المستهلكين لا يفيد أرباب المشروعات

فائدة كبيرة من ارتفاع دخولهم ، إذ الأرجح أنهم إذا زادت دخولهم سوف ينفقونها على نفس السلع القديمة التي اعتادوا استهلاكها ، أو سوف ينفقونها على السلع المحلية التي لا مصلحة للمصدر الأجنبي في ترويجها . لا عجب إذن أن نجد هذه الفئات ، ذات الاستهلاك المحافظ ، هي أشد الناس معاناة من التضخم ، إذ لا تزيد دخولهم في العادة بنفس المعدل الذي ترتفع به الأسعار ، كما نجدها أقل الفئات انتفاعا من القروض والمعونات الأجنبية المقدمة للدول الفقيرة ، إذ ينفق الجزء الأكبر من هذه القروض على ما يزيد في النهاية من دخول الأقدار على استهلاك واستيراد السلع المراد ترويجها . لا عجب أيضا أن نرى شيوع الاستقلال الأطفال والاستجابة انفعالية لطلباتهم ، بل وشيوع الاستقلال الاقتصادي لصغار السن عن عائلاتهم وتشجيعهم على العمل وكسب الدخل وهم لا يزالون في مقتبل العمر . كما نجد أن أعلى مستويات الدخل يحصل عليها ، ليس فقط المستهلكون الأكفاء ، بل ومروجو الاستهلاك كالمشتغلين بالدعاية والاعلان ، أو المذيع الناجح في التليفزيون أو مصمم الأزياء . وتستطيع أن تضيف الى ذلك ، إذا أردت ، أبواق الدعاية السياسية في الدول الشمولية والاشتراكية ، فهؤلاء الأفراد ، وإن كانوا لا يروجون سلعا مادية ، فإنهم يروجون شعارات يسمح قبولها وانتشارها لصانعي القرار باتخاذ ما يرونه من سياسات اقتصادية .

إن هذه النظرة قد تسمح لنا بتفسير بعض الانطباعات الغامضة التي تساورنا جميعا ونحن نتأمل ما الت اليه الحياة الحديثة . فالصورة القديمة التي دأبنا على حملها ، وهي صورة العامل الكادح المضطهد الذي يستغله الرأسمالي الجشع ، لم تعد بالقطع هي الصورة التي تطالعك وأنت تتأمل المجتمع المسمى بمجتمع الرخاء الحديث ، بل إنها اخذة في التراجع في القطاعات الحديثة في كثير من البلاد المسماة بالتخلفة . وإنما أكثر ما يسترعى انتباهك لدى تأمل هذه المجتمعات أو هذه القطاعات

هو صورة قطعان المستهلكين ، المنتمين الى مختلف الطبقات ، تسوقها يد خفية الى المحلات الزاخرة بالسلع ، ويسيل لعابهم لما يشاهدونه وراء الفاترينات الزجاجية الفاتنة ، ويعودون فرحين بما جمعت أيديهم ثم يفيقون فى الصباح على آمال لم تتحقق ، ورغبات لم تشبع ، فيهرولون من جديد بحثا عن مصادر جديدة للدخل ، وهكذا فى دوامة لا تنتهى .

كذلك فان الصورة القديمة عن مجتمع اشتراكى ، زال فيه الاستغلال لمجرد أن ملكية وسائل الانتاج قد انتقلت من يد الرأسمالى الى يد الدولة ، واسترد فيه الفرد حريته وسيطرته على مصيره ، لم تعد هى أيضا الصورة التى تطالعك وأنت تتأمل ما يحدث فى البلاد المسماة بالاشتراكية . قد لا يكون النهم الاستهلاكى قد وصل فى هذه الدول الى ما وصل اليه فى الدول الرأسمالية ، ولكن هناك من الدلائل ما يشير الى أنه سائر اليه ، والأهم من ذلك أن ما نسميه بتطويع المستهلك وترويضه فى الدول الاشتراكية يحمل بعض السمات المشتركة مع تطويع المستهلك وترويضه فى الدول الرأسمالية . كل ما هنالك أن ما يباع للمستهلك فى ظل الاشتراكية ما زال يحتوى على جرعة كبيرة من الشعارات السياسية والأيدولوجية .

عندما كتب جورج أورويل منذ نحو أربعين عاما روايته الشهيرة « ١٩٨٤ » كان يتصور فيما يبدو ، مآل الدولة الشمولية فى اخضاع المستهلكين وتحويلهم الى قطعان مسلوبة الارادة . وأن المرء اليوم يتساءل ، وقد أصبح هذا التاريخ ، ١٩٨٤ ، يشير الى الحاضر لا الى المستقبل ، عما اذا كان ما تصوره جورج أورويل قد كان ينطبق على النظامين الرأسمالى والاشتراكى على حد سواء . ذلك أن هناك شيئا يستوقف النظر بين ما تراه على شاشات التليفزيون فى الغرب ، من رجل وكأن به لوثة يستحثك على شراء سيارة جديدة ، وبين ما تسمعه من رجل ،

يبدو وكأن به لوثة أيضا ، يردد شعارات الحزب الاشتراكي الحاكم ويدعوك الى الثقة العمياء بقادته . وهناك شبه ملفت للنظر ايضا بين الزى الموحد الذى يرتديه الموظفون لدى شركة رأسمالية كبيرة ، والألوان الموحدة التى تستخدمها فى الدعاية لمنتجاتها ، وبين الشعارات والرموز الموحدة التى تستخدمها الدول الاشتراكية . وفى كلا الحالتين نجد أشد الناس مقنا لهذه العملية المستمرة من الخداع والتمويه ليسوا هم العمال ، بل المثقفين وأصحاب الراى . وهؤلاء لا يعبرون عن مصلحة طبقة بعينها ، بل عن جمهور المستهلكين بأكملهم .

على أن من المهم أن نلاحظ أن الاستغلال لم يكن له أبدا فى أى عصر من العصور ، ما للاستغلال الجديد من جاذبية وحلاوة الطعم . فلا الظن أننا بحاجة الى المقارنة بين ما اقترن به قهر العمال فى القرن الماضى من قسوة وبطش وما يقترن به اليوم استغلال المستهلك من نعومة ومحاولات الاسترضاء . فالاستغلال الذى يتعرض له المستهلك اليوم يصور وكأن المستهلك قد اختاره بمطلق حريته ، ويستعيز عن بنادق الشرطة بوجوه الحسان من مروجات السلع ، ويبيع لك ما لا تحتاج اليه باسم الرخاء أو باسم العصرية والتمدن ، وبعد ان يخضعك لنوع من التنويم المغناطيسى ، تتوهم معه أنك لم ترد أبدا شيئا سوى ما يعرضه عليك . أضف الى ذلك انه بينما تجد من يقوم باستغلال العمال ، معروف الاسم واضح الهوية ، فان القائم باستغلالك اليوم لا تعرف له اسما ولا هوية ، فهو ليس منتجا فردا بل مجموع المنتجين ، ومعهم الدولة نفسها وكل وسائل الاعلام والترويج ، بل ومنظمات التمويل الدولية ، وكل من يساهم فى تحويلك الى مستهلك كفاء . والدور الذى يمارسه كل من هؤلاء فى عملية الترويض والتطويع ليس واضحا تمام الوضوح . فما هى بالضبط مسئولية الدولة فى ارتفاع معدل التضخم ؟ لا يعرف أحد . وما هو بالضبط السعر

الذى يجب أن تباع به السلعة ، وما هي نفقة انتاجها الحقيقية ؟
فإذا فرض واستطعت أن تحدد عدوك الحقيقي ، فماذا أنت فاعل ؟
وإذا كان عمال العالم لم يستطيعوا أن يلبوا الدعوة الشهيرة
« يا عمال العالم اتحدوا » فكيف يتأتى لاستهلكى العالم أن
يتحدوا ؟

ألا يمكن لهذه النظرة أيضا ، التى تركز على ما يتعرض
له المستهلك من قهر ، أن تلقى ببعض الضوء على تلك الظاهرة
الجديدة التى تستحوذ على درجة عالية من اهتمام الجميع ، وهى
ما يمكن أن نسميه بظاهرة « العودة الى التراث » ؟ ان هذه
الظاهرة ليست مقصورة على بلد دون آخر ، بل ولا على بلاد
العالم الثالث . ففي الدول الصناعية ظاهرة ، وان اختلفت
اختلافا كبيرا عن ظاهرة العودة الى التراث ، فهى تحمل بعض
السمات المشتركة معها ، وهى ظاهرة الدعوة الى العودة الى
الطبيعة ، والثورة على مادية المجتمع الاستهلاكى وعلى قيم مجتمع
الرخاء وتطلعاته . ففي الحالتين نجد الثورة والرفض لا يتخذان
مظهرا طبقيا ، فليست الدعوة فى أى منهما موجهة الى طبقة
بعينها ، بل الى نمط الحياة الاجتماعية بأسرها ، ولا تقوم بها
طبقة معينة بل يقودها المثقفون . وهم لا يثرون على استغلال
مادى بل على استعباد نفسى .

بل وقد يكون هناك وجه للمشبه بين الدعوة الى العودة الى
التراث فى دول العالم الثالث ، وما نلاحظه من بعث فى الحركات
القومية فى كثير من الدول الصناعية ، كالثورة الايرلندية ، ونمو
الشعور القومى فى اسكتلندا وويلز ، وصحوة حركة الزنوج فى
أمريكا . الخ ، ففي الحالتين نجد محاولة للحفاظ على مقومات
الشخصية التى يهددها المجتمع الصناعى الحديث بالذوبان
والضياع ، وثورة على ما يعطى للقيم الاقتصادية من أولوية على

القيم الروحية ، وفي جميع الأحوال نجد محاولة لمقاومة ذلك التيار الكاسح الذي يحاول تحويل الجميع الى مجرد مستهلكين . ذلك انه اذا كان من المفهوم ان يولد الاستغلال المادى صراعا طبقياً ، فان من المفهوم أيضاً ان يولد الاستغلال النفسى رد فعل من نفس النوع .

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية :

- ١ - مقدمة الى الاشتراكية (مكتبة القاهرة الحديثة)
عام ١٩٦٦
- ٢ - مبادئ التحليل الاقتصادي (مكتبة سيد وهبة)
عام ١٩٦٧
- ٣ - الاقتصاد القومي - مقدمة لدراسة النظرية النقدية
(مكتبة سيد وهبة) عام ١٩٦٨
- ٤ - الماركسية - عرض وتحليل ونقد (مكتبة سيد وهبة)
عام ١٩٧٠ .
- ٥ - المشرق العربى والغرب (مركز دراسات الوحدة
العربية ببيروت) الطبعة الثالثة ، عام ١٩٨١
- ٦ - محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر (المركز العربى
للبحث والنشر) عام ١٩٨٢

باللغة الانجليزية :

1. Food Supply and Economic Development, with special reference to Egypt (F. Cass, London), 1966.
2. Urbanisation and Economic Development in the Arab World (Arab University in Beirut), 1972.
3. The Modernization of Poverty (Brill, Leiden) 1974, 1981.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

يقيم الإصدار بدار الكتب ١٩٩٤/٩٤٢٠

I.S.B.N. 977-01-4155-0

إن المقالات التي يضمها هذا الكتاب تحاول كل منها، من زاوية أو أخرى، إعادة النظر في تحديد المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمعات الفقيرة المسماة بالمتخلفة أو النامية، وتحاول إعادة الجانب الاقتصادي منها إلى حجمه الطبيعي والنظر إليه كجزء من مشكلة أكبر وأخطر، هي القضية الحضارية، ومن ثم تثير الشك في بعض المقولات التي يطرحها علينا اقتصاديو التنمية المحدثون ويميل الكثيرون منا إلى قبولها وكأنها من المسلّمات، وترفض تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه «اللاحاق»، أو سد الفجوة، بينها وبين البلاد الصناعية المسماة بالمتقدمة. كما تحاول إثارة الشك في الفكرة الشائعة عن هذه البلاد بأنها «بلاد الرخاء والرفاهية».